معهد التخطيط القومـــي

رسالة ماجستير في:

تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية في مصر

Evaluation of Some Competitive Policies to Support the Manufacturing Sector's Exports in Egypt

مقدمة من الباحث

خالد محمد محمود أبو ليلة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إشراف

الأستاذ الدكتور/ فادية محمد أحمد عبد السلام

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية- معهد التخطيط القومـــي

مدير معهد التخطيط القومـــي سابقآ

القاهرة ٢٠١٨م- ١٤٣٩هـ

معهد التخطيط القومـــى

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية:

تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية فى مصر

Evaluation of Some Competitive Policies to Support the Manufacturing Sector's Exports in Egypt

إعداد الباحث

خالد محمد محمود أبو ليلة

لجنة الحكم والمناقشة

١ـ الاستاذ الدكتور/فادية محمد أحمد عبد السلام — مشرفاً ورئيساً

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية ومدير معهد التخطيط القومـــي سابقاً. التوقيع ( )

٢ـ الاستاذ الدكتور/مجدى محمد خليفة — محكماً وعضواً

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومـــي. التوقيع ( )

٣ـ الاستاذ الدكتور/عبير فرحات على — محكماً وعضواً

أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة جامعة عين شمس التوقيع ( )

تاريخ الإجازة / / ٢٠١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.

البقرة (٣٢)

المستخلص

اسم الباحث	**خالد محمد محمود أبو ليلة**
عنوان الرسالة	**تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية في مصر**
المشرفين	**أ.د/ فادية محمد أحمد عبد السلام**
الدرجة المسجل لها	**ماجستير التخطيط والتنمية**
الجامعة	**معهد التخطيط القومي**
السنة	**٢٠١٨**

المستخلص

تتناول هذه الدراسة تحليل البيئة التنافسية في مصر بالمقارنة مع الدول (الصين- ماليزيا- تونس). حيث تنعكس البيئة التنافسية فى محاورها على سياسات دعم التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية المصرية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة الدولية، وركزت الدراسة على سياسات دعم التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية المصرية، وتناولت تقييم سياسات منها الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسياسات الابتكار، وحصة الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه نحو قطاع الصناعات التحويلية في مصر، كما تناولت تنافسية سعر الصرف وانعكاسه على معدل التضخم السنوي، وفاعلية سياسة مكافحة الاحتكار على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

أشتملت الدراسة على ثلاثة فصول تناول الفصل الأول ملامح عامة عن سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية، والفصل الثاني تناول ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة (الصين– ماليزيا- تونس)، والفصل الثالث تناول تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية ضمن إطار الوضع التنافسي في مصر.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها تراجعت السياسات التنافسية المؤثرة فى البيئة التنافسية لمصر بالمقارنة (الصين- ماليزيا – تونس) وفق تقييم تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) ويعتبر عام ٢٠١٦ بداية تحسن معظم مؤشرات تقييم التنافسية فى مصر مقارنة بعام ٢٠١٥ ، وقد يرجع ذلك لأصدار قوانين تساهم فى تحسين البيئة التنافسية فى مصر، ومن نتائج الدراسة تراجعت تنافسية سياسات الابتكار فى مصر، وأثر تراجع حجم الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى سلبيآ على صادرات قطاع الصناعة التحويلية فى مصر، ويؤثر تعويم سعر الصرف على صادرات الصناعات التحويلية فى مصر فى المدى المتوسط عند تخفيض معدل التضخم السنوى لرقم فردى حتى يقترب مع أهم الشركاء التجاريين فى ظل حرية التجارة.

وقد توصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها ضرورة دعم البيئة التنافسية فى اطار دعم تنافسية صادرات الصناعات التحويلية المصرية، وذلك فى من خلال سياسات تنافسية تهدف لتنامى مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلى وتسعى لرفع كفاءة سوق السلع ودفعة نحو المنافسة مع الاستفادة من الكبر النسبى لحجم السوق المصرى فى نقل التكنولوجيا ودعم الانفاق على أنشطة الابتكار والتطوير، والعمل على دعم اليات سهولة ممارسة انشطة الأعمال لتحقيق وضع تنافسى متميز فى المدى القريب، تحويل دعم الصادرات المباشر إلى دعم غير مباشر، يرتكز على سياسات تنافسية تدعم صادرات الصناعات التحويلية فى بيئة تنافسية، والتركيز على دعم سياسات الابتكار بما يحقق تقليص لفجوة التكنولوجيا مع تنامى تعاون مؤسسات البحث العلمي والجامعات مع أنشطة قطاع الصناعة التحويلية فى مصر، والعمل على ارتفاع معدل الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر من ٠.٧% إلى نسبة تقترب من مؤشر متوسط ماليزيا والذى سجل ١.٣% فى عام ٢٠١٥، والذى ينعكس على الصادرات فى قطاع الصناعة التحويلية فى مصر، والعمل على تحقيق الاستقرار فى السياسة النقدية واتخاذ اجراءات لخفض معدل التضخم السنوى لرقم فردى بما يقارب مؤشر التضخم السنوى فى أهم الدول الشركاء التجاريين، بما ينعكس على حجم التجارة ونمو الصادرات فى ظل حرية التجارة.

الكلمات الدالة: تقييم سياسات، سياسات دعم تنافسية الصادرات، صادرات الصناعات التحويلية فى مصر.

Abstract

Name	**Khaled Mohammed Mahmoud Abu Lailh**
Thesis Name	**Evaluation of Some Competitive Support Policies for the Manufacturing Sector Exports in Egypt**
Supervisors	**Prof. Dr. Fadia Mohamed Ahmed Abdel Salam**
Degree	**Master of Planning & Development**
Institution	**The Institute Of National Planning**
Year	**2018**

Abstract

This study deals with the analysis of the competitive environment in Egypt compared to the countries (China - Malaysia - Tunisia). Where the competitive environment is reflected in its focus on policies to support the competitiveness of Egyptian manufacturing exports in a global economy open to international trade.

The study focused on evaluating the policies to support the competitiveness of Egyptian manufacturing exports, including innovation policies and spending on research and development as a percentage of GDP, directing foreign direct investment share towards the manufacturing sector in Egypt, and the competitiveness of the exchange rate, its reflection on the annual inflation rate, and the effectiveness of the antitrust policy on Egypt's manufacturing exports.

The study included three chapters: the first chapter dealing with general features of the policies of supporting competitive exports of the manufacturing sector. Chapter II presents some of the policies of supporting export competitiveness from the experience of China-Malaysia-Tunisia. Chapter III evaluates some competitive support policies for the manufacturing sector exports in Egypt within the context of the competitive situation in Egypt.

The study reached a number of results, the most important of which was the decline in competitive policies affecting the competitive environment of Egypt compared to (China - Malaysia - Tunisia) during the period (2009-2016). 2016 is the beginning of an improvement of most indicators of competitiveness assessment in Egypt compared to 2015. In Egypt, This may be due to the issuance of laws that contribute to improving the competitive environment in Egypt, the decline in the volume of expenditure on R & D as a percentage of GDP has negatively affected the exports of the manufacturing sector. Floating exchange rates affect Egypt's manufacturing exports in the medium term when the annual inflation rate is reduced under free trade.

The study has reached a number of recommendations, the most important of which is the need to support the competitive environment within the framework of supporting the competitiveness of exports of the Egyptian manufacturing industries through competitive policies aiming at increasing indicators of the macroeconomic environment while benefiting from the relatively big size of the Egyptian market in the transfer of technology, and the transformation of direct export support into indirect support based on competitive policies that support manufacturing exports, and focusing on supporting innovation policies to reduce the technological gap with the growing cooperation of scientific research institutions and universities in the activities of the manufacturing sector in Egypt, and to reduce interest rates and reduce annual inflation within the framework of floating exchange rate, which will be reflected on the growth of exports under free trade.

Key words: policy evaluation, competitive support policies, exports, manufacturing industries in Egypt.

إهداء

أهدي الدراسة إلي وطني وإلي القوات المسلحة التي تعلمت فيها الوطنية، وإلي روح أبى، كما أهدى الدراسة إلي كل باحث .

شكـر وتقديـر

الحمد لله الذى يسر لى من فضلة طريقآ إلى المعرفة، وانطلاقاً من العرفان بالجميل فإننى أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ الدكتور/ فاديـة محمد أحمـد عبـد السـلام المشـرف علـى الرسـالة لمـا قدمتـه مـن عون لي، وعلى رؤيتها العلمية. واننى أسأل الله أن يديم عليها الصحة ودوام العطاء والتوفيق، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومى فهم منارات للعلم. وأشكر لجنة الحكم والمناقشة على قبولها تقييم الدراسة.

وأسأل الله أن تكون هذه الدراسة علماً نافعاً.

الباحث
خالد محمد محمود أبو ليلة

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	مقدمة	١
	اولآ: مشكلة الدراسة	٢
	ثانيآ: أهمية الدراسة	٤
	ثالثآ: أهداف الدراسة	٥
	رابعآ: فروض الدراسة	٥
	خامسآ: منهج الدراسة	٥
	سادسأ:حدود الدراسة	٦
	سابعآ:خطة الدراسة	٨
	ثامناً:الدراسات السابقة	٨
٢	**الفصل الأول: ملامح عامة عن سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية**	١٦
	تمهيد	١٦
	المبحث الأول: ملامح عامة عن التنافسية ومحددات الميزة التنافسية للدولة	١٧
	المبحث الثانى: السياسة الصناعية وارتباطها بقطاع الصناعات التحويلية	٢٤
	المبحث الثالث: ملامح عامة لسياسات التجارة الخارجية	٣٤
	خلاصة الفصل الأول	٤٠
٣	**الفصل الثانى: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة (الصين– ماليزيا- تونس).**	
	تمهيد	٤١
	المبحث الأول: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة الصين	٤٣
	المبحث الثانى: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة ماليزيا	٥٤
	المبحث الثالث: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة تونس	٦٣
	خلاصة الفصل الثانى	٨١
٤	**الفصل الثالث: تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية ضمن إطار الوضع التنافسي في مصر**	
	تمهيد	٨٣
	المبحث الأول: الوضع التنافسي في مصر مقارنة مع (الصين- ماليزيا - تونس) .	٨٤
	المبحث الثانى: تأثير الانفاق على البحث والتطوير وتوجيه الاستثمار الاجنبى المباشر نحو الصناعة على الصادرات السلعية	٩٥
	المبحث الثالث: تأثير السياسات التنافسية (الخفض التنافسي لسعر الصرف- فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار) على صادرات الصناعة التحويلية فى مصر	١٠٧
	خلاصة الفصل الثالث	١٢٩
٥	النتائج والتوصيات	١٣١

٦	ملخص الدراسة	١٣٤
٧	المراجع	١٤١
٨	الملاحق	١٥٠
٩	Study Summary	١

قائمة جداول الملحق الاحصائى (أ)

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	تطور مؤشر الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ونمو الناتج المحلي الاجمالى سنويا للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٠
٢	تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ونمو الناتج المحلي الاجمالى سنويا للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥١
٣	تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ومؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ، والصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٢
٤	مؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي سنوياً ومؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٣
٥	تطور مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، ومؤشر نمو الناتج المحلى الاجمالى سنوياً ومؤشر إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، ومؤشر سعر الصرف للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٤
٦	تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، والصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية فى ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٥
٧	تطور مؤشر نمو الناتج المحلى الاجمالى سنوياً ومؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى لماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٦
٨	تطور مؤشر الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشرإجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر نمو الناتج المحلى الاجمالى سنويا ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٧
٩	مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالى سنوياً ومؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى تونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٧
١٠	تطور مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ، ومؤشر نمو إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ومؤشر نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا، وارصدة الدين الخارجى كنسبة من إجمالي الدخل القومى، وسعر الصرف الرسمى تونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٨

قائمة الجداول الملحق الاحصائى (ب)

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	مقارنة مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية بين (مصر - تونس - الصين- ماليزيا) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٥٩
٢	تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية ، ومؤشر الابتكار، ومؤشر الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٦٠
٣	مقارنة مؤشر صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة بين (مصر - تونس – الصين- ماليزيا) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٦١
٤	مؤشر معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو قطاع الصناعات التحويلية ومعدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٦١
٥	الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى ونسبة قطاع الصناعة و قطاع البترول من اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ومؤشر صادرات السلع تامة الصنع من اجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٦٢
٦	تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر سعر الصرف الرسمي فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٦٣
٧	تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	١٦٤
٨	تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥).	١٦٥

قائمة الجداول داخل الدراسة

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١/١	التقسيم الهيكلى للصناعات طبقا للتصنيف التكنولوجى.	٣٣
٢/١	تقييم التنافسية العالمية للصين طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	٤٦
٢/٢	تقييم التنافسية العالمية ماليزيا طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	٥٥
٢/٣	تقييم التنافسية العالمية تونس طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) .	٦٦
٣/١	تقييم التنافسية العالمية دولة (مصر) طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) .	٨٥
٣/٢	ركائز مؤشر كفاءة سوق السلع فى مصر طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).	٨٦
٣/٣	الهيكل النسبى للصادرات السلعية، وتغطية صادرات إلى واردات السلع وقيمة عجز الميزان التجارى كنسبة من الناتج المحلى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)	٩٥

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الدراسة

أولاً: تمهيد:

أوضحت (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،٢٠١٦) أهمية أن يراعى عند تصميم وتنفيذ سياسات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة دعم القدرة التنافسية للدولة، وتستكمل السياسات المؤثرة فى التكنولوجيا والسياسات الصناعية للابتكار من خلال تنفيذ سياسات للبنية التحتية والصناعة والأعمال التجارية القادرة على تمكين التجارة والاستثمار، وتعتبر هذه السياسات شروط مسبقة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، فى إطارٍ يعتمد على سياسات الاقتصاد الكلي بما ينعكس إيجابياً على البعد البيئي والاجتماعي(١).

أوضح (روبرت جى، ٢٠١١) أن استراتيجية جودة المنافسة داخل الصناعة تعتمد بشكل أساسي على وضع الأعمال في علاقة مع بيئتها التنافسية وترسيخ المزايا التي يمكن دعمها(٢).

أوضحت إحدى الدراسات في استشراف مؤشرات المستقبل أنه لم يعد في الوسع البحث عن الميزة النسبية في الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة غير الماهرة وحدها، لكن يلزم البحث عن الميزة التنافسية فى الصناعات التي تتطلب أيدٍ عاملة ماهرة؛ من ثم ستكون الصناعات المعتمدة على كثافة المهارة هي القطاعات الرائدة المؤدية إلى مدخلات التقنية، ويتوافق ما سبق مع رؤية (بورتر) في ضرورة الانتقال من النظرة الاستاتيكية إلى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية، أي من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية حيث أنه لا يتحتم أن تكون ميزة الدولة موروثة بل يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسى، حيث أن مصدر الميزة هو الابتكار وليس توافر عوامل الإنتاج أو الانتقال من المدخلات المادية إلى المدخلات التقنية (٣).

يعد النشاط التصديري خياراً استراتيجياً للنمو والتنمية، وينبع الاهتمام بالصادرات المصرية من وجود تحدٍ رئيسي يواجه الاقتصاد القومي وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتوفير العملات الاجنبية؛ من ثم يعد التوجه للتصدير قاطرة للنمو الاقتصادي, وذلك فى ظل الافتراض الضمني بأن انتعاش الصادرات يحقق تشغيلاً للطاقات الإنتاجية, ويسمح بتحقيق الوفورات الداخلية للحجم, وتبني تكنولوجيا متقدمة.

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية (عام ٢٠١٦)، دور التكنولوجيا فى التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ،منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)،فيينا ، (٢٠١٦)، ص٢٧-٢٨.

(٢) روبرت جى ويتمان، واخرين، التخطيط الاستراتيجى، كيف تحصل على أقصى قيمة باتباع إستراتيجية أعمال فاعلة، ترجمة بسمة ياسين (عن الطبعة بالانجليزية)، مجموعة النيل العربية،القاهرة، (٢٠١١)، ص٤٩.

(٣)فادية عبد السلام ، محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ، المجلد الثالث،العدد الأول، (٢٠٠٠)، ص ٢٨.

ويرتبط نمو الصادرات بالقدرة التنافسية لصادرات قطاع الصناعة التحويلية، كونه الأداة الأكثر فاعليةً فى تحويل الاقتصاد إلى نشاطات ذات قيمة مضافة مرتفعة، مما يفرض على الاقتصاد دخول معركة التنافس واقتحام ميدان التصدير[١].

تتنافس الدول فيما بينها في خفض قيمة العملة الوطنية بغرض زيادة الصادرات، والحد من الواردات، وتحسين الميزان التجاري، وزيادة النمو الاقتصادي، وقد تزايدت وتيرة المنافسة على الصعيد العالمي في خفض أسعار الصرف، إلا أن الخفض التنافسي لسعر الصرف قد ينعكس على زيادة التضخم ومن ثم يؤثر على التنافسية، خاصة في ظل ارتفاع درجة الاعتماد على السلع الوسيطة المستوردة، وتكمن أهمية إدارة سياسة سعر الصرف فى تحقيق التوازن بين تعزيز النمو واحتواء التضخم، على أن يتسق ذلك مع الأساسيات الاقتصادية وأولويات السياسة الاقتصادية المحلية [٢].

ثانياً: مشكلة الدراسة:

١- تحتم المشكلة البحثية للدراسة الاستفادة من تجارب الدول من خلال مقارنات واعتمدت منهجية الدراسة على دول المقارنة (الصين- ماليزيا- تونس) لاختبار فرض الدراسة وتقييم سياسات دعم تنافسية صادرات الصناعة التحويلية لمصر، وقد تلاحظ تراجع الوضع التنافسى للبيئة التنافسية فى مصر وانعكس ذلك على سياسات دعم تنافسية صادرات الصناعات التحويلية وتراجعت الصادرات السلعية المصرية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ١٣.٣% بقيمة ٢٥.٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٥.٦% بقيمة ١٨.٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٦، وانعكس ذلك على تنافسية الصادرات المصرية بالاسواق الاجنبية، حيث تراجعت حصة صادرات مصر كنسبة من الصادرات العالمية من ٠.٢% فى عام ٢٠٠٩ إلى ٠.١% فى عام ٢٠١٦، مما ادى إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات / الواردات السلعية حتى بلغت ٣٢.٦% فى عام ٢٠١٦، وتزامن ذلك مع ارتفع عجز الميزان التجارى من ٢٥.٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٣٨.٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٦، وانتهج البنك المركزى فى عام ٢٠١٦ سياسة نقدية للاصلاح الاقتصادى ودعم تنافسية الصادرات من خلال تحرير سعر الصرف مما يساهم فى نمو الصادرات الا أن ارتفاع

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية عام ٢٠١٣، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، فيينا ، (٢٠١٣)، ص٢١ .

(٢)المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ، سياسة الخفض التنافسى لأسعار الصرف وآثرها على الصادرات المصرية، مجلة آراء فى السياسة الاقتصادية، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، القاهرة، العدد (٢٦)، (٢٠١١)،ص ص١-٨.

معدل التضخم السنوى لمعدلات اكبر من معدل التضخم السنوى بدول أهم الشركاء التجاريين يمثل تحدى رئيسى أمام الصادرات المصرية [١] [٢].

٢- انخفض الوضع التنافسي لحصة الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية المصرية حيث حققت ٥٢.٩% فى عام ٢٠١٥، وسجلت ٥٣.٩ % فى عام ٢٠١٦، وفى المقابل بلغت نفس النسبة فى الصين ٩٣.٧%، ماليزيا٦٨.٥%، تونس ٧٦.٥% فى عام ٢٠١٦، كما شكلت صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة مصر ٠.٥% بقيمة حوالى ٥٢ مليون دولار، في المقابل تونس ٦.٣% بقيمة حوالى ٦٧٣ مليون دولار، والصين ٢٥.٨% بقيمة حوالى ٤٩٦ مليار دولار، وماليزيا ٤٣% بقيمة حوالى ٥٥ مليار دولار فى عام ٢٠١٦ على الترتيب [٣].

٣- تباين التبادل التجاري مع أهم الشركاء التجاريين حيث ارتفعت صادرات الصين كنسبة من إجمالي الواردات إلى مصر من الترتيب الثاني بنسبة ٨.٧% فى عام ٢٠٠٩، إلى الترتيب الأول بنسبة ١٣.١% في عام ٢٠١٥، واستمرت فى الترتيب الأول بنسبة ١٣% بقيمة ٧.٥٥٤ مليار دولار فى عام ٢٠١٦، وبالرغم من ذلك تراجعت نسبة الصادرات المصرية إلى الصين من ٤% فى ٢٠٠٩ إلى ٢% فى عام ٢٠١٥، إلى ٢.٢% بقيمة ٤٩٥.٠٣١ مليون دولار فى عام ٢٠١٦، ونتج عن ذلك عجز فى الميزان التجارى مع الصين بلغ ٧.٠٥٩ مليار دولار فى عام ٢٠١٦، كما تراجعت حصة الولايات المتحدة الامريكية كنسبة من إجمالي الواردات إلى مصر من الترتيب الأول بنسبة ١٠.٦% في عام ٢٠٠٩، إلى الترتيب الثالث بنسبة ٥.٣% بقيمة ٣.٠٩٥ مليار دولار فى عام ٢٠١٦، وفي المقابل تراجعت نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية من ٦.٨% فى ٢٠٠٩ إلى ٤.٥% فى عام ٢٠١٦ بقيمة ١.٠١٣ مليار دولار فى عام ٢٠١٦ ، ونتج عن ذلك عجز فى الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية بلغ ٤.٥٣٣ مليار دولار فى عام ٢٠١٦ [٤].

٤- يعتبر الانفاق على البحث والتطوير أحد ركائز مواجهة تحدى فجوة التكنولوجيا وتنمية الصادرات الصناعية ، ويعتبر الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فى مصر منخفضاً بالمقارنة مع بعض الدول حيث مصر ٠.٧% في المقابل

---

(١)مركز التجارة الدولية، (٢٠١٧)، قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية ،٢٠١٧/١٢/٤، موقع معلومات مركز التجارة الدولية على الانترنت.

(٢)اعداد متفرقة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

(٣)البنك الدولى ، (٢٠١٧)،قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى على الانترنت ،٢٠١٧/٨/٤.

(٤)مركز التجارة الدولية، (٢٠١٧)، قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية ،٢٠١٧/١٢/٤، مرجع سابق.

الصين ٢.١%، ماليزيا ١.٣%، تونس ٠.٦% وذلك فى عام ٢٠١٥ على الترتيب [١] [٢]، **كما** تراجع تقييم التنافسية العالمية لسياسات الابتكار في مصر إلى ترتيب (١٢٢) وفى المقابل ترتيب الصين(٣٠)، ماليزيا (٢٢)، تونس (١٠٤)، وفق تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٦-٢٠١٧) على الترتيب [٣].

وتطرح المشكلة البحثية العديد من التساؤلات منها:

١- هل الخلل في تكامل السياسة الصناعية مع آليات دعم تنافسية الصادرات أدى إلى تباين نمو الصادرات الصناعية في كل من (مصر- الصين- ماليزيا- تونس)؟

٢- هل يعد من أسباب ارتفاع صادرات السلع للصين وماليزيا التأثير الإيجابى لحرية التجارة وانخفاض القيود على الواردات السلعية؟

٣- هل يوجد توازن للوضع التنافسي لمصر في ترتيب تقييم التنافسية العالمية وتقييم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة مع (الصين- ماليزيا- تونس)؟

٤- هل يوجد توازن لصادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية المصرية مع كل من (الصين- ماليزيا- تونس) ؟

٥- هل يؤثر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي على صادرات الصناعة التحويلية في مصر ؟

٦- هل يؤثر الخلل في توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر على نمو الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؟

٧- هل من المتوقع عقب التعويم الحر للدولار منذ نوفمبر ٢٠١٦ زيادة في الصادرات أم لا؟

٨- هل يؤثر فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار على صادرات الصناعة التحويلية في مصر؟

---

(١)البنك الدولى ، (٢٠١٧)،قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى على الانترنت ،٢٠١٧/٨/٤،مرجع سابق.

(٢)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٢٠١٧)، أطلس البحوث ، قاعدة بيانات اليونسكو ، معهد اليونسكو للإحصاء

٩ /٢٠١٧/٩، موقع معلومات اليونسكو على الانترنت. http://tellmaps.com/uis/rd/#!/tellmap/-680879682

(٣)المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١- تكمن أهمية الدراسة فى تناول تحليل تقييم التنافسية العالمية، ومؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مصر بالمقارنة مع الدول (الصين- ماليزيا- تونس). بغرض تحليل البيئة التنافسية في مصر والتي تنعكس محاورها على نمو سياسات دعم التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية المصرية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة الدولية.

٢- تتناول الدراسة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسياسات الابتكار، وحصة الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه نحو قطاع الصناعات التحويلية في مصر.

٣- كما تتناول تنافسية سعر الصرف وانعكاسه على معدل التضخم السنوي، وفاعلية سياسة مكافحة الاحتكار على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١- توضيح الملامح العامة عن بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية، وأهمية تنافسية الدولة والسياسة الصناعية، ومحددات الميزة التنافسية التي تسعى لتحقيق نمو اقتصادي يعتمد على تنافسية الصادرات في إطار السياسات التجارية وتحسين مناخ الاستثمار.

٢- تقييم الوضع التنافسي طبقاً لتقييم التنافسية العالمية ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال مقارنة (مصر- الصين- ماليزيا- تونس).

٣- تقييم تأثير كل من الإنفاق على البحث والتطوير، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية على الصادرات السلعية المصرية، وكذلك تأثير الخفض التنافسي لسعر الصرف، وفاعلية سياسة مكافحة الاحتكار على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

خامساً: فرض الدراسة:

لم تحدث سياسات دعم التنافسية طفرة فى صادرات قطاع الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

سادساً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج الوصفى التحليلى، وتعتمد الدراسة فى تقييم الفرض على التحليل الإحصائي من خلال الانحدار الخطي البسيط، كما تعتمد على نتائج الاستبيان الذي يجرية المنتدى الاقتصادي العالمي على عينة بلغت ١٤ ألف رجل أعمال على مستوى دول

العالم وتستخدم المؤشرات المستمدة من الدراسة الاستقصائية في حساب مؤشرات التنافسية العالمية على المستوى الكلي والقطاعي ويمثل تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨) انعكاساً لمؤشرات تقييم عام ٢٠١٦، واعتمدت الدراسة على المعلومات الموثقة التي يتم استيفاؤها من البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وزارة التجارة والصناعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معهد التخطيط القومي، ومركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وذلك من خلال مؤشرات قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة، وقاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والكتب والمراجع العربية والأجنبية .

سابعاً: حدود الدراسة:

١- الحدود المكانية:

تتناول الدراسة محاور رئيسية هي ركائز في تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعة التحويلية في مصر، في إطار مقارن مع كل من (الصين- ماليزيا- تونس)، حيث تشترك الصين وتونس وماليزيا ضمن الدول الدخل المتوسط الأعلى (٤.١٢٦ دولار- ١٢.٤٧٥ دولار) ومصر ضمن الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (١.٠٤٦ دولار - ٤.١٢٥ دولار)[١] ويجدر الإشارة إلى دول المقارنة فيما يلي:

أ- **يرجع اختيار الصين في المقارنة** كونها من أهم الشركاء التجاريين فهي تحتل الترتيب الأول في حصة الواردات السلعية إلى مصر ونسبتها (١٣%) في عام ٢٠١٦ [٢]، وقد تغلبت على تحديات صعوبة تنفيذ سياسات دعم تنافسية الصادرات من خلال المناطق الاقتصادية وجعلتها الدولة الأولى في صادرات العالم، ومن القواسم المشتركة للصين مع مصر: أنهما ضمن تصنيف الدول الآخذة في التصنيع، كما تشترك مصر مع الصين فى المرحلة الثانية للتنافسية العالمية والتي ترتكز على عوامل الكفاءة، ومازال تحدي الفجوة التكنولوجية والسعي للدخول نحو المرحلة الثالثة للتنافسية (الابتكار) متطلبات مشتركة للدولتين [٣]، ويجدر الإشارة إلى أن السوق المصرى من أكبر الأسواق جنوب الأتحاد الأوروبي ويعتبر ذلك فرصة للتبادل التجاري المتوازن والتغلب على تحدي فجوة التكنولوجيا ونقل الصناعات ذات القيمة المضافة إلى مصر.

---

(١)منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، تقرير التنمية الصناعية عام ٢٠١٦، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة نظرة عامة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو) ،فيينا،(٢٠١٦)، ص ص ٣٨- ٤٤.

(٢)مركز التجارة الدولية، (٢٠١٨)، قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية ،٢٠١٨/٣/١١، مرجع سابق.

(٣)المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

ب-**يرجع اختيار ماليزيا في دول المقارنة** حيث تمثل نموذج اقتصادي تميز في اعتماده على سياسة صناعية تدعم الصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة، كما أن الوضع التنافسي لماليزيا يعتلي فى الترتيب الصين ومن مؤشراته المتقدمة في الترتيب كفاءة سوق السلع وسوق العمل وتطوير السوق المالية وعوامل الابتكار والتطوير تقييم التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨)، تنتهج ماليزيا رؤية التجمع الاقتصادي فهي عضو في رابطة دول جنوب شرقي آسيا (أسيان)، وتمثل الصادرات من السلع والخدمات ٦٧.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتلى ماليزيا فى ذلك المؤشر الصين ١٩.٦%، وفي المقابل مصر ١٠.٣% في عام ٢٠١٦ على الترتيب، وتمثل صادرات السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات الصناعية في ماليزيا ٤٣% وهي تعتلي الصين ٢٥% وفي المقابل مصر ٠.٥% في عام ٢٠١٦ على الترتيب [١].

جـ- **يرجع اختيار تونس في دول المقارنة** حيث تمثل نموذج لدولة عربية من دول شمال أفريقيا ضمن دول المحيط الإقليمي، ذات علاقات اقتصادية جيدة بالاتحاد الأوروبي وتمثل الصادرات من السلع والخدمات ٣٩.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وتميزت تونس في قدرة صادرتها في النفاذ إلى السوق الأجنبي حيث سجلت في مؤشر حصة الصادرات السلعية إلى الدول مرتفعة الدخل كنسبة من الصادرات السلعية تونس٨١.٦% بينما الصين ٧٠.٢% وماليزيا ٦٠.٥% ومصر ٦٩.٥% في عام ٢٠١٦، وتندرج تونس ضمن الدول الآخذة في التصنيع ومازال تحدي الدخول نحو المرحلة الثالثة للتنافسية (الابتكار) متطلبات مشتركة لتونس ومصر [٢].

٢- <u>الحدود الزمنية</u>:

النطاق الزمني للدراسة خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٦)، وذلك للآتي:

يعتبر عام ٢٠٠٩ حداً لبداية الفترة الزمنية كونه بداية مرحلة أعقبت الأزمة المالية العالمية، وقد شهد عام ٢٠٠٩ ارتفاع قيمة الجنية المصري مع استقرار سعر صرف الدولار، وتراجع معدل التضخم السنوي من ٢٠.٢% فى عام ٢٠٠٨ إلى ٩.٩% فى عام ٢٠٠٩ [٣]، ويمثل عام ٢٠١٦ حداً زمنيا لنهاية الإطار الزمني، وتمثل الفترة الزمنية مدى زمني متوسط، وشهد عام ٢٠١٦ إجراءات رئيسية للإصلاح الاقتصادى منها فى نوفمبر ٢٠١٦ انتهج البنك المركزي المصري سياسة نقدية تعتمد على تحرير سعر الصرف.

---

(١)البنك الدولى ، (٢٠١٧)،قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى على الانترنت ،٢٠١٧/٨/٤،مرجع سابق.

(٢)البنك الدولى ، (٢٠١٧)،قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى على الانترنت ،٢٠١٧/٨/٤،مرجع سابق.

(٣)البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى(٢٠٠٨/٢٠٠٩)، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠٠٩)، ص ٥٨.

من ثم يمكن القول أن عام ٢٠١٦ نهاية فترة وبداية فترة زمنية جديدة، كما استعرضت الدراسة بالتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية حتى عام ٢٠١٨.

ثامناً: خطة الدراسة:

الفصل الأول: ملامح عامة عن سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية.
يتناول الفصل الأول ثلاث مباحث كالآتي:
- المبحث الأول: ملامح عامة عن التنافسية ومحددات الميزة التنافسية للدولة.
- المبحث الثاني: السياسة الصناعية وارتباطها بقطاع الصناعات التحويلية.
- المبحث الثالث: ملامح عامة لسياسات التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة (الصين– ماليزيا- تونس) ومقارنة الوضع التنافسي مع مصر.
يتناول الفصل الثاني ثلاث مباحث كالآتي:
- المبحث الأول: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة الصين.
- المبحث الثاني: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة ماليزيا.
- المبحث الثالث: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة تونس.
- المبحث الرابع: الوضع التنافسي في مصر مقارنة مع (تونس- الصين- ماليزيا).

الفصل الثالث: تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية ضمن إطار الوضع التنافسي في مصر .
يتناول الفصل الثالث ثلاث مباحث كالآتي:
- المبحث الأول: الوضع التنافسي في مصر مقارنة مع (الصين- ماليزيا - تونس) .
-المبحث الثاني: تأثير الإنفاق على البحث والتطوير وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة على الصادرات السلعية.
-المبحث الثالث: تأثير السياسات التنافسية (الخفض التنافسي لسعر الصرف- سياسة مكافحة الاحتكار) على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

تناولت دراسات أخرى موضوعات ذات ارتباط بالصادرات بمحاور مختلفة **كالآتي:**

١- **أمنية حلمي، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة،(٢٠١٥).**

أ- تناولت الدراسة تأثير كل من المغالاة في قيمة الجنية، وارتفاع الأسعار العالمية للواردات المصرية على الميزان التجاري، كما تناولت عجز الميزان التجاري ودفعة نحو الوضع التوازنى.

ب- وقد خلصت الدارسة إلى **ما يلي:**

(١) ينتج عن المغالاة في قيمة الجنية تأثير سلبي على الميزان التجارى، مما يؤكد على أهمية تخفيض معدل التضخم في مصر بالمقارنة بمعدل التضخم لدى شركائها التجاريين للاستفادة من تخفيض سعر الصرف الإسمي للجنية في تحسين الميزان التجاري.

(٢) واقترحت الدراسة لتصحيح عجز الميزان التجارى ودفعة نحو الوضع التوازني في الأجل القصير، وذلك بالحد من المغالاة في قيمة الجنيه بإستهداف التضخم وتحفيز المنتجين ورفع الإنتاجية، وتعزيز المنافسة في الأسواق للحد من الممارسات الاحتكارية في الإنتاج والتوزيع، وتحفيز الإنتاج للتصدير وتوفير السلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية من خلال الإنفاق الحكومي وإتاحة الائتمان للقطاع الخاص، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية بين مصر وشركائها التجاريين في زيادة الصادرات، وزيادة النفاذ للأسواق الخارجية المتنوعة، وأهمية تقييم سعر صرف الجنيه مقابل سلة من العملات الأجنبية وليس عملة واحدة الدولار.

٢- أحمد محمد، دور دعم الصادرات في تحسين أداء الميزان التجاري المصري دراسة مقارنة: مصر- الصين - تونس، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠١٤).

أ- تناولت الدراسة تقييم دور صندوق تنمية الصادرات في زيادة حجم الصادرات المصرية ورفع قدرتها التنافسية، ودراسة تجربة الصين وتونس في مجال تنمية الصادرت وإمكانية استفادة مصر منها، وركزت الدراسة على أثر المساندة المالية للصادرات والتي يقدمها صندوق تنمية الصادرات على تحسين أداء الميزان التجاري المصري.

ب- وقد خلصت الدارسة إلى نتيجة مفادها أنه مازالت برامج المساندة المالية التى يقدمها صندوق تنمية الصادرات ذات تأثير منخفض على معدل النمو السنوي للصادرات السلعية، ولم يحقق الصندوق منذ إنشائه أي طفرة في الصادرات المصرية، تكون كافية لتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية، وذلك بسبب عدم تحسن القدرة التنافسية للصادرات السلعية، وبالتالي استمر عجز الميزان التجاري المصري واتخذت الدراسة حداً زمنياً حتى عام ٢٠١٣.

٣- مرام حسين نعيم، القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وانعكاسة على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في مصر(دراسة مقارنة)،رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،(٢٠١٤).

أ- تناولت الدراسة التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري مع التركيز على دور قطاع الصناعة التحويلية، في إطار العلاقة بين التجارة والتنمية في مصر وتحليل هيكل الصادرات والواردات السلعي والجغرافي في مصر خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٢)، كما تناولت إدارة الصادرات السلعية من خلال سياسة النمو الموجه بالتصدير وسياسة دعم الصادرات.

ب-وقد خلصت الدارسة إلى أن القدرة التنافسية هي القدرة على تحقيق قيمة مضافة عالية لمواجهة المنافسة مع دول العالم الخارجي فيجب في ظل الظروف الاقتصادية الحالية

لمصر، التركيز على الصناعات ذات ميزة نسبية عالية وهي صناعات كثيفة العمل مثل صناعة الغزل والنسيج – صناعة الحديد– صناعة الأسمنت– صناعة المواد الغذائية– صناعة الاثاث– صناعة الورق.

٤- حافظ عثمان، تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر بالتطبيق على الصناعات الهندسية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ، (٢٠١١).

أ– تناولت الدراسة سياسة مصر التجارية والتعرف على أهم آثارها على التنمية الصناعية وحدود استخدام أدواتها لتؤدي الدور المناسب لدعم التنمية الصناعية في ظل منظومة التجارة العالمية، وتناولت تقييم أثر سياسة التجارية على الصناعات الهندسية.

ب–وقد خلصت الدارسة إلى انعكس الخلل في سياسات التنمية والسياسة التجارية على هيكل الإنتاج الصناعي المصري وما تبعها من اعتماد الاقتصاد بصورة كبيرة على الواردات في توفير مستلزمات الإنتاج الوسيطة والاستثمارية وهو ما عمق بدوره مشكلات ميزان المدفوعات، ومن توصيات الدراسة إعادة النظر في آليات وأسس تقديم الدعم غير المباشر في مجالات البحث العلمي والتسويق والتدريب.

٥- حسن السيد، تقييم استراتيجيات التصنيع في مصر في ضوء تجربة كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،(٢٠٠٩).

أ– ركزت الدراسة على تقييم استراتيجيات التصنيع في مصر من خلال زيادة مستوى الإنتاجية والاستفادة من تجارب دول شرق آسيا وعلى الأخص تجربة كل من كوريا الجنوبية وماليزيا في التصنيع.

ب–وقد خلصت الدارسة إلى أن نسبة السلع التي تعتمد على توافر المواد الخام مرتفعة فى هيكل الصناعة المصرية وهو دليل على الاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية، كما أن الإنتاج الصناعي ذو محتوى تكنولوجي ومهاري منخفض، وهو ما يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية للصناعة المصرية، ويرجع ذلك للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة دون الاهتمام بالبحث والتطوير لخلق التكنولوجيا داخلياً، كما خلصت إلى أن دور الدولة ذو أهمية كبيرة فى تجارب دول شرق آسيا حيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية من خلال انتهاجها لمفهوم الدولة التنموية التي تضطلع بدور ريادي فى رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

٦- **مروة حسين، "الصناعة في ضوء اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية بالتطبيق على قطاع الصناعات الهندسية"، رسالة ما جستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،(٢٠٠٨).**

أ- ركزت الدراسة على دور اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية في تحديث الصناعة من خلال مركز تحديث الصناعة، مع تقدير العائد الاقتصادي لقطاع صنـــاعة السيارات في مصر.

ب-وقد خلصت الدارسة إلى أن الوضع الحالي للصناعة المصرية لا يمكنها من الاستفادة من مزايا الشراكة المصرية الأوروبية حيث استمر العجز في الميزان التجاري المصري لصالح الاتحاد الاوربي، ويجب زيادة الاعتماد المالي لبرامج مركز تحديث الصناعة والتوسع في تقديم المساعدات المالية للمشروعات بجانب المساعدات الفنية.

٧- **شريف الشافعي،إطار مقترح لسياسات حوافز التصدير في مصر على ضوء المتغيرات العالمية :دراسة ميدانية لقطاع الصناعة، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس،القاهرة، (٢٠٠٥).**

أ- تناولت الدراسة سياسات تحفيز الصادرات المصرية من خلال التعرض للإطار النظري لقضية التصدير ودورها في التنمية الاقتصادية، وهيكل وتطور الصادرات في الفترة من عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وأشارت إلى السياسات المحفزة من خلال البعد المؤسسي ودور بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية في تنمية الصادرات، كما تناولت الإجراءات التي تمت لتنشيط الصادرات من خلال الاتجاه المالي، والاتجاه الإنتاجي وضبط الجودة وتحديث الصناعة، والاتجاه التسويقي والإدارى، وتناولت تجارب بعض الدول (تركيا- تونس- كوريا- الصين).

ب- وقد خلصت الدارسة إلى إطار عام مقترح لزيادة الصادرات المصرية وخاصة الصناعية، والذى اعتمد على إزالة المعوقات المالية، وتفعيل الوعي الفني بأهمية دخول الأسواق الخارجية من خلال منظومة تسويقة إنتاجية مالية متكاملة، مع توفيـــر البيئـــة التشريعية.

٨- **شيرين معروف، تحديث الصناعه المصريه ودورها في دعم القدره التنافسيه للصادرات المصريه مع التطبيق علي قطاع الصناعات الغذائيه، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،القاهرة، (٢٠٠٤).**

أ- تناولت الدراسة قضية تحديث الصناعة المصرية باعتبارها من القضايا الهامة فى مجال تنمية الصادرات المصرية من خلال زيادة قدرتها التنافسية، حيث أوضحت أن هناك حاجة ماسة لتضافر الجهود المبذولة من جانب الجهات والمؤسسات المنوط بها تنمية الصادرات المصرية، وذلك للمساهمة في إنجاح عملية تحديث الصناعة نظراً للتحديات الكبيرة التى

تواجهها الصادرات المصرية نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية، ووضع الحلول المناسبة لها، وقد ركزت الدراسة في برنامج تحديث الصناعة على قطاع الصناعات الغذائية.

ب- وقد خلصت الدارسة إلى ضرورة تحديث الصناعة المصرية لتتوافق مع الاتجاهات العالمية في الصناعة والتصدير، ولم تتناول الدراسة تقييم السياسات التنافسية المرتبطة بدعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات الغذائية.

٩- نيفين شمت، القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،(٢٠٠٤).

أ- ركزت الدراسة على تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج في آليات الاقتصاد العالمي الجديد وتحديد المعوقات التي تحول دون نمو الصادرات الصناعية وقياس الميزة النسبية الظاهرة للقطاع الصناعي المصري، ودراسة تجربة كل من كوريا الجنوبية وماليزيا.

ب- وقد خلصت الدارسة إلى أنه رغم التدابير الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية في مجال تحرير التجارة أو فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية والإطار المؤسسي إلا أن هذه الجهود لم تتمكن من دفع أداء الصادرات المصرية على النحو المطلوب بل على العكس فقد أضعفت القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الدولية حيث اتسم وضع القطاع الصناعي بغياب المناخ التنافسي، كما أن الاقتصاد المصري يفتقر إلى ركائز التنمية الصناعية الحديثة حيث يعتمد على زيادة عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال دون زيادة مستوى المهارات والتكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية وتطوير منظومة العمل الصناعي، وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة صناعية حديثة لإعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتمشى والاتجهات العالمية.

١٠- أمين محفوظ مرعي، دور تمويل الصادرات في دعم الأداء التصديرى في مصر، "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠٠٣).

أ- تناولت الدراسة آليات تمويل الصادرات وعمل النظم الإقليمية لتمويل التجارة بالمقارنة مع (الهند والبرازيل والمكسيك وتايوان وكوريا وتركيا)، وركزت على دور تمويل الصادرات فى دعم الأداء التصديرى من خلال تناول العلاقة بين تمويل الصاردات والأداء التصديرى لدول المقارنة، كما عرضت الدراسة دور الشركات دولية النشاط في تمويل الصادرات بهدف تقييم أثر خدمة التمويل والمعرفة والقدرات التكنولوجية والتسويقية كأحد صور التمويل الخارجي على صادرات الدول المضيفة، وتناول تقييم الإطار المؤسسي لتمويل الصادرات في مصر.

ب- خلصت الدراسة إلى أن آليات تمويل الصادرات تطورت لتصبح أداة ائتمان وضمان ضد مخاطر التصدير، إلا أن هناك ضعف فى آليات تمويل الصادرات في مصر، كما أن فاعلية تمويل الصادرات اعتمدت في التأثير على الأداء التصديرى على عاملين أساسين هما: حجم الائتمان المتاح للصادرات، واستخدام الائتمان المحلي لتمويل الاستثمارات ذات التوجه التصديري، علاوة على ذلك فهناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الصناعية.

Foreign Studies: **الدراسات الأجنبية**

12- Goksing Song, Study Does China and the US Benefit from China's Exchange Rate Reform? Business School, University of Greenwich, London, United kingdom, (2017) .

The question is whether China and the United States benefit from China's exchange rate reform from fixed exchange rate regimes to more flexible by answering the question of whether floating exchange rates will contribute to China's rebalancing. Why do you prefer the United States? To float the yuan ?.

The study concluded that:

A- China is more open to international trade and investment than the United States, its monetary policy will be more affected by US economic policy decisions under the floating exchange rate system, and in view of China's huge trade surplus, the market has strong expectations that the yuan will In the medium and long term to overcome the challenges expected during financial crises. It is difficult for China to manage its monetary policy without considering the flexibility of the Chinese currency exchange rate under the variable interest rate regime. It is also difficult to claim that floating exchange rates will help China develop a more consumption-oriented economy. External and domestic China's high savings rate of the Chinese population.

B- The yuan-floating exchange rate system is expected to help reduce trade surplus but may not stimulate domestic demand because

China's FDI may increase significantly. Therefore, there is a need for a fiscal policy to reduce the high savings rate. The United States can benefit from the yuan floating exchange rate system. It will have a much greater impact on the exchange rate than China because of its developed financial markets. The United States can strengthen its economy and its role as world banker and producer of the dollar through More foreign direct investment.

13- Center for Enterprise Research, Aston University, and Enterprise Research Center, Warwick Business School, Warwick University, Small and Medium Innovation, Export and Growth, Independent Center for Enterprise Research, London, United Kingdom (2013).

The study dealt with innovation, R & D, capital investment and IP management, and its impact on exports of SME products in the United Kingdom.

The study concluded that:

A- There is a strong positive correlation between export and growth and between export and innovation. Small and medium-sized enterprises with a previous innovation experience are more likely to export successfully, reflecting higher export growth rates than non-innovative firms and European SMEs Their products grow more than twice as much as those that are not exported, while the internationally active SMEs are three times more likely to offer new products or services in their sector than those that are entirely local in orientation.

B- Innovation is an essential element of competition and the dynamic efficiency of markets. Innovators must take a larger market share than non-innovators. In the long term, innovators will grow faster, more efficient, and ultimately make them more productive. The profitability of non-innovators, innovation-based companies is likely to grow more than non-innovative enterprises in the UK, and the combined effects of innovation and export increase productivity

growth in the UK economy across the debt In which innovative and exporting companies gain market share at the expense of others.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

باستعراض بعض الدراسات السابقة نجد أنها قد اتفقت في مجموعها على التحليل النظري للتنافسية وتناولت محاور منفصلة أو ركيزة رئيسية مرتبطة بالصادرات **ولكنها لم تركز على الأتي:**

١- تقييم الوضع التنافسي طبقا لتقييم التنافسية العالمية ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال بإجراء مقارنة بين مصر وكل من (تونس- الصين- ماليزيا)، بغرض تحليل بعض السياسات التنافسية المؤثرة في البيئة التنافسية وعلى سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية فى مصر، وتوضيح أهمية المزج بين محور سياسات المتطلبات الأساسية، ومحور سياسات القدرة علي الكفاءة، ومحور سياسات عوامل الابتكار والتطور، مع التركيز على مؤشر حجم السوق، ومؤشر بيئةالاقتصاد الكلي.

٢- الدراسات السابقة لم تركز على تقييم تأثير تطور الانفاق على البحث والتطوير على أداء صادرات الصناعة التحويلية، وارتباط كل من سياسات الابتكار، وتوجه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية على الصادرات السلعية المصرية، وتأثير انخفاض تنافسية سعر الصرف، وفاعلية سياسة مكافحة الاحتكار على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

٣- اقتصرت الدراسات السابقة على حدود الفترة زمنية حتى عام ٢٠١٢، بينما غطت هذه الدراسة حدود زمنية الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

الفصل الأول
ملامح عامة عن سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية

الفصل الأول

ملامح عامة عن سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية

تمهيد:

ينعكس وجود قطاع صناعي متقدم على استغلال موارد المجتمع المتاحة بصورة أفضل تسهم في زيادة الناتج الاقتصادي للمجتمع، كما إن عدم توافر الخامات والمواد في السوق المحلي وعدم قدرة السوق المحلي على استيعاب منتجات قطاع المخرجات لا تشكل قيداً على النشاط الصناعي؛ من ثم اليابان أضحت تصنع للعالم كله ليس اعتماداً على مالديها من موارد وإنما تستورد من العالم كل شيء وتصدر كل شيء، ويسهم وجود قطاع صناعي متقدم في تحفيز التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في المجتمع نظراً لطبيعة هذا القطاع الذي يحتاج دوما لأبحاث مكثفة في مجالات تقنيات أو أساليب الإنتاج وتقنيات المنتجات.

تتنافس الدول على النفاذ بصادراتها إلى أسواق الدول الأخرى مستخدمة في سبيل ذلك كافة إمكاناتها المادية والبشرية بهدف تنمية الصادرات والحد بقدر الإمكان من الواردات، والصادرات تعتبر قاطرة النمو الاقتصادي حيث تساهم في زيادة الاستثمارات وتشغيل الأيدي العاملة وعلاج العجز في الميزان التجاري وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية.

يتناول الفصل الأول دراسة ملامح عامة عن محددات الميزة التنافسية، وتنافسية الدولة والسياسة الصناعية، كما يتناول دور السياسات التجارية في كفاءة السوق بما يحقق المنافسة الداخلية بالدولة ويحفز القدرات التنافسية لمنتجات القطاع الصناعي نحو التصدير.

يتناول الفصل الأول ثلاثة مباحث كالأتي:

المبحث الأول: ملامح عامة عن التنافسية ومحددات الميزة التنافسية للدولة.

المبحث الثاني: السياسة الصناعية وارتباطها بقطاع الصناعات التحويلية.

المبحث الثالث: ملامح عامة لسياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول
ملامح عامة عن السياسات التنافسية ومحددات الميزة التنافسية للدولة

المبحث الأول
ملامح عامة عن السياسات التنافسية ومحددات الميزة التنافسية للدولة

يتناول هذا المبحث مفهوم التنافسية على مستوى الدولة والقطاع الصناعي والمشروع أوالمنشأة، والتنافسية الصناعية والمركز التنافسي ومراحل ومحددات الميزة التنافسية، كما يتناول بعض مؤشرات قياس الميزة التنافسية التصديرية.

يتباين مفهوم التنافسية بين الأدبيات الخاصة بالاقتصاد الجزئي وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، هناك إدراك واضح لمفهوم التنافسية وذلك على أساس مدى القدرة الاستيعابية للشركات على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح، وتكمن التنافسية في هذا السياق في قدرة الشركات على الاستمرار وتحقيق الأرباح وإنتاج المنتجات التي تلبي متطلبات السوق الحرة المفتوحة من حيث الجودة والسعر وغيرها من العوامل؛ من ثم يمكن القول بأن من يرغب في البقاء في السوق يجب عليه أن يلبي هذه المتطلبات، فكلما ارتفعت تنافسية المنشأة ارتفعت حصتها في السوق.

أولاً: مفهوم التنافسية على مستوى الدولة والقطاع وللمشروع أو المنشأة:

١- مفهوم التنافسية على مستوى الدولة:

أ- اوضح المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية [١] ، تعريف لمفهوم تنافسية الدولة بأنها القدرة على إنتاج سلع وخدمات تجابه اختيارات السوق الدولية، وتضمن نمواً متواصلاً ومتصاعداً في مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل، كما يعرف تقرير المنافسة العالمية تنافسية الدولة بأنها القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ب-اوضح المنتدى الاقتصادي العالمي [٢]،إطار تعريف التنافسية على مستوى الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية

---

(١) محسن الخضيرى، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،(٢٠٠٤)، ص ص ٢٠١-٢٠٥.

(٢)المنتدى الاقتصادي العالمي ، نشرة معلومات عن تقرير التنافسية العالمية٢٠١٣-٢٠١٤، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٣)،ص ٤.

الدولة، وذلك عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة، بالدعائم الأساسية للتنافسية، والتي تكون جميعها صورة شاملة للوضع التنافسي للدولة، وتضم محاور التنافسية **مايلي:**

مؤشر رئيسي المتطلبات الأساسية ويتكون من مؤشرات فرعية (المؤسسات- البنية التحتية- بيئة الاقتصاد الكلي- الصحة والتعليم الاساسي)، والمؤشر الرئيسي القدرة على الكفاءة، ويتكون من مؤشرات فرعية (التعليم العالى والتدريب- وكفاءة سوق السلع- كفاءة سوق العمل- تطوير سوق المال- الاستعداد للتكنولوجيا- حجم السوق)، والمؤشر الرئيسي عوامل الابتكار، ويتكون من مؤشرات فرعية (تطور الأعمال- الابتكار).

ج- اوضح المعهد الدولي للتنمية والإدارة (١)، التنافسية الدولة بأنها قدرة الاقتصاد على توليد القيمة المضافة بصورة أكبر من الاقتصاديات المنافسة في الأسواق الدولية، وتشير التنافسية الدولية إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات للسوق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع.

٢- مفهوم التنافسية على مستوى قطاع الصناعة: (٢)

التنافسية على مستوى قطاع صناعي معين هي قدرة شركات ذلك القطاع في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة هذه الصناعة.

أ- التنافسية الصناعية: (٣)

هى قدرة الدولة على زيادة وجودها في الأسواق الدولية والمحلية مع تطوير القطاعات الصناعية والأنشطة ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي الأعلى، ويمكن للبلدان أن تتعلم في الأسواق العالمية وتصبح أكثر قدرة على المنافسة صناعيا إذا قامت بتطوير قدراتها التكنولوجية، وتوسيع طاقتها الإنتاجية والاستثمار في بنيتها التحتية؛ ومن ثم فإن زيادة التنافسية الصناعية تتطلب تدخلات سياسات انتقائية، يتم من خلالها استغلال المزايا النسبية في حين يتم إنشاء مزايا تنافسية جديدة.

ب- المركز التنافسي: (١)

---

(١)طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية (حالة مصر)، أوراق عمل رقم ٣٠٢، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،(٢٠٠٢)، ص١.

(٢)المرجع السابق مباشرة، ص٤.

(٣)منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)،تقرير التنمية الصناعية (عام ٢٠١٦)، مرجع سابق، (٢٠١٦)،ص٣٦.

المركز التنافسي على مستوى الصناعة أو المشروع هو قدرة الصناعة أو المشروع على إنتاج منتجات ذات جودة متميزة وبتكلفة منخفضة عن منافسيها في الأسواق المحلية والدولية في فترة معينة، والمركز التنافسي سواء للدولة أو الصناعة أو المشروع يتحدد في لحظة معينة ويدخل في إطار التحليل الساكن المقارن، ونستوضح مفهوم المركز التنافسي من خلال **الآتى:**

المفهوم الأول: المركز التنافسي هو زيادة الكميات المصدرة أو نقصها، ويقصد به نقطة ساكنة أوموقع معين يحدد موقع الدولة أوالصناعة أو المشروع بالنسبة لمنافسيه بينما الميزة التنافسية ديناميكية ومتعددة الجوانب، والمفهوم الثاني: المركز التنافسي يتحدد بزيادة صادرات الدولة المنافسة لهذه الدولة وهو أكثر ديناميكية من المفهوم الأول حيث يأخذ التغيير النسبي وليس التغير المطلق.

٣- التنافسية للمشروع أو المنشأة:

تعتمد التنافسية للمشروع أو المنشأة على ركيزة أساسية هى القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، وأن يكون النجاح مستمراً لهذه الشركة في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا). ولا يعتبر نجاح إحدى الشركات العاملة في دولة ما في تحقيق ميزه تنافسية مقياس على القدرة التنافسية للدولة حيث يمكن أن يرجع ذلك إلى إحدى العوامل الاستثنائية التي لا يسهل محاكاتها وإنما يعتبر نجاح مجموعة من الشركات المكملة لبعضها البعض في تحقيق ميزة تنافسية دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل.

ثانياً: ركائز الميزة التنافسية ومراحلها:

١-أصبح مفهوم الميزة التنافسية هو الذي يحكم ازدهار اقتصاديات الدول في المستقبل فتوافر مزايا تنافسية على درجة متميزة للصناعات أصبح هو المعيار الذي يحدد قدرة أي دولة أو تجمع اقتصادي على البقاء في السوق العالمي [٢].

---

(١)نيفين حسين شمت، نحو دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد١٤، العدد٢،(٢٠٠٦)، ص٨١.

(٢)نيفين حسين شمت، نحو دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مرجع سابق،ص٤.

٢-يشير اصطلاح الميزة النسبية إلى أن الدولة تتمتع بميزة نسبية فوق الدولة الأخرى إذا كانت تستطيع إنتاج السلعة بتكلفة أقل من الدولة الأخرى مقاسة بتكلفة الفرصة البديلة، ومفهوم الميزة التنافسية وليس الميزة النسبية هي التي تحكم التجارة الدولية والمنافسة بين الصناعات، حيث أن دوال الإنتاج الاقتصادية التقليدية القائمة على مفهوم الميزة النسبية أصبحت غير قادرة بمفردها على تفسير عمليات الإنتاج الحديث؛ من ثم أصبحت الكثافة المعرفية ذات تأثير حاكم [١].

٣- تعتمد الميزه النسبية على الوفرة النسبية للموارد التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، وبذلك يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص وتقوم على أسس التحليل الساكن، فالدولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج إلى العنصر المتوفر لديها نظراً لرخص سعره؛ وبالتالي تنخفض التكاليف والعكس صحيح بالنسبة للعناصر النادرة لديها، وبالرغم من أهمية الميزة النسبيه إلا أنها لم تستطع تفسير اسباب قيام التجارة وتفوق بعض الدول التي لا تملك الموارد الطبيعية مثل اليابان [٢] .

حيث لم تعد الميزة النسبية المستندة على توافر الخامات المحلية أوالعمالة الرخيصة أو الأسواق المحلية المغلقة هي الحافز على تفضيل صناعة على أخرى أومنتج على آخر كما أنها لم تعد الأساس في إنشاء وتطوير الصناعات المستقبلية أو سبب التنافس والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤- أشار"بورتر" إلى أن تحقيق الصناعات للمزايا التنافسية يأتي من خلال بناء المقدرة التنافسية للصناعات في الأسواق المحلية كخطوة أولى قبل الولوج إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى أن الميزة التنافسية للدولة تستند إلى صناعات تتمتع بمستويات مرتفعة من خلال الابتكار والتجديد والتطوير التكنولوجى المستمر. [٣]

٥- الميزة التنافسية يمكن اكتسابها من خلال انتقال عوامل الإنتاج مثل رأس المال والتكنولوجيا والعمل، وذلك لتدعيم الصناعة وتحقيق النمو وبالتالي يتضح أن الميزة النسبية استاتيكية والتخصص الدولي يتغير وكذلك الوفرة النسبية واحتياجات السوق، ولذلك لم يعد مصطلح الميزة النسبية ملائم والأفضل هو الميزة التنافسية؛ ومن ثم فإن

---

(١)عنايات حافظ، المزايا التنافسية في المنطقة العربية، الواقع والمستقبل، المؤتمر الثالث، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، (٢٠٠٠)، ص ص٣٨-٣٩.

(٢)عبير فرحات، صناعة الأحذية المصرية-الواقع والمأمول، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس،القاهرة، العدد الرابع، (٢٠٠٣)،ص ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٣)نجوى على خشبة، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصرى، المؤتمر٢٣ للاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد والسياسى والاحصاء التشريع(٨-١٠مايو٢٠٠٣)،القاهرة، (٢٠٠٣)، ص ص١-٢.

اعتماد الدولة على وجود مزايا نسبية موروثة مثل الموارد الطبيعية قد يكون سببا في فقدان الدولة لهذه المزايا كما أنه يفسر تمتع دول عديدة بقدرات تنافسية عالية رغم ندرة مواردها الطبيعية، ويمكن اعتبار مفهوم القدرة التنافسية والميزة التنافسية اللفظان بمعنى واحد، حيث يعتمد بناء المزايا التنافسية على ابتكار ماهو غير معروف، والتفرد بخصائص إنتاجية وتسويقية وتمويلية، والتطوير لما هو قائم والارتقاء به ليصبح أفضل وأجود وأقل سعراً، وخلق أسواق أفضل وأرقى وأكبر ربحية واستيعاب للمنتجات.

٦-مراحل الميزة التنافسية:[١]

أ- مرحلة الدفع من خلال عوامل الإنتاج:

تتسم هذه المرحلة بسيطرة عناصر الإنتاج، حيث تستند الميزة التنافسية لمعظم الصناعات على عوامل الإنتاج المتوفرة، وعلى تكنولوجيا نمطية مستوردة من الخارج ولا يتم تصنيعها محليا، وتسود استراتيجية الإحلال محل الواردات في المقابل تتراجع أهداف التصدير. وفى هذه المرحلة تكون مستويات الدخل في الدولة منخفضة، حيث أن امتلاك الموارد الطبيعية الأولية يدعم ارتفاع متوسط دخل الفرد لفترة من الوقت وليس باستمرار، ولقد مرت معظم الدول بهذه المرحلة في فترة ما.

ب- مرحلة الدفع من خلال الاستثمار:

تتسم هذه المرحلة بارتفاع معدلات الاستثمار (المادي والبشري)، وتزيد قدرة الدولة على استيعاب التكنولوجيا الخارجية وتطويرها، كما ترتفع نسبة اندماج الدولة في السوق العالمية، وتتوافر عوامل الإنتاج المتقدمة والمتخصصة، ويتنامى الطلب المحلي، وبالتالي تتزايد المنافسة المحلية مما يدفع المنشآت لتطوير إنتاجها، مع استمرارية استراتيجية خفض التكاليف، وفي تلك المرحلة تكون الصناعة مازالت تحتاج إلى التطوير إلى حد كبير.

جـ- مرحلة الدفع من خلال الابتكار:

تعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل تقدما واستقراراً، حيث تعتمد المنشآت على فنون إنتاجية غير نمطية، ويظهر نمو واضح للتجمعات الصناعية العنقودية من خلال تطور الصناعات المرتبطة والمساندة على المستوى العالمي، وترتفع معدلات الدخل، وبالتالي الطلب المحلي، فضلاً عن ارتفاع مستويات التعليم، وزيادة المنافسة المحلية، وتتبع المنشآت المحلية

(١) مرام حسين نعيم، القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وانعكاسة على الهيكل السلعى للتجارة الخارجية في مصر(دراسة مقارنة)،رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس،القاهرة،(٢٠١٤)،ص ص ٢٦-٢٧.

استراتيجية تنافس قائمة على التمييز والتنوع وليس على أساس السعر، ومن ثم يصبح اقتصاد الدولة في هذه المرحلة أقل عرضة للصدمات والتقلبات الاقتصادية.

د- مرحلة الدفع من خلال الثروة: [١]

في هذه المرحلة تفقد الدولة ميزاتها التنافسية وتتراجع محددات القدرة التنافسية، حيث تستند القدرة التنافسية في تلك المرحلة على الرصيد المتراكم في المرحلة السابقة، وبالتالي فإن هذا الرصيد يصبح أقل قدرة على توليد ثروة جديدة، وتبدأ الشركات في فقدان الميزة التنافسية لها لصالح الشركات الأجنبية.

٧- الميزة التنافسية الهيكلية: Structural competitiveness [٢]

تؤثر على الأداء التجارى وهي تشمل العناصر غير السعرية مثل دور البحوث والتطوير والخصائص النوعية للمنتجات ونمو الإنتاجية وخدمات ما بعد البيع، وسرعة تسليم المنتجات والاستثمار في رأس المال البشري والمادي والبنية الأساسية والمستوى التكنولوجي وكلما ارتفع النصيب القومي من الصادرات العالمية يكون له تأثير ملموس على مستويات المعيشة إذا كانت هذه الصادرات متولدة من صناعات ذات مستويات مرتفعة من الإنتاجية بحيث تساهم في نمو الإنتاجية القومية.

٨- محددات الميزة التنافسية:

يحتاج نجاح الدولة في السوق العالمية إلى قدرة الدولة على تطوير الميزة التنافسية في الصناعات المتقدمة أو في أجزاء الصناعة أكثر من قدرتها على استغلال ما تتمتع به من مزايا نسبية ناشئة عن الهبات الموروثة من عوامل الإنتاج، والميزة التنافسية للصناعة أكثر شمولاً من الميزة التنافسية للمشروع وهي قائمة على عدد من المؤشرات مثل القدرة على التصدير وكفاءة استخدام الموارد في الإنتاج وزيادة الإنتاجية وارتباط ذلك بالزمن فهي عملية ديناميكية.

كما اوضحت دراسة (Porter,1990) محددات الميزة التنافسية من خلال محددات رئيسية وترتكز على شروط وخصائص عناصر الإنتاج، وحجم الطلب المحلي وخصائصة، ودور الصناعات المكملة والمرتبطة بتكوين العناقيد الصناعية، وأهداف المنشآت واستراتيجيتها، ومحددات مساعدة منها دور الحكومة وسياساتها المختلفة.

---

(١)عنايات ابراهيم حافظ،المزايا التنافسية في المنطقة العربية، الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢)نيفين حسين شمت، ،نحو دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية، مرجع سابق، ص ص٧٩-٨٠.

وقد تناولت دراسة "Sangaya lall "محددات بناء القدرة التكنولوجية كالآتى: [1]

أ- **سوق الحافز:**

يشمل كل السياسات الاقتصادية والكلية والنظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يترك أثره على القدرة التنافسية للمنشأة، فضلاً عن الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب ومعدل نموه والذي لايتوقف فقط على حجم الدخل وإنما أيضا على نمط توزيعه.

ب- **سوق العوامل:**

يشمل عوامل الإنتاج المتقدمة وتشمل التكنولوجيا والمهارات الفنية والمعلومات وتوافر البنية الأساسية.

جـ- المؤسسات:

يشمل كافة المؤسسات التي تتعامل معها المنشأت وتشمل مؤسسات التعليم والتدريب والتطوير والبحث العلمي والائتمان طويل المدى.

(1) Sangaya lall – Promoting Industrial Competitiveness in developing countries:lessons from Asia – commonwealth secretariat, economic paper, no. 39 -1990-P15.

المبحث الثاني
السياسة الصناعية وارتباطها بقطاع الصناعات التحويلية

المبحث الثاني

السياسة الصناعية وارتباطها بقطاع الصناعات التحويلية

يتناول هذا المبحث دراسة ملامح عامة للسياسة الصناعية وآلياتها، وأهمية توجه الحكومة إلى السياسة الصناعية حال فشل السوق، وملامح عن مكافحة الاحتكار بغرض تحقيق المنافسة والتقسيم الهيكلي للصناعات التحويلية طبقاً للمستوى التكنولوجى.

أولاً: السياسة الصناعية: [١]

١- السياسة الصناعية هي نوع من التدخل أو السياسة الحكومية التي تحاول تحسين بيئة الأعمال أو تغيير هيكل النشاط الاقتصادي نحو القطاعات أو التقنيات أو المهام التي من المتوقع أن توفر آفاقاً أفضل للنمو الاقتصادي أو الرفاهية الاجتماعية.

٢- يتطلب النمو المستدام لفرص العمل أن تركز السياسة الصناعية على التحول الهيكلي للاقتصاد كما يمكن للدولة تعزيز السياسة الصناعية إما باعتبارها جهة منظمة أو ممولة أو منتجة أو مستهلكة وينبغي أن تشرف على التنسيق مع السياسات الأخرى بينما ينعكس عدم التكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسة الصناعية إلى تقويض أهداف السياسة الصناعية؛ من ثم يصبح التحول الهيكلي ضرورة لابتكار المنتجات وتوفير فرص عمل جديدة، ويعتبر التعاون الدولي في مجالات معايير العمل والاستثمار وأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بعد عام ٢٠١٥ هو المفتاح لضمان تنامي فرص العمل عن طريق صناعة عالية الجودة [٢] .

٣- أوضحت دراسة (Rod Rik, 2007) مفهوم السياسة الصناعية بأنها: [٣]

تستهدف أنشطة اقتصادية معينة وتحفز التغيير الهيكلي فيها، والعديد من الحكومات تقوم بالعديد من أشكال السياسة الصناعية مثل تسهيلات التصدير وتحفيز الاستثمار الأجنبي والمناطق التجارية الحرة، كما أنها جميع الإجرءات والسياسات العامة والبرامج المحددة التي تهدف إلى تحسين النمو وزيادة القدرة التنافسية للصناعة في الأسواق العالمية وتسهيل عمليات

---

(1) Alan Hughes, Imperial College Business, (2017), Creating the competitive edge: A new relationship between operations management and industrial policy, Journal of Operations Management, p5
http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0272696317300104

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية (عام ٢٠١٣)، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي،مرجع سابق،(٢٠١٣)، ص٢٢.

(3) Dani, Rodrick,(2007), Normalizing Industrial Policy Harvard University, United States of America, P.3.

التكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية، أي أن السياسة الصناعية هي جزء من سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة.

٤- تقسيم السياسة الصناعية: [١]

أ- **سياسة صناعية أفقية:**

تمثل التدخل الحكومي الذي يؤثر من خلال جانب واحد أي يركز على تحسين جودة المخرجات من عمليات الإنتاج وهو ما يفيد كل المنشآت ويتضمن تحفيز التعليم والتدريب وبناء بنيه أساسية ذات كفاءة وتشجيع نقل التكنولوجيا عالمياً وتحفيز الأبحاث والتنمية، وقد اكتسبت السياسه الصناعية الأفقية أوسع تأييد في السنوات الأخيرة بوصفها نهجاً أكثر فاعليه للتغلب على إخفاق السوق.

ب- سياسة صناعية رأسية:

تمثل التدخل الحكومي الذي يستهدف صناعة أو صناعات معينة أو منشآت معينة من أجل النمو، وتوجه هذه السياسة لحماية الصناعات الناشئة ودعم القطاعات الاستراتيجية.

ثانياً: أدوات السياسة الصناعية:

١- التشريعات الخاصة:

مجموعة القوانين التي تنظم السلوك الاقتصادي للقطاع الصناعي في ممارسة أنشطة صناعية بعينها سواء على مستوى الدولة كلها أوعلى مستوى إقليم أو منطقة، وذلك بأن تقوم الحكومات بإقامة المدن والمناطق الصناعية التي تتوافر فيها ما تحتاجه المصانع من بنية تحتية وخدمات ومواصلات واتصالات في إطار دعم وتشجيع الصناعة الوطنية مما يدعم إقامة المشاريع الوطنية.

٢- الدعم والتقوية الصناعية: [٢]

يرتكز مصطلح الدعم والتقوية الصناعية على جانب كبير من الإنفاق العام خاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية التي تخدم عملية التصنيع بصفة عامة، حيث أن الحكومة لا يمكنها استهداف مشروعات أوشركات بعينها وفقا لمبدأ الحياد، ويشمل الإنفاق العام فيما يتعلق بتدعيم وتقوية الصناعة: بناء الطرق، وتجهيز وإنشاء الموانئ، وتجهيزات الصرف الصحي والصناعي، والمياه، كما ينبغى أن يتم ربط أنظمة التعليم والتدريب بخطط التنمية الصناعية.

---

(1) Dani Rodrik ;(2004), Industrial policy for the twenty-first century, Harvard University, United States of America.P.2.3.

(٢)تسو تو شيباتا، السياسة الصناعية: تكوين السياسة وأدواتها، ندوة " إدارة سياسات التنمية،مرجع سابق مباشرة، (١٩٩٥)،ص ١٥٦.

٣- **الضرائب:**

تلعب الضرائب دوراً هاما في تشجيع الاستثمار حيث تمثل أحد العوامل التي تسهم في تحديد الربحية كإحدى أدوات السياسة الصناعية عددا من الاشكال مثل: خفض الضرائب، أو منح الإعفاءات الجمركية لصناعة ما، سواء فيما يتعلق بالضرائب على السلع الوسيطة أو الرأسمالية أو حماية المنتج المحلي من المنافسة **كالأتى:**

أ- الإعفاءات الضريبية حيث يتم منح الشركات الصناعية إعفاءً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والدخل لفترات محددة (٥ أو١٠سنوات) من تاريخ تأسيس الشركات مما يساعد المنشآت على التطوير والاستثمار في النشاط.

ب- الإعانات المباشرة وتقوم بها الدولة في أوقات معينة مثل الإعانة المالية للمصدرين لدعم النشاط التصديري وكذلك هناك نظام (الدروباك) وهو يسمح للمصدرين للسلع الصناعية باسترداد الرسوم الجمركية المدفوعة عن المستلزمات المستوردة والداخلة في إنتاج السلع المصدرة مما يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار السلع المصدرة[١].

٤- **التمويل:**

ترتبط السياسة الصناعية بالتمويل من خلال منح ائتمان بمعدلات فائدة مدعومة أوفترات سداد أطول وتفضيل ائتمانى لنشاط مستهدف، أو للمناطق الأقل نمواً في الدوله وذلك بهدف توفير التمويل اللازم للاستثمار الصناعي ويتم إنشاء البنوك الصناعيه إلى جانب البنوك التجاريه لذلك الغرض. [٢]

٥- **حوافز تجارية:**

تعمل الحكومات على حماية المنتج المحلي بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة المنافسة للمنتج المحلي؛ مما يؤدي إلى رفع أسعار تلك السلع في السوق المحلي وهو ما يسمى بالحماية السعريه، بينما القيود غير الجمركية مثل تراخيص الاستيراد وتقييد حصص الواردات يتم بموجبها تحديد كمية (حصة) من المنتجات المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي وهو ما يسمى بالحماية الكمية، وفى الحالتين تؤدي الحماية إلى ارتفاع الاسعار في السوق المحلي.

---

(1) www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&m1f

(٢) لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية في ضؤ الجات،هل هناك حاجة للتصحيح؟ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى،القاهرة، المجلد ٨، العدد ٢،(٢٠٠٠)، ص٨.

٦- **حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يمكن للدولة أن تمنح الاستثمار الأجنبي المباشر بعض الحوافز بغرض جذبه للاستثمارات الصناعية مثل الإعفاءات الضريبية لمدة أو فى منطقة معينه، مما يساهم في تطور الصناعة.

ثالثاً: دور الحكومة فى السياسة الصناعية:

١- ارتبطت السياسة الصناعية تاريخيا بحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساساً، وذلك لأسباب منها عدم إمكانية منافستها لصناعات البلدان المتقدمة، كما أنها لا تمتلك نفس التكنولوجيا السائدة في تلك البلدان؛ وبالتالي بدأت أغلب البلدان النامية باستخدام العديد من أدوات السياسة الصناعية لحماية الصناعات الناشئة، ولم ينتج عن هذه الحماية نشاط صناعي كفء مما أضر بتلك الدول وزاد عجز الموازنات العامة، كما يعتبر من أولويات الحكومة في شأن الاستهداف الصناعي هو البحث والدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسى: ما هي الصناعات الصحيحة التي يجب استهدافها داخل الاقتصاد من حيث توافر أو عدم توافر معلومات عن الوفورات الخارجية كما يعتبر من الفرص أمام الحكومة هو تحديد أي الأنشطة ذات تكاليف أقل وربحية أكثر حيث إن نسبة التكاليف للمنافع تكون مرتفعة في بداية الصناعة ولذلك فإن تدخل الحكومة الانتقائي يعتبر وسيلة لتحديد العائد والتكاليف [١].

٢- يمثل التنسيق الداعم للسياسة الصناعية ضرورة لتنسيق قرارات الاستثمار وتوفير المعلومات، لدعم الصناعات ذات الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية، كما تستخدم الدولة أدوات مختلفة للسياسة الصناعية بغرض الحماية من المنافسة منها الجمارك والإعانات والقيود الكمية، وتلك الحماية تخلق حافزاً لدى المؤسسات فتبحث عن كيفية الاستفادة من تلك الحماية، مما يتسبب في منحى عدم الإفصاح والاحتكار المؤسسي للنشاط الصناعي في مواجهة القطاع الخاص.

٣- يعتمد نجاح السياسة الصناعية على افتراض أن الحكومات لديها معلومات أفضل من القطاع الخاص عن المشروعات أوالقطاعات التي يمكنها النجاح وطبيعة التكنولوجية الملائمة، وذلك قد لا يتحقق في الواقع حيث يمكن أن لا تتوافر تلك المعلومات بل قد تكون معلومات القطاع الخاص أفضل، وبالتالي قد يكون من الأفضل للحكومة عدم الانفراد بوضع السياسة الصناعية[٢].

---

(1) Mustapha K: Nabli, others "The Political Economy of Industrial Policy in the Middle east and North Africa ECES – Working Paper no. 110. May 2006, p.6.

(2) Mustapha K: Nabli, - "The Political Economy of Industrial Policy in the MiddleEast and north Africa – Op.cit, p.7

رابعاً: <u>السياسة الصناعية وإصلاح خلل إخفاق السوق</u>: [1]

١- تتدخل الحكومة للعمل على تحسين كفاءة السوق؛ حيث إن الدولة تتحول من التدخل المباشر كمالك ومشغل ومنتج إلى الإشراف والتوجيه والمتابعة كمنظم ومراقب للنشاط، مع تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وتحسين بيئة الأعمال ووضع التشريعات والقوانين والسياسات، وذلك حتى تتكامل أهداف السياسات الاقتصادية مع السياسة الصناعية التي تحقق النمو في القطاع الصناعي.

٢- قد يقتصر دور الحكومة في المراحل الأكثر تطوراً على ضمان توفير البيئة الملائمة لتشجيع المنشآت على التجديد والابتكار ودعم القدرة التنافسية، وإذا نظرنا إلى الدول الأسيوية حديثة التصنيع نجد أنها اعتمدت على سياسة صناعية نشطة وقامت باستهداف انتقائي لقطاعات ذات مزايا ديناميكية، وتقديم إعانات كدعم وحماية وتوفير حوافز ضريبية وائتمانية وتصديرية والتنسيق بين سياسات التعليم والتدريب.

خامساً: دور <u>الحكومة في تهيئة تدعم المناخ للمنافسة من خلال الآتي</u>:

١- بيئة اقتصادية كلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل جيد للمشروعات ومعدلات ضريبية منخفضة باستخدام السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

٢- تحويل الأسواق إلى أسواق تنافسية مفتوحة وإزالة كافة معوقات التجارة.

٣-إزالة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة والمنشآت الاقتصادية.

٤-تقديم الحوافز من خلال نظام ضريبي محفز للصناعة متوائم مع سياسة صناعية في مناخ استثمار مدعم بسياسة نقدية تستخدم سعر صرف تنافسي.

٥-حل المشاكل والعقبات التي تحدث نتيجة اقتصاديات السوق، ووضع القواعد الأساسية المنظمة للسوق (الجانب التشريعي)، وتفعيل آليات حماية المنافسة والمستهلك ومنع الاحتكار.

سادساً:<u>حجم المنشأة وعلاقته بدعم المناخ التنافسى</u>: [2]

هناك اعتقاد شائع بوجود علاقة طردية بين حجم المنشأة وغياب القوى التنافسية في السوق، وخاصة لدى أنصار المدرسة الهيكلية التي تدفع بأن الشركات الكبيرة عادة ما تفرض

---

(١)ابوهنطش عبد المجيد أحمد،السياسات الأقتصادية في ظل السوق ومؤشرات أداء الأقتصاد المصرى بين الأقتصاديات العالمية، المؤتمر العلمي السادس والعشرين للاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية للأقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع(١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٧م)، القاهرة، (٢٠٠٧)، ص ص٤-٥.

(٢)المعهد العربي للتخطيط، آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التنمية والسياسات الأقتصادية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، المجلد ٣، العدد ١، (٢٠٠٠)،ص٩.

إرادتها على منافسيها الصغار نسبيا، سواء كان بتحديد السعر أو تخفيض الإنتاج وتوزيع الأسواق أو المستهلكين بينها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها، على عكس ما يعتقده أنصار تلك المدرسة، حيث تؤكد مدرسة شيكاغو الليبرالية أنه لولا كبر حجم المنشأة لاختفت وفورات الحجم، وفوائد التوسع في البحوث والتطوير والحجم في حد ذاته يسمح بتخفيض التكلفة ويؤدى إلى الابتكارات وتحسين المنتج النهائي مما يزيد من المبيعات وبالتالي الأرباح، طالما أن السوق مفتوحة للجميع وبالتساوي وهو المعروف بالسوق القابلة للتنافس، وهناك رأي مدرسة السياسات الصناعية والتي تعضد الحجم الكبير للمنافسة دوليا، وحتى يمكن تخطي مصاعب ضيق السوق المحلي كاستراتجية صناعية طويلة المدى، ويقدم أنصار تلك المدرسة أمثلة عديدة من خبرة اليابان على صحة ادعاءاتهم.

سابعاً: <u>ملامح الممارسات الاحتكارية المؤثرة على المنافسة</u>: (١)

١- <u>التحكم الأفقي</u>:

أ- يقصد بذلك التحالفات بين المنتجين لسلع متشابهه في نفس السوق للحد من الإنتاج أو تحديد الأسعار عند مستويات معينة تعكس إرادة المتحالفين ولا تعكس قوى الطلب والعرض، وقد تتضمن أحياناً ما هو معروف بالتآمر الصامت الذي يتم ضمنيا دون الجلوس حول طاولة المفاوضات للاتفاق على التحكم في السوق، والتحكم الأفقي من أصعب الممارسات الاحتكارية التي يمكن إثباتها، ويكون من الأفضل للجهاز التنفيذي القائم بالمحافظة على المنافسة أن يشجع الاختلاف في السلعة أو الخدمة محل التحالف مع اتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركات المتحالفة.

ب – تجدر الإشارة بأنه قد تسمح الدول بممارسة الاحتكار في الأسواق الخارجية وليس في الأسواق المحلية كما أن قوانين منظمة التجارة العالمية تأخذ موقفا مضاداً للتحالفات الاحتكارية بين الدول المنتجة لسلع معينة، ولكنها تقف صامتة ضد التحالفات الاحتكارية بين شركات القطاع الخاص؛ ومن ثم تجد الشركات صعوبة في بسط نفوذها الاحتكاري خارجياً مما يغريها على ممارسة الاحتكار داخلياً.

٢- <u>التحكم الرأسي</u>:

يأخذ التحكم الرأسي أشكالاً متعددة، إلا أن ما يربطها جميعاً هو التحكم في السوق من خلال تحالفات بين المشترين والبائعين، سواء كان ذلك في مجال السلع النهائية أو الوسيطة أو المواد الخام، فيمكن للتحكم الرأسي تحديد السعر، أو تحديد المشترين أو المتعاملين في السوق أو انتقاء مواقع معينة للإنتاج دون غيرها أو ربط شيء بشيء آخر

(1) Sanjaya Lall ,(1990), selective industrial and trade policies in developing countries;theoretical and Empirical Issues - Op.cit - P.27,28.

مثل شرط بيع كافة المنتجات لمشترٍ معين بشراء منتج محدد أو توفير سلعة معينة بشرط شراء سلع أخرى راكدة، أو توفير سلعة معينة بشرط بيعها بأسعار لا تقل عن مستويات محددة مسبقاً.

٣- إساءة استخدام الدور الريادي في السوق:

أ- تدل خبرات البلدان المتقدمة أن نمو إحدى الشركات تدريجيا يعطيها دوراً رياديا في السوق، وفى أحيان كثيرة يوفر لها هذا الموقف اليد الطولى في عقد اتفاقيات مع منافسيها الصغار نسبيا لأنهم جميعا يتركون لها المجال في تحديد السعر، وبالتالي تصبح "الشركة المحددة للسعر".

ب- عادة تجد الشركة من الإغراءات الكافية للتمادي في السيطرة على السوق من خلال منع دخول شركات جديدة، والإسراع في إخراج المنتجين الحاليين حتى تزيد هيمنتها على قوى السوق، ويتم ذلك عادة من خلال حظر التعامل مع الشركات المنافسة والتحكم في توفير بعض المواد الأساسية المطلوبة في الإنتاج، أو تخفيض أسعار إحدى المنتجات الرئيسية لدى بعض المنافسين حتى مستوى الخسائر التي تجبرهم على الخروج من السوق، ومن ثم تبدأ الأسعار في الارتفاع مرة أخرى أو من خلال التلاعب بالأسعار من سوق إلى آخر.

٤- الاندماج:

يأخذ الاندماج أشكالاً مثل الاندماج الأفقي بين شركات مماثلة واندماج رأسي بين شركات مكملة لبعضها البعض إنتاجيا، واندماج خليط بين شركات متعددة الأهداف وفى مجالات مختلفة كليا عن بعضها البعض، ويعد الاندماج الأفقي في البلدان المتقدمة الأكثر تهديدا للمنافسة لأنه يسعى إلى تقليل عدد المنتجين، ويترتب على هذه الممارسات فوائد وتخفيض للتكلفة وتحسين وترشيد الإنفاق وتطوير المنتجات الجديدة، وتحسين خدمات ما بعد البيع ولكن هناك أيضا عيوباً كثيرة تنتج عن الاندماج مثل كبر الحجم وأثرة على التحكم في الأسعار والإنتاج وخدمة المستهلك.

٥- ملامح قياس القوى الاحتكارية:

أ- **الطريقة الهيكلية:**

تعتمد على أنصبة الشركات في أسواقها وذلك بتحديد نسب معينة إذا ما تجاوزتها شركة معينة تعد في نصاب الشركات المحتكرة، وعليه يجب دراسة وضعها في السوق ورصد عملياتها للتأكد من عدم مناهضتها لقوى السوق التنافسية الحرة، فمثلا يمكن تحديد نسبة (٢٥%) كحد أقصى لنصيب الشركة في السوق الذي لا يمثل احتكاراً وبالتالي إذا ارتفع نصيب شركة ما في

السوق عن هذا الحد، توجب تدخل السلطات المسئولة عن قوانين المنافسة، وتختلف النسب حسب النشاط الصناعي وهذه المنهجية تتميز باستخدامها معايير كمية وبطريقة محايدة للجميع.

ب- أما الطريقة الثانية:

تركز اهتمامها على تصرفات الشركات من حيث الاتفاق فيما بينها على تقديم منتجاتها بأسعار معينة، أو تقاسم الأسواق أو تقليص حجم الإنتاج لرفع الأسعار أو توزيع المستهلكين جغرافيا فيما بينهم، وتعد هذه التصرفات من قبيل السياسات المناهضة للمنافسة، وبالتالي فهى غير قانونية ويجوز اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركات ذات النشاط الاحتكاري.

٦- يمكن الاستدلال على الممارسات الاحتكارية من خلال الظواهر التالية:[1]

أ- ارتباط الإنتاج بتملك مادة خام رئيسية بنسب عالية.

ب- تعمل الشركات عند أقصى حدود طاقاتهم الإنتاجية.

جـ- غياب المرونة في الطلب على المنتجات نظراً لصعوبة إحلال المنتج بغيرة.

د- السوق مستقر- غير ديناميكي- تقليدي.

هـ- الفرق الكبير بين نصيب الشركة الأكبر من السوق والشركة التي تليها.

و- عدم وجود أية ابتكارات أو منتجات أخرى جديدة.

ز- إمكانية إحلال الواردات محدودة للغاية أو غير مجدية اقتصاديا.

حـ- صعوبة أو استحالة الدخول في السوق.

ثامناً: تقسيم القطاعات الصناعية إلي ثلاثة قطاعات رئيسية:

١- الصناعات المفصلية: Articulated Industries

تهدف إلي توفير الخدمات المختلفة والضرورية لأى تقدم صناعي والقيام بها بجذب الصناعات وتشمل صناعات المنافع العامة وخدمات النقل والمواصلات وتوليد القوى وشبكات المياه ومشروعات الري والصرف والتعليم والصحة.

٢-الصناعات الاستخراجية: Extractive Industries

تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لما تحويه من ثروات معدنية، ويمكنها الاستفادة من المنتجات المعدنية في إقامة العديد من الصناعات أو تصديرها إلى العالم الخارجي.

٣-الصناعات التحويلية: Transformative Industries وتشمل:

أ- الصناعات الإنتاجية: Production industries

هي صناعات إنتاج السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج سلع أخرى وكذلك السلع الرأسمالية، وذلك مثل صناعة الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة والأدوات الهندسية وغيرها.

---

(1) World Bank (1998), Competition Policy and Economic Reform, Washington DC, USA, Page 26.

ب –الصناعات الاستهلاكية: Consumer Industries [1]

تقوم على عمليات تحويل المواد الخام والأولية إلي سلع جاهزة للاستخدام ويتم الدخول فيها نتيجة الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وهي تنتج للمستهلك النهائي مثل صناعة المنسوجات.

تاسعاً: تقسيم السلع الصناعية طبقاً لكثافة عنصر المحتوى المهاري والتكنولوجي وفق (تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠م) كالآتي:

١– السلع الأولية. Primary commodities (A).

٢–السلع الصناعية كثيفة العمالة وكثيفة الموارد

Labor and resource intensive manufactures (B)

٣–السلع كثيفة رأس المال والحجم ذات المحتوى المهاري والتكنولوجي المنخفض.

Low skills and technology intensity manufactures (C)

٤– السلع كثيفة رأس المال وذات المحتوى المهاري والتكنولوجي المتوسط.

Medium skill and technology intensity manufactures (D)

٥– السلع كثيفة رأس المال وذات المحتوى المهاري والتكنولوجي المرتفع.

High skill and technology intensity manufactures (E)

٦– منتجات غير مصنفة. Products unclassified (F).

(١)محمد عبد العزيزعجمية وأيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،(٢٠٠٠)، ص ص٣١٦–٣٢٠.

التقسيم الهيكلي للصناعات طبقا للتصنيف التكنولوجي (تقرير التنمية الصناعية، عام ٢٠١٣): [1]

تصنيف الصناعات التحويلية حسب فئة التكنولوجيا

فئة التكنولوجيا	الاختصارات المستخدمة في هذا التقرير	كود التصنيف الصناعي الدولي الموحد التنقيح الثالث	الوصف الكامل للتصنيف الصناعي الدولي الموحد
منخفضة التكنولوجيا	١٥	الأغذية والمشروبات	الأغذية والمشروبات
منخفضة التكنولوجيا	16	التبغ	منتجات التبغ
منخفضة التكنولوجيا	17	المنسوجات	المنسوجات
منخفضة التكنولوجيا	18 -19	صناعة الملابس	صناعة الملابس والفراء والمنتجات الجلدية والأحذية
منخفضة التكنولوجيا	20	منتجات الأخشاب	منتجات الأخشاب (باستثناء الأثاث)
منخفضة التكنولوجيا	21	الورق	الورق والمنتجات الورقية
منخفضة التكنولوجيا	22	الطبع والنشر	الطبع والنشر
منخفضة التكنولوجيا	36	الأثاث (غير المصنفة في مكان آخر).	الأثاث؛ مصنوعات (غير المصنفة في مكان آخر)
متوسطة التكنولوجيا	23	فحم الكوك والنفط المكرر	فحم الكوك ومنتجات النفط المكرر والوقود النووي
متوسطة التكنولوجيا	25	المطاط والبلاستك	المطاط ومنتجات اللدائن
متوسطة التكنولوجيا	26	المعادن غير الفلزية	المنتجات المعدنية الغير الفلزية
متوسطة التكنولوجيا	27	المعادن الأساسية	المعادن الأساسية
متوسطة التكنولوجيا	28	المعادن المصنعة	المنتجات المعدنية المصنعة
ذات التكنولوجيا المتقدمة	24	الكيماويات	الكيماويات والمنتجات الكيميائية
ذات التكنولوجيا المتقدمة	29-30	الآلات والمعدات	الآلات والمعدات (غير المصنفة في مكان آخر) والمعدات المكتبية والخاصة بالحسابات والحاسوب
ذات التكنولوجيا المتقدمة	31-32	الأجهزة والمعدات الكهربائية	الأجهزة والمعدات الكهربائية والراديو والتلفزيون وأجهزة الاتصالات
ذات التكنولوجيا المتقدمة	33	الأدوات الدقيقة	الأدوات الطبية والأدوات الدقيقة والبصرية
ذات التكنولوجيا المتقدمة	34-35	المركبات الآلية	المركبات الآلية والمقطورات وشبه المقطورات ومعدات النقل الأخرى

ملاحظة: الصفوف المظللة تمثل الصناعات التحويليةالتي تم تحليلها.

المصدر: إعداد اليونيدو استنادا إلى UNIDO (2012)

(١)منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)،تقرير التنمية الصناعية (عام ٢٠١٣)، النمو المستدام للتشغيل، مرجع سابق، (٢٠١٣)، ص ١٣.

المبحث الثالث
ملامح عامة لسياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث

ملامح عامة لسياسات التجارة الخارجية

يتناول هذا المبحث الإطار العام لأهم مبررات الحماية وحرية التجارة الخارجية، وملامح استراتيجية الإحلال محل الواردات، وملامح استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، كما يتناول القيمة المضافة للصادرات الصناعية، ويتناول بعض اتفاقيات التجارية الخارجية.

اولاً: أهم مبررات الحماية وحرية التجارة الخارجية: (١)

١- مبررات حماية التجارة الخارجية:

أ- حماية الصناعة المحلية، حيث تحتاج الصناعة إلى حماية مؤقتة حتى تتمكن من التطوير لحين الوصول إلى وفورات الحجم وتنمية قدرتها التنافسية.

ب- مبرر نظرية التجارة الإستراتيجية، وتكون فيها الإعانة المقدمة إلى الشركات المحلية بهدف منع تزاحم الشركات الأجنبية في السوق والتنافس مع الشركة المحلية، وفي هذه الحالة ستستفيد الشركة المحلية من الأرباح الاحتكارية بما ينعكس على الدولة، ويتضح ذلك عند تنامي دور الحكومات في دعم الصناعة لاعتبارات استراتيجية في بعض القطاعات والتي تتميز بعدد قليل من الشركات المحلية حيث يمنحها الدعم قدرة على المنافسة مما يدفع المنافس الأجنبي للخروج من السوق المحلي؛ من ثم تستحوذ الشركات المحلية على الطلب المحلي، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة أرباح الشركات المحلية إلى الحد الذي يتناسب مع تكلفة الدعم، وترتفع معه عائدات الضرائب للدولة وارتفاع فرص العمل وانخفاض البطالة، وقد ينشأ عن تنامي قيود الحماية التجارية غير المتوازنة مع الدول الأجنبية درجة من الإخلال بقواعد المنافسة ومنها حرية الدخول إلى السوق المحلي، وتحديات أهمها أن يكون الدعم الممنوح للشركات المحلية قادر على أن يعوق الشركات الأجنبية من الدخول إلى السوق المحلي، وإذا لم يحدث ذلك، فإن الأرباح الإضافية للشركات المحلية المدعومة قد لا تكون كافية لتعويض الحكومة عن تكلفة الدعم وينخفض العائد من قيود الحماية على المدى الطويل، وقد تواجه الدولة سياسات حماية تجارية مماثلة أو اكثر تشدداً من جانب الدول الأجنبية ينتج عن ذلك انخفاض حجم التجارة وانخفاض الصادرات.

جـ- كما تعتبر التعريفة الجمركية على الواردات هي أداة لزيادة الإيرادات المالية الحكومية، حيث يصعب في بعض البلدان النامية جمع ضرائب الدخل، في حين يسهل تحصيل

---

(1) World Trade Organization, (2012), the WTO and Trade Economics: Theory and Policy, World Trade Organization , Geneva, pp 12-25.

الرسوم الجمركية، إذ يتعين على السلع المستوردة عبـــور الحـــدود وبالتـــالي يصعب إخفاؤها.

د- يؤدى العجز المستمر للميزان التجاري في حدوث أزمات مالية مثل تزايد المديونية الخارجية واختلال اسواق الصرف بما يؤدى بالحكومات لوضع قيود على التجارة الخارجية كأحد الحلول قصيرة الأجل وقد يعاني الاقتصاد من وجود نسب مرتفعة من البطالة مما يؤدى إلى تقييد تجارة الواردات للعمل على توسع الإنتاج المحلي وزيادة مستويات التشغيل بغرض تنامي دور السياسة التجاريـــة في عـــلاج أو تمويـــل المالية الحكومية.

٢- مبررات حرية التجارة:

أ- تشير نظرية التجارة الدولية إلى أن نظام السياسات التجارية المثلى هو نظام التجارة الحرة أو نظام التجارة مع وجود حماية منخفضة، وتأتي مكاسب التجارة من استخدام الموارد على نحو أفضل، ومن مكاسب التجارة الابتكار ونقل التكنولوجيا، وهي مكاسب ديناميكية يعززها الحافز على الابتكار من خلال الأثر التنافسي، ويعتبر الابتكار أحد ركائز النمو الاقتصادي، ويتم تحديد الحافز على الابتكار بما يسمى "التهديد التنافسي"، وحيث تزيد التجارة من المنافسة بين الدول، فيصبح من الضروري مواكبة الشركات للابتكار والتطوير وتنامى تكلفة البحوث حتى لا تتعرض لخسائر، وهذا بدوره يزيد من التهديد التنافسي وأهمية دور الحافز على الابتكار، وتبقى دائما العلاقة بين التكلفة والعائد من البحث والتطوير خياراً استراتيجيا وركيزة اساسية لتنمية الصادرات الصناعية.

ب- تؤثر حوافز الابتكار على حجم التجارة، من خلال توسيع حجم السوق، ويزيد من أرباح الشركات عند إنتاج سلعة ذات مستوى تكنولوجي متقدم، وبالتالي ينعكس زيادة الحافز على الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير على التجارة؛ وتعد التجارة هي إحدى القنوات التي يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا عبر الدول.

جـ- كما يمكن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دخول شركات أجنبية أكثر تقدماً إلى السوق المحلي، مما يعد حافزاً للشركات المحلية لتطوير المستوى التكنولوجي وتعزيز التنافسية وتدريب الموارد البشرية.

د- تمثل التكلفة الناجمة عن السياسات التجارية عائقاً أمام التجارة، فعلى سبيل المثال، قد تكون الحواجز غير التعريفية نوعا من المعايير التي تزيد التكاليف النسبية للإنتاج بالنسبة للمنتجين الأجانب، أو بشكل خاص فترة إنهاء إجراءات التخليص الجمركي

التي تزيد من تكاليف النقل، ويمكن أيضاً اعتبار ارتفاع تكاليف النقل بسبب السلوكيات المنافية للمنافسة أو تدني نوعية البنية التحتية عائقا أمام التجارة.

ثانياً: <u>استراتيجية الإحلال محل الواردات</u>:

١- تعتمد استراتيجية الإحلال محل الواردات على إنشاء صناعات محلية لإنتاج ما يتم استيراده، وكذلك وضع حواجز جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة، وذلك بهدف تخفيض أومنع الواردات، وتعتبر الصناعات الاستهلاكية هي المرحلة الأولى في تطبيق هذه السياسة للعديد من الأسباب أهمها توافر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة للقيام بها وميل حجم الوحدات الإنتاجية إلى الانخفاض، أما المرحلة التالية يتم فيها الدخول في الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بالتوازى مع الدخول إلى أسواق التصدير في السلع الاستهلاكية عندما يكون السوق المحلي غير قادر على استيعاب المزيد من المنتجات. (١)

٢- طبقت استراتيجية الإحلال محل الواردات في دول أمريكا اللاتينية عقب الحرب العالمية الثانية كنموذج يعتمد على التصنيع كهدف رئيسي بقيادة الدولة، وبغرض ارتفاع مستويات المعيشة، ومن أهداف الاستراتيجية هو تشجيع نمو قطاع الصناعات التحويلية، وبالتالي تحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى قاعدة صناعية. (٢)

٣- اتبع الاقتصاد البرازيلى استراتيجية الإحلال محل الواردات وحققت التجربة الاقتصادية في البرازيل نجاحاً ملحوظاً حتى حققت التجربة واحدة من أعلى معدلات النمو في العالم في الفترة (١٩٧٠ -١٩٨٠)، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة ٨.٦٪، وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٦٪ وذلك خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) على التوالي، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة من ٣٨.٣% عام ١٩٧٠ إلى ٤٤.١% عام١٩٨٠. (٣)

٤- تمكنت بعض دول امريكا اللاتينية من تحقيق نجاح في تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات والتي انعكست على مؤشر النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ، حيث حققت المكسيك ٦.٦% وفنزويلا ٧.٠% والسلفادور ١٣.٣% وذلك عام ١٩٨٠ على التوالي. (٤)

---

(١)نجوى خشبه، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص٤.

(٢)جامعة أكسفورد، تغيير النماذج في أمريكا اللاتينية، جامعة أكسفورد،المملكة المتحدة،(٢٠١١)، ص١.
http://policydialogue.org/files/publications/Latin_America_Handbook.pdf

(3) Fernando de Holanda Barbosa, (1998), Economic Development: The Brazilian Experience, Macmillan Education, London, pp. 1-4.

(٤)البنك الدولى، (٢٠١٧)، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة البيانات ٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

ثالثاً: <u>أوضحت دراسة (الأونكتاد،٢٠١٣) ملامح استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات</u>: [١]

١- الصادرات تمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه واضعي السياسات في اقتصاد الدول النامية، وفي عدد من البلدان يمثل إنتاج السلع المصنّعة لتصديرها القوة الدافعة لتوسُّع قطاعاتها الرسمية الحديثة ولكن الطلب المحلي في معظم هذه البلدان لم يزد بالوتيرة السريعة، ويرجع ذلك إلى جملة أسباب منها ضعف الروابط بين قطاع الصادرات وبقية قطاعات الاقتصاد بالإضافة إلى الاستراتيجية التي تنتهجها شركاتها وحكوماتها لتعزيز القدرة التنافسية الدولية لمنتجيها المحليين عن طريق إبقاء الأجور منخفضة.

٢- قد تصل استراتيجية تعزيز القدرة التنافسية عن طريق إبقاء الأجور منخفضة في نهاية المطاف إلى حدودها القصوى، حيث إن انخفاض مستويات الأجور يُضعف نمو الطلب المحلي، خصوصاً عندما تنتهج بلدان أخرى عديدة الاستراتيجية نفسها، ومع الأحتمال بأن يظلّ نمو الطلب في البلدان المتقدِّمة ضعيفاً لفترة ممتدة من الزمن، فإن القيود التي تنطوي عليها هذه الاستراتيجية تصبح أكثر حدَّة، وفي ظل هذه الظروف يؤدِّي الاستمرار في انتهاج استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات من خلال التنافس في مجال الأجور والضرائب إلى تفاقم الضرر الذي يحدثه تباطؤ النمو في أسواق الصادرات، كما أنه يقلِّص الفوائد التي يمكن أن تتحقق، ومن شأن اعتماد سياسات اقتصادية كلية لمواجهة التقلُّبات الدورية أن يعوض لفترة من الوقت عن حالات نقص النمو التي تنشأ عن ذلك.

٣- من ثم تحتاج البلدان النامية إلى العمل من منظور أشمل وأطول أجلاً ينطوي على تحوُّل في استراتيجيات التنمية يعطي وزناً أكبر للطلب المحلي كمحرك للنمو، ويمكن عند التحوُّل نحو مسار نمو أكثر توازناً أن يعوّض عن التأثير السلبي لتباطؤ نموالصادرات للبلدان المتقدِّمة، وعلاوةً على ذلك فإن استراتيجية النمو الأكثر توازناً هذه يمكن أن تُنتهج في الوقت نفسه من قبل جميع البلدان النامية دون أن تترتّب على ذلك آثار "إفقار الجار".

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، تقرير التجارة والتنمية (عام ٢٠١٣)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، نيويورك،(٢٠١٣)، ص ص ١٥-١٦.

رابعاً: القيمة المضافة للصادرات الصناعية: [١]

١- حققت مصر في مؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نسبة ١٦.٦% في عام ٢٠٠٩ وبلغت ١٧.١% في عام ٢٠١٦ وفى المقابل ماليزيا من ٢٣.٨% إلى ٢٢.٣%، وتونس من ١٨.٤% إلى ١٦.٧% وذلك في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٦ على التوالي.

٢- أوضحت نفس الدراسة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠١٦) ضرورة التعاون الدولي في مجال المشاكل العابرة للحدود والعالمية التي تقود التعاون في مجال التكنولوجيا العالمية وإتاحة التعاون في سياسات الابتكار وتقاسم الأعباء والفوائد في مجال التكنولوجيا والابتكار؛ من ثم تجميع الموارد المالية وتقاسم بنية تحتية كبيرة للبحوث وتحسين قاعدة المعارف العالمية.

مما يساهم في تحول الصناعات التحويلية في العالم من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، فمنذ بداية القرن الحالي، شكل النمو المتزايد للقيمة المضافة للصناعات التحويلية مصدراً رئيسيا للحد من الفقر في العديد من الاقتصادات النامية والصناعية والناشئة من خلال خلق وظائف وتوليد دخل ومازال أمام هذه الاقتصادات قدرات كبيرة لنمو الصناعات التحويلية والتقدم التكنولوجي خلال العقود القادمة. [٢]

٣- ويعد من الأهمية الإشارة إلى مؤشر صادرات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات السلع الصناعية حيث حققت مصر نسبة ٠.٨% في عام ٢٠٠٩، وتراجعت إلى ٠.٥% في عام ٢٠١٦ وفي المقابل الصين تراجعت من ٢٧.٥% إلى ٢٥.٢%، وماليزيا تراجعت من ٤٦.٦% إلى ٤٣.٠%، وتقدمت تونس من ٤.١% إلى ٦.١%، في عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٦ على الترتيب [٣]، حيث يعكس المؤشر تراجع صادرات التكنولوجيا المتقدمة فى جميع دول المقارنة.

خامساً: متطلبات سياسات الابتكار والسوق: [٤]

١- يتطلب سوق التكنولوجيا آليات تدعم البحث العلمي والتنمية من خلال المنح والحوافز لدعم التكنولوجيا ونقلها إلى الصناعات التحويلية من خلال مجموعات البحث العلمي من القطاعين العام والخاص والمؤسسات العلمية العامة.

---

(١)البنك الدولى، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة البيانات ٢٠١٨/٥/١٦،(٢٠١٨)،مرجع سابق.

(٢)منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)اليونيدو)،تقرير التنمية الصناعية (عام ٢٠١٦)، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣)البنك الدولى، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة البيانات ٢٠١٨/٥/١٦،(٢٠١٨)،مرجع سابق.

(٤)منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)،تقرير التنمية الصناعية (عام ٢٠١٦)، مرجع سابق، ص ٢٩.

٢- يتطلب سوق الإنتاج آليات الإعفاء الضريبي للاستثمار في الابتكار من خلال ربط الحوافز الضريبية والرسوم الجمركية والائتمان بالبحث والتنمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحوافز، ويتوافق ذلك مع آليات دعم حماية حقوق الملكية الفكرية وسياسات المعارض التجارية وتسويق البلد للاستثمار الأجنبي المباشر والشباك الواحد، ويتطلب سوق العمل سياسات الائتمان على الأجور أو الإعانات والمنح للتدريب.

٣- كما يتطلب سوق رأس المال سياسات الائتمان لدعم الشركات المبتكرة وتخصيص الائتمان لدعم معدل الفائدة وضمان الإقراض للمشروعات ذات مستوى التكنولوجيا المتقدمة.

٤- يتطلب لدعم التكنولوجيا والابتكار،التخطيط لتنامى المناطق الاقتصادية الخاصة وأن تتمتع الأرض والبنية التحتية بتلك المناطق بأسعار مدعمة من الدولة.

خلاصة الفصل الأول

خلص الفصل الأول إلى ما يلي:

١- تحتاج الصادرات من أجل النفاذ إلى السوق العالمية إلى دعم الميزة التنافسية في الصناعات المتقدمة، ويكمن الدور الحقيقى للحكومة كمحدد مساعد لدعم الميزة التنافسية، من خلال التأثير على السياسات التنافسية، وتوجيه السياسة الصناعية نحو الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم، حيث يصعب الوصول إلى صناعه تنافسية دون سياسة صناعية ترتكز على الابتكار والتطوير.

٢- أوضح (بورتر،١٩٩٠م) أن القدرة التنافسية للدولة لا تعتمد على مقدار ما تمتلكه الدولة من أصول وثروات بقدر ما تعتمد على قدرة الدولة في كفاءة استخدام القدر المتاح منها حتى لو كان ضئيلاً وإن الدولة يمكن أن تكون منافساً عالمياً في صناعة أو مجموعة من الصناعات ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات ويستطيع الدور الحكومي أن يدعم أو يعرقل الميزة التنافسية التي تتمتع بها الصناعة؛ ومن ثم يجب على السياسات الحكومية أن تلعب دور المحفز والداعم للنشاط الاقتصادي.

٣- تدعم الدولة المناخ الملائم للمنافسة من خلال بيئة اقتصادية كلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل جيد للمشروعات، وتحويل الأسواق إلى أسواق تنافسية تعتمد على آليات حماية المنافسة ومنع الاحتكار، والاعتماد على معدلات ضريبية تنافسية تدعم الصناعة في إطار متوائم مع السياسة الصناعية في مناخ استثمار مدعم بسياسة نقدية.

٤- تعكس نتائج حرية التجارة نقل التكنولوجيا والابتكار وتبادل المعرفة بين الدول، وهي مكاسب ديناميكية، ويعتبر الابتكار أحد ركائز النمو الاقتصادي، وتزيد حرية التجارة من المنافسة بين الدول، فيصبح من الضروري مواكبة الشركات للابتكار والتطوير والإنفاق على البحث العلمي للمحافظة على مكاسبها ودعم قدرة صادرتها الصناعية نحو المنافسة والنفاذ إلى الأسواق العالمية، ويعد من أوجه دعم الحكومة للبيئة التنافسية والصناعة نمو حصة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وقد تؤدي حرية التجارة الخارجية مع التبادل التجاري المتوازن إلى مكاسب منها انخفاض القيود على نقل التكنولوجيا والمعرفة الوافدة إلى المناطق الاقتصادية في المدى المتوسط، وعلى الجانب الأخر قد تواجه الدولة التي تتمسك بسياسات حماية تجارية لتخفيض الواردات، على تحديات مماثلة أو أكثر تشدداً من جانب الدول ومنها ارتفاع القيود على نقل التكنولوجيا والمعرفة، وينتج عن ذلك انخفاض حجم التجارة بين الدول وانخفاض الصادرات.

الفصل الثاني

ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة (الصين– ماليزيا- تونس)

الفصل الثاني

ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات

من تجربة (الصين– ماليزيا- تونس)

تمهيد:

طبقت الصين استراتيجية التصدير باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي واعتمدت على محاور منها: تنوع الهيكل السلعي، والتوزيع الجغرافي، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وساهمت المناطق الاقتصادية الخاصة والحوافز المالية في تنامي دور الاستثمار الأجنبي وتحفيز الصادرات وزيادة النقد الأجنبي ونمو فرص العمل، وقدمت الصين الدعم المرتبط بالإنتاج من أجل تشجيع الابتكار وتحفيز المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة، وبلغ قيمة الدعم المخصص للصناعة نحو (٣١٣.١) مليار دولار أمريكي خلال الفترة (١٩٨٥–٢٠٠٥) [١] .

تشير التجربة الماليزية إلى أهمية دور الحكومة في اشتراك القطاع الخاص بشكل رئيسي في الخطة الاقتصادية، واعتمدت ماليزيا في سياستها التنموية على دفع القطاع الخاص من خلال الحوافز الضريبية والإعفاءات والحوافز التصديرية نحو استهداف صناعات معينة مرتبطة بالسياسة الصناعية في إطار الخطة الاقتصادية. [٢]

اتجهت تونس نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المتخصص في تصدير السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة وجذب المنشآت ذات التوجه التصديري للاستثمار في القطاعات ذات المزايا التنافسية بغرض نمو القيمة المضافة وإتاحة العملة الأجنبية وتوفير فرص عمل ذات أجر متميز، ويعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الأوروبي من عوامل نجاح السياسة التصديرية، حيث وضعت تونس استراتيجية داعمة للتنافسية وتكوين قاعدة تصديرية تعتمد على تميز المنتجات في إطار مناخ الاستثمار المحفز للتنافسية، وارتكزت السياسة التصديرية على محاور منها الحوافز الداعمة لتنافسية الصادرات والإطار المؤسسي التنافسي [٣].

---

(1)Sourafel Girma and others, Can production subsidies explain China's export performance?, Evidence from firm level data, Kiel Institute for the World Economy, working paper No. 1442, August, 2008, p23. (www.ifw-kiel.de).

(٢)عزيزة عبد الخالق،دور السياسة الصناعية في دعم التنافسية الدولية للقطاع الصناعي المصري خلال الفترة (١٩٩٢/١٩٩٣–٢٠٠٥/٢٠٠٦) دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠١٠)، ص٤٤.

(٣)دعاء محمد سالمان، مدى أثر تعميق السياسات التنافسية على اقتصاديات الدول الشرق أوسطية (دراسة مقارنة للاقتصاد المصري)، رسالة دكتوراة في الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠٠٤)، ص١٦٩.

يتناول الفصل الثاني دراسة ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرت من تجربة (الصين- ماليزيا- تونس) لإيضاح بعض ركائز البيئة التنافسية والتى تنعكس مؤشراتها على نمو صادرات الصناعة التحويلية.

يتناول الفصل الثانى ثلاث مباحث كالآتى:

المبحث الأول: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة الصين.

المبحث الثاني: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة ماليزيا.

المبحث الثالث: ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة تونس.

المبحث الأول
ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة الصين

المبحث الأول

ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة الصين

يتناول هذا المبحث ملامح عن استراتيجية النمو الموجه بالصادرات، والوضع التنافسي للصين ، كما يتناول نمو الصادرات وتحليل الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية للصين مع صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي، ويتناول القيمة المضافة للصناعة، كما يتناول الادخار وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا في الصين. كما تناول إعفاء صادرات السلع الصينية من ضريبة القيمة المضافة.

حافظت الصين قبل شروعها في الإصلاحات الاقتصادية منذ ٣٦ عاما، على سياسات اتبعت آليات المركزية، مما جعلها معزولة نسبيا عن الاقتصاد العالمي، ومنذ الانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار وتنفيذ إصلاحات السوق الحرة في عام ١٩٧٩، كانت الصين من بين أسرع الاقتصادات نموا في العالم، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ما يقرب من ١٠٪ حتى عام ٢٠١٦. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت أكبر اقتصاد في العالم، حيث تعتبر الصين الشركة المصنعة، وتاجر البضائع، وحامل احتياطيات النقد الأجنبي [١].

أولاً: محاور استراتيجية النمو الموجه بالصادرات:[٢]

١- الاستهداف الجغرافي: Geographical Targeting

أقامت الصين المناطق الاقتصادية بمثابة نقاط جذب للاستثمار، وتتميز بالاستقلال الذاتي الإداري في مجالات الاستثمار والتسعير والضرائب والعمل وسياسات إدارة الأراضي، ويمكنها الموافقة على الاستثمارات الأجنبية محليا، كما أنها تقدم العديد من الحوافز الاقتصادية للمستثمرين، واعتمدت وزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين عام١٩٨٠، برنامج يسمى "برنامج الشعلة" للاستفادة من القدرات التكنولوجية والموارد في معاهد البحوث والجامعات والمشروعات

(1) Wayne M. Morrison, Congressional Research Service Careers, (2017), China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service Careers, United States,p2.
https://fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf

(2) Arvind Panagariya, China's Export Strategy: What Can We Learn From It?, Department of International and Public Affairs and Economics, School of International and Public Affairs, Colombia University, New York, USA, policy papers, June 1995, p 2.

لتطوير منتجات فائقة التكنولوجيا، وتسويق الابتكارات، والمساهمة في إنشاء مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا، ومنحها امتياز اعتماد سياسات ضريبية تفضيلية [١].

٢- **تنوع المناطق الاقتصادية:**

أ- المناطق الاقتصادية الخاصة. Special Economic Zone (SEZ)

ب-مناطق التجارة الحرة. Free Trade Zone (FTZ)

ج- المناطق الساحلية المفتوحة. Coastal Open Cities (COC)

د- مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا.

Economic Technology Development Zone (ETDZs)

هـ-مناطق تصنيع الصادرات أو تجهيز الصادرات.

Export Processing Zone (EPZ)

و- مناطق التنمية للتكنولوجيا المتقدمة.

High Technology Development Zone (HTDZ)

ثانياً: نظام الاستثمار الأجنبي الحر: Liberal foreign investment regim

١- تنامي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الصين بسرعة بعد إن بدأت تحرر نظامها التجاري في عام ١٩٧٩ وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين من ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١٨٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فقد كانت الصين في عام ٢٠١٦ ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وثالث أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر [٢].

٢- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للصين ٢.٦% في عام ٢٠٠٩، وتراجع إلى ١.٥% في عام ٢٠١٦، كما تراجعت صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤.٤% في عام ٢٠٠٩ إلى ١٩.٦% في عام ٢٠١٦، حيث يؤثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات السلع والخدمات للصين على نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي نتيجة لوجود ارتباط بينهم، وقد يكون ذلك من أسباب تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي من ٩.٤ % في عام ٢٠٠٩ إلى ٦.٧% في عام

(1) Chee Kian Leong, A Tale of Two Countries: Openness and Growth in China and India,Dynamics, Economic Growth, and International Trade Conference, DEGIT- XII. Melbourne, Australia, June 29-30, 2007, Conference Paper, p 6.

(2) Wayne M. Morrison, Congressional Research Service Careers, (2017), China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service Careers, United States, p15.

٢٠١٦ [١]؛ من ثم يؤثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وصادرات السلع والخدمات للصين على نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا، وذلك لوجود ارتباط طردي قوي بينهم، خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) [٢]. جدول رقم (١)، وجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي (أ) تحليل إحصائي لعلاقة الارتباط.

ثالثاً:الوضع التنافسي للصين طبقاً لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨)[٣]:

أوضح تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨)، والذي يعكس تقييم مؤشرات التنافسية في عام ٢٠١٦ **ما يلي:**

بلغ عدد السكان في الصين (مليون) ١.٣٨٢.٧ نسمة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ١١.٢١٨.٣مليار دولار، بحيث سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٨١١٣.٣ دولار، وحقق الناتج المحلي الإجمالي (بمكافئ القوة الشرائية) حصة من إجمالي الناتج العالمي تصل إلى ١٧.٧٦%.

والجدير بالذكر إن الوضع التنافسي للصين استقر عند ترتيب (٢٨) في تقارير التنافسية (٢٠١٤-٢٠١٥) وحتى تقرير التافسية (٢٠١٦-٢٠١٧) على التوالي، وتقدم إلى الترتيب(٢٧) وفق تقرير التنافسية (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي، وهو يمثل نفس ترتيب الصين في المركز (٢٧) في تقرير (٢٠١٠-٢٠١١).

---

(١) البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

(٢) قام الباحث بإجراء التحليل بإستخدام الإنحدار الخطى البسيط بين كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا للصين متغير تابع (Y)، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) وتبين مايلى: مربع معامل الارتباط = ٠.٧٢٠ وهو ارتباط طردي قوي بمستوى معنوية (٠.٠٠٨) . جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي (أ) تطور مؤشر الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ونمو الناتج المحلي الاجمالى سنويا للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

كما قام الباحث بإجراء التحليل بإستخدام الإنحدار الخطى البسيط بين كل من بين نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا للصين متغير تابع (Y)، وصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين متغير مستقل (X)، الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) وتبين مايلى: مربع معامل الارتباط = ٠.٦٠٧ والارتباط طردي قوي بمستوى معنوية (٠.٠٢٣) . جدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي (أ) تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ونمو الناتج المحلي الاجمالى سنويا للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

(٣)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

جدول رقم (٢/١) تقييم التنافسية العالمية دولة (الصين) طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

م	مؤشر التنافسية العالمية	تقييم التنافسية العالمية دولة (الصين)						
		ترتيب ٢٠١٠ – ٢٠١١ من اجمالى ١٣٩ دولة	ترتيب ٢٠١١ – ٢٠١٢ من اجمالى ١٤٢ دولة	ترتيب ٢٠١٢ – ٢٠١٣ من اجمالى ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٣- ٢٠١٤ من اجمالى ١٤٨ دولة	ترتيب ٢٠١٤ – ٢٠١٥ من اجمالى ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٥- ٢٠١٦ من اجمالى ١٤٠ دولة	ترتيب ٢٠١٦- ٢٠١٧ من اجمالى ١٣٨ دولة	ترتيب ٢٠١٧ – ٢٠١٨ من اجمالى ١٣٧ دولة
	ترتيب الصين فى مؤشر التنافسية العالمية	٢٧	٢٦	٢٩	٢٩	٢٨	٢٨	٢٨	٢٧
١	**المتطلبات الأساسية (٤٠%)**	٣٠	٣٠	٣١	٣١	٢٨	٢٨	٣٠	٣١
	أ- المؤسسات	٤٩	٤٨	٥٠	٤٧	٤٧	٥١	٤٥	٤١
	ب- البنية التحتية	٥٠	٤٤	٤٨	٤٨	٤٦	٣٩	٤٢	٤٦
	جـ- بيئة الاقتصاد الكلي	٤	١٠	١١	١٠	١٠	٨	٨	١٧
	د- الصحة والتعليم الأساسي	٣٧	٣٢	٣٥	٤٠	٤٦	٤٤	٤١	٤٠
٢	**القدرة على الكفاءة (٥٠.٠٪)**	٢٩	٢٦	٣٠	٣١	٣٠	٣٢	٣٠	٢٨
	أ- التعليم العالي والتدريب	٦٠	٥٨	٦٢	٧٠	٦٥	٦٨	٥٤	٤٧
	ب - كفاءة سوق السلع	٤٣	٤٥	٥٩	٦١	٥٦	٥٨	٥٦	٤٦
	جـ- كفاءة سوق العمل	٣٨	٣٦	٤١	٣٤	٣٧	٣٧	٣٩	٣٨
	د- تطوير السوق المالية	٥٧	٤٨	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٦	٤٨
	هـ . الاستعداد للتكنولوجيا	٧٨	٧٧	٨٨	٨٥	٨٣	٧٤	٧٤	٧٣
	و- حجم السوق	٢	٢	٢	٢	٢	١	١	١
٣	**عوامل الابتكار والتطور (١٠.٠٪)**	٣١	٣١	٣٤	٣٤	٣٣	٣٤	٢٩	٢٩
	أ- تطور الأعمال	٤١	٣٧	٤٥	٤٥	٤٣	٣٨	٣٤	٣٣
	ب- الابتكار	٢٦	٢٩	٣٣	٣٢	٣٢	٣١	٣٠	٢٨

المصدر:

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٧-٢٠١٨، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٧)،ص ٩٠.

(٢)المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٦-٢٠١٧، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف،(٢٠١٦)، ص ١٤٦.

(٣)المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٥-٢٠١٦، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٥)،ص ١٤٠.

(٤) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٤-٢٠١٥، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٤)،ص ١٥٥.

(٥)المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٣-٢٠١٤، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف،(٢٠١٣)، ص ١٥٦.

(٦)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٢-٢٠١٣، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٢)،ص ١٣٨.

(٧)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية٢٠١١-٢٠١٢، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١١)،ص ١٤٨.

(٨)المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٠-٢٠١١، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٠)،ص ١٢٨.

ويلاحظ أنه عند إلقاء الضوء حول وضع التنافسية العالمية للصين وفق تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) يمكن إن نتبين من ذلك **ما يلي:**

١- استقر مؤشر المتطلبات الأساسية عند المرتبه (٣٠) في تقرير(٢٠١٠-٢٠١١)، وتراجع عن الترتيب (٣١) في تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨)، ولكن المؤشرات الفرعية للمتطلبات الأساسية تباين ترتيبها **كالأتى:**

تقدم بعض المؤشرات الفرعية ومنها (المؤسسات – البنية التحتية)، بينما تراجع مؤشر الصحة والتعليم الأساسي، وتراجع مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي وذلك وفقاً للتقارير (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي .

٢- تقدم المؤشر الرئيسي القدرة على الكفاءة للصين من ترتيب (٢٩) إلى (٢٨) وذلك لتقدم معظم مؤشراته الفرعية ومنها مؤشر(التعليم العالى والتدريب – كفاءة سوق العمل– تطوير السوق المالية – الأستعداد التكنولوجيا– حجم السوق الذى حقق تميز فى الترتيب الأول) وفق التقارير (٢٠١٠-٢٠١١) حتى (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي.

٣- تقدم مؤشر عوامل الابتكار والتطور من الترتيب (٣١) إلى (٢٩) وذلك نظراً لتقدم مؤشر تطور الأعمال من الترتيب (٤١) إلى (٣٣)، بينما تراجع مؤشر الابتكار من الترتيب (٢٦) إلى (٢٨) في تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨).

٤- يمكن إن نجمل ما تقدم من سياق في استقرار معظم المؤشرات في تقارير التنافسية العالمية للصين وأعتلى مؤشر حجم السوق الترتيب الأول وقد تلاحظ تراجع مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، كما حققت الصين تقدما فى معظم الركائز الرئيسية وفق تقييم التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨) مقارنة بتقرير (٢٠١٦-٢٠١٧) وذلك باستثناء بيئة الاقتصاد الكلي والبنية التحتية وقد يرجع ذلك لتفاقم العجز في ميزانية الحكومة والتى لم تحقق الهدف المتوقع فى عام ٢٠١٦، وبالنسبة لمؤشر البنية التحتية قد يكون سبب التراجع هو تراجع معدلات تنفيذ البنية التحتية (الإمداد بالكهرباء) والتى تراجعت فى عام ٢٠١٦، وقد تقدم مؤشر الأستعداد للتكنولوجيا بسبب تقدم الصين فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوافدة مع الأستثمار الأجنبى المباشر، ومن المنتظر أن تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمو الصناعات الرقمية الناشئة، كما تقدم مؤشر كفاءة

سوق السلع باعتباره نتيجة لانخفاض عدد الإجراءات لبدء الأعمال مقارنة بالأعوام السابقة[١].

رابعاً: <u>نمو صادرات الصين</u>:

١- بلغت نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية الصينية ٩٢.٤% عام ٢٠٠٦، كما استمرت في التقدم حتى بلغت ٩٣.٧% عام ٢٠١٦، كما تراجعت صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين من ٢٤.٤% في عام ٢٠٠٩ إلى ١٩.٦% في عام ٢٠١٦، وهي مرتبطة بتراجع واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين من ٢٠.١% في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧.٤% في عام ٢٠١٦، بينما تقدمت الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية للصين من ٩٣.٦% في عام ٢٠٠٩ إلى ٩٣.٧% في عام ٢٠١٦ [٢].

يوضح جدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي (أ) تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٢- من ثم قد يمكن القول، كلما ارتفعت صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، يتتبعة ارتفاع في واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، والعكس صحيح، مما يعنى إن حرية التجارة قد تكون نافذة الصادرات والواردت معاً، وأن القيود على حرية التجارة، يتتبعة انخفاض في الصادرات [٣].

---

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨)، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٧)،ص ٩٠.

(٢)البنك الدولي، (٢٠١٨)، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٨/٨/٦، مرجع سابق.

(٣)قام الباحث بإجراء تحليل من خلال الانحدار الخطى البسيط بين كل من واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين متغير تابع (Y)، وصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦). ويتضح ما يلى: مربع معامل الارتباط = ٠.٨٩١ والارتباط طردي قوي ايجابى بمستوى معنوية (٠.٠٠٠). جدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي (أ).

خامساً: القيمة المضافة للصناعة في الصين [١]:

حققت الصين في مؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ ٤٥.٩ % في عام ٢٠٠٩ والذي ارتفع إلى ٤٦.٤% عام ٢٠١٠، ٢٠١١، تلى ذلك تراجع تدريجي حتى بلغ ٣٩.٨% في عام ٢٠١٦، وهي تمثل أدنى نسبة للقيمة المضافة في الصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وتزامن ما سبق مع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا من ٩.٦% في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠.٦% في عام ٢٠١٠، ثم تراجع المؤشر إلى ٩.٥% في عام ٢٠١١، وتراجع إلى ٦.٧ % في عام ٢٠١٦، جدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي (أ).

سادساً: سياسة سعر الصرف في الصين:

أوضح البنك الدولي، حول مفهوم مؤشر سعر الصرف الرسمي [٢]. إن الصين قد تبنت توجهاً رئيسياً للسياسة النقدية نحو سعر صرف أكثر مرونة في السوق في ١١ أغسطس ٢٠١٥، واستقرت العملة الوطنية الصينية بالنسبة للدولار الأمريكي وتم تخفيض قيمتها بنسبة ١.٩٪ في ذلك التاريخ، وقد يرجع ذلك لما يلي:

١- هناك حاجة إلى سعر صرف أكثر مرونة يحدده السوق لتمكين السوق من أداء دور أكثر حسماً في الاقتصاد وإعادة التوازن نحو الاستهلاك، والحفاظ على سياسة نقدية مستقلة، ويعنى سعر الصرف المعوم لليوان أنه أصبح محرراً بشكل كامل، فلا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديد قيمته، وإنما يتم تحديد قيمته تلقائيا في سوق العملات من خلال قوي السوق وآلية العرض والطلب بشكل كامل والتي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يساهم في ارتفاع تنافسية الدولار الأمريكي أمام اليوان في داخل أسواق الصين وقد ينعكس ذلك على تنامي حرية التجارة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، ويتوافق ذلك مع مطالب الولايات المتحدة إلى الصين بضرورة تعديل سعر صرف اليوان مقابل الدولار، حيث اتخذ اليوان قيمة منخفضة بأقل

---

(١)البنك الدولي، (٢٠١٨)، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٨/٨/٦، مرجع سابق.

(٢)أوضح البنك الدولي، عن مؤشر سعر الصرف الرسمي (العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي، متوسط فترة)، أنه مفهوم سعر الصرف الرسمي ويعنى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو المعدل المحدد في سوق الصرف المعتمد قانونا .ويتم احتسابها كمتوسط سنوي على أساس المتوسطات الشهرية (وهى حدات العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي).

من قيمتة للحصول على مزايا تجارية مقابل الولايات المتحدة، كما إن نظام سعر الصرف المعوم لليوان يمكن إن يعزز دور الولايات المتحدة كمزود رئيسي للعملة الدولية [١].

٢- ويعكس سعر الصرف الرسمي في الصين ٦.٨% في عام ٢٠٠٩ أعلى انخفاض لقيمة العملة الوطنية للصين مقابل الدولار خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ويعتبر عام ٢٠١٤ هو انعكاس لارتفاع قيمة العملة الوطنية للصين مقابل الدولار حيث بلغ مؤشر سعر الصرف الرسمي في الصين ٦.١% في عام ٢٠١٤، إلا أن قيمة العملة الوطنية في الصين عادت للانخفاض مقابل الدولار حيث بلغ مؤشر سعر الصرف الرسمي ٦.٦% في عام ٢٠١٦ [٢] .

٣- أوضح البنك الدولي حول مفهوم مؤشر معدل التضخم السنوي أسعار المستهلك[٣]، عنده يمثل أقل معدل للتضخم السنوي في أسعار المستهلك في الصين بنسبة ٠.٧% قد تحقق في عام ٢٠٠٩ خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) والذي تزامن مع انخفاض قيمة العملة الوطنية للصين، وارتفع معدل التضخم السنوي بأسعار المستهلك إلى ٥.٦ % في عام ٢٠١١، تلى ذلك اتخاذ الصين بعض الإجراءات في مواجهة التضخم السنوي، حيث تراجع مؤشر التضخم السنوي وبلغ ٢.٦% عام ٢٠١٣، واستمر تراجع مؤشر التضخم السنوي ليسجل ٢.١ % في عام ٢٠١٦ ، ويعتبر معدل التضخم السنوي للصين في مستوى مرتفع عن أهم الشركاء التجاريين للصين في عام ٢٠١٦، حيث بلغ معدل التضخم السنوي الصين ٢.١ %، وفي المقابل الولايات المتحدة ١.٣%، المملكة المتحدة ٠.٦%، ألمانيا ٠.٥%، فرنسا ٠.٢%، وأخيراً اليابان٠.١% وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم مازالت السياسة النقدية في الصين تحتاج إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لمواجهة التضخم [٤].

---

(1)Guoxiang Song, Faculty of Business ,(April 2017), Will both China and the US benefit from China's exchange rate reform? Faculty of Business,University of Greenwich, London, United Kingdom,pp2-4.
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2807796.

(٢)البنك الدولي، (٢٠١٨)، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٨/٨/٦، مرجع سابق.

(٣)أوضح البنك الدولي، عن مؤشر معدل التضخم السنوي أسعار المستهلك %، أنه مفهوم يعكس التضخم الذي يقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك النسبة المئوية السنوية للتغير في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن تغييرها على فترات محددة مثل السنة.

(٤)البنك الدولي، (٢٠١٨)، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٨/٨/٦، مرجع سابق.

سابعاً: <u>الادخار والاستثمار فى الصين :</u>

١- أشارت إحدى الدراسات[١]، حول الادخار والاستثمار في الصين إلى ارتفاع معدل الادخار عن الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٤) فيما عدا عام ١٩٩٢-١٩٩٣، حيث ارتفع معدل الاستثمار عن الادخار نتيجة لزيادة معدل ادخار القطاع العائلي مقارنة بمعدل ادخار الشركات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢)، ثم ارتفع ادخار الشركات منذ عام ٢٠٠٢.

٢- كما ظل معدل الادخار العام أقل من معدل ادخار القطاع العائلي والشركات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) على الرغم من زيادته منذ عام ٢٠٠٠، وكذلك فإن ارتفاع معدل الادخار في الصين مقارنة بباقى الدول النامية يرجع لارتفاع ادخار الشركات والحكومة، وقد أدى ارتفاع ادخار الشركات المصاحب لزيادة ربحيتها إلى تمويل التوسعات للمنشآت من خلال الأرباح، كما يعتبر من أسباب ارتفاع معدل ادخار الشركات ارتفاع نصيب الصناعات كثيفة رأس المال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي .

٣- على الجانب الآخر تمكنت الصين من تحفيز الادخار المحلي لمواجهة تحديات انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي، وذلك حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٦% عام ٢٠٠٩ إلى ١.٥% في عام ٢٠١٦، كما انخفض مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً من ٩.٤% عام ٢٠٠٩ إلى ٦.٧% في عام ٢٠١٦، وانخفض إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٥١.١ % في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٦.١ % في عام ٢٠١٦[٢].

٤- كما يوجد ارتباط طردي قوي بين نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً للصين ومؤشر الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) [٣]؛ من ثم يمكن القول أن أرتفاع الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين ساهم في نمو إجمالي الناتج المحلي للصين.

٥- يبين جدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي (أ) تطور مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج

---

(١)فادية عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١)، معهد التخطيط القومى، القاهرة،(٢٠٠٨)، ص ص٦-٩.

(٢)البنك الدولي، (٢٠١٧)، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

(٣)قام الباحث بإجراء تحليل بإستخدام الأنحدار الخطى البسيط بين كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً للصين متغير تابع (Y)، ومؤشر الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦). حيث يتضح مايلى: مربع معامل الارتباط = ٠.٦٠٤ مما يدل على إن الارتباط بين المتغيرين (Y, X) طردي قوي بمستوى معنوية (٠.٠٢٣). جدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي (أ)

المحلي الإجمالي، ومؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ومؤشر إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر سعر الصرف للصين خـلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

يمكن أن نجمل ما سبق فيما يلي:

ساهم ارتفاع الادخار في الصين إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وجعل من الادخار بديل تمويلي مناسب في مواجهة تحدي انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم ارتفاع صادرات السلع والخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً؛ مما ساهم في تخفيض التأثير السلبي لانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

ثامناً: إعفاء صادرات السلع الصينية من ضريبة القيمة المضافة:

١- يعتبر الغرض النهائي من الضرائب هو نمو القيمة المضافة من جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإيرادات لتمويل الوظائف الحكومية وإعادة توزيع الدخل وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وتعتبر الحوافز الضريبية معالجات ضريبية تفضيلية تحيد عن الهيكل الضريبي العام ولا تقدم إلا لمجموعة مختارة من دافعي الضرائب، وترجع استدامة الحوافز الضريبية إلى تعويض المشاريع الاستثمارية نسبة من التكلفة التي تنشأ عن عوامل منها ارتفاع تكلفة البحث والتطوير وتدريب العمالة، والتي تعود بالنفع على المجتمع وقد تكون الحوافز الضريبية أداة واضحة تستهدف الصناعة الجديدة ودعمها بغرض المنافسة [١].

٢- واعتباراً من أكتوبر ٢٠١٥ بدأ الإصلاح الضريبي في الصين، حيث قررت وزارة المالية الصينية إعفاء صادرات السلع الصينية من ضريبة القيمة المضافة وقد حددت ضريبة القيمة المضافة (صفر)، وهذا يمثل تحولاً في الصين يتوافق مع المعايير الدولية، وذلك وفقاً لمبادئ منظمة التعاون والتنمية، كما تعفى من الضرائب مستلزمات الإنتاج المستوردة من قطع الغيار والمواد الخام والتي يتم إعادة تصديرها كسلعة تامة الصنع إلى الأسواق الخارجية، كما تعفى من الضرائب المعدات المستوردة المستخدمة مباشرة في البحث العلمي، والتجارب العلمية أو التعليم [٢].

---

(١)دوانجي تشن، جامعة كالجاري، ورقة لورشة عمل حول الحوافز الضريبية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك(٢٣-٢٤ أبريل ٢٠١٥)،(٢٠١٥)، ص ص ٣-٥.
http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/04/2015TIBP_PaperChen.pdf

(٢)قاعدة بيانات توجيهات الصين، الضرائب والصادرات الصينية، قاعدة بيانات توجيهات الصين ٢٠١٧/٨/١٧.
www.china-briefing.com/news/2017/08/17/export-tax-rebates-in-china.html

٣- ويجدر الإشارة أنه قد توافق ماسبق مع نجاح الصين في التغلب على التباطؤ التجاري العالمي في عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦، وشهدت تدفقات التجارة الصينية انتعاشاً قوياً في عام ٢٠١٧، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٥٪ والواردات ١٨% في النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وعلى الرغم من البيئة التجارية المتقلبة على الصعيد العالمي، واصل الفائض التجاري الصيني نموه الكبير في السنوات الأخيرة ليصل إلى ٥١٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ (٤.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بعد أن سجل رقماً قياسياً بلغ ٥٩٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ [١].

(١)كيفن تشاو، واخرين،هيكل التجارة المتغيرة للصين وانعكاساتها، شعبة البحوث الاقتصادية، إدارة البحوث، سلطة النقد في هونغ كونغ، جمهورية الصين الشعبية هونغ كونغ،(٢٠١٧)، ص ٢.
http://www.hkma.gov.hk/media/eng/publication-and-research/research/research-memorandums/2017/RM13-2017.pdf

المبحث الثانى
ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة ماليزيا

المبحث الثانى

ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة ماليزيا

يتناول هذا المبحث الوضع التنافسي لماليزيا، كما يتناول وضع الصادرات الماليزية وتحليل للصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية في ماليزيا، والقيمة المضافة للصناعة، ومدى اعتماد ماليزيا على الادخار في تغطية انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي، ويتناول سياسة سعر الصرف، ويتناول حوافز السياسة الصناعية ودعم تنافسية الصادرات.

أولاً: الرؤية الوطنية الماليزية حتى عام ٢٠٢٠:

وضعت ماليزيا الرؤية الوطنية عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠، مصحوبة بالخطة التنفيذية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، وتستهدف الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال التركيز على الاستثمار واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة ورفع مستوى التعليم والتدريب، كما تهدف السياسة الاقتصادية إلى تكامل ماليزيا مع منطقة الآسيان من خلال توحيد المعايير والسياسات وإزالة معوقات التجارة.

١- تعتمد الرؤية الوطنية الماليزية حتى عام ٢٠٢٠ على المحاور الأتية [١]:

أ- تشجيع الوحدة الوطنية.

ب- زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزى وقيام اقتصاد المعرفة.

جـ- تشجيع التنمية البشرية باشتراك القطاع الخاص.

٢- بعض أهداف الخطة الصناعية الأساسية الثالثة خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠٢٠) [٢]:

أ- زيادة الاتجاه نحو المنتجات والأنشطة عالية القيمة المضافة.

ب- تنمية العناقيد الصناعية المحلية والإقليمية.

جـ- تحفيز الأنشطة كثيفة المعرفة كبحوث التطوير والتصميم والتنمية والتكنولوجيا الصناعية.

د- تشجيع الاندماج والمشاركة الاستراتيجية بين قطاعات الصناعة والقطاعات المختلفة لتنمية القدرة التنافسية.

ثانياً: الوضع التنافسى لماليزيا طبقاً لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) [٣]:

أوضح تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨)، والذي يعكس تقييم مؤشرات التنافسية في عام ٢٠١٦ **ما يلى:**

---

(١)كمال المنوفى وآخرون،(٢٠٠٦)، الأطلس الماليزي،مرجع سابق،ص٢٥٣.

(2) Third industrial master plan (IMP3) 2006-2020 – Ministry of international trade and industry – op.cit – page 234.

(٣)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

أن عدد السكان في ماليزيا قد بلغ ٣١.٧ مليون نسمة وسجل الناتج المحلي الإجمالي ٢٩٦.٤ مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٩٣٦٠.٥ دولار، وحقق الناتج المحلي الإجمالي ما يعادل القوة الشرائية وحصة من المجموع العالمي ٠.٧٢%.

جدول رقم (٢/٢) تقييم التنافسية العالمية دولة (ماليزيا) طبقاً لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) .

مؤشر التنافسية العالمية		تقييم التنافسية العالمية دولة (ماليزيا)							
		ترتيب ٢٠١٠-٢٠١١ من اجمالى ١٣٩ دولة	ترتيب ٢٠١١-٢٠١٢ من اجمالى ١٤٢ دولة	ترتيب ٢٠١٢-٢٠١٣ من اجمالى ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٣-٢٠١٤ من اجمالى ١٤٨ دولة	ترتيب ٢٠١٤-٢٠١٥ من اجمالى ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٥-٢٠١٦ من اجمالى ١٤٠ دولة	ترتيب ٢٠١٦-٢٠١٧ من اجمالى ١٣٨ دولة	ترتيب ٢٠١٧-٢٠١٨ من اجمالى ١٣٧ دولة
ترتيب التنافسية العالمية الاجمالى		٢٦	٢١	٢٥	٢٤	٢٠	١٨	٢٥	٢٣
١	المتطلبات الأساسية	٣٣	٢٥	٢٧	٢٧	٢٣	٢٢	٢٦	٢٤
	أ- المؤسسات	٤٢	٣٠	٢٩	٢٩	٢٠	٢٣	٢٦	٢٧
	ب- البنية التحتية	٣٠	٢٦	٣٢	٢٩	٢٥	٢٤	٢٤	٢٢
	جـ بيئة الاقتصاد الكلي	٤١	٢٩	٣٥	٣٨	٤٤	٣٥	٣٥	٣٤
	د- الصحة والتعليم الأساسي	٣٤	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٢٤	٤٤	٣٠
٢	القدرة على الكفاءة	٢٤	٢٠	٢٣	٢٥	٢٤	٢٢	٢٤	٢٤
	أ- التعليم العالي والتدريب	٤٩	٣٨	٣٩	٤٦	٤٦	٣٦	٤١	٤٥
	ب - كفاءة سوق السلع	٢٧	١٥	١١	١٠	٧	٦	١٢	٢٠
	جـ كفاءة سوق العمل	٣٥	٢٠	٢٤	٢٥	١٩	١٩	٢٤	٢٦
	د- تطوير السوق المالية	٧	٣	٦	٦	٤	٩	١٣	١٦
	هـ - الاستعداد للتكنولوجيا	٤٠	٤٤	٥١	٥١	٦٠	٤٧	٤٣	٤٦
	و- حجم السوق	٢٩	٢٩	٢٨	٢٦	٢٦	٢٦	٢٤	٢٤
٣	عوامل الابتكار والتطور	٢٥	٢٢	٢٣	٢٣	١٧	١٧	٢٠	٢١
	أ- تطور الأعمال	٢٥	٢٠	٢٠	٢٠	١٥	١٣	٢٠	٢٠
	ب- الابتكار	٢٤	٢٤	٢٥	٢٥	٢١	٢٠	٢٢	٢٢

المصدر:

اعداد الباحث تجميع البيانات من خلال التقارير الأتية:

(١) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٧-٢٠١٨، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف،(٢٠١٧)، ص ١٩٢.
(٢) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٦-٢٠١٧، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٦)،ص ٢٥٠.
(٣) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٥-٢٠١٦، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٥)،ص ٢٤٨.
(٤) المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٤-٢٠١٥، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف،(٢٠١٤)، ص ٢٦٠.
(٥) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٣-٢٠١٤، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف،(٢٠١٣)، ص ٢٦٦.
(٦) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٢-٢٠١٣، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٢)،ص ٢٤٦.
(٧) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١١-٢٠١٢، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١١)،ص ٢٤٨.
(٨) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٠-٢٠١١، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٠)،ص ٢٢٨.

ويلاحظ أنه عند إلقاء الضوء حول وضع التنافسية العالمية دولة (ماليزيا) وفق تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) يمكن إن نتبين من ذلك **ما يلي:**

١- تقدمت ماليزيا في الوضع التنافسي العالمي من ترتيب (٢٦) إلى (٢٣) في تقريري التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١)،(٢٠١٧-٢٠١٨)على التوالي، ويرجع ذلك لتقدم مؤشر الرئيسى المتطلبات الأساسية وذلك لتقدم مؤشر المؤسسات ومؤشر البنية التحتية، وتقدم مؤشر الصحه والتعليم الأساسي، كما تقدم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي من ترتيب (٤١) إلى (٣٤) في تقريري (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨)على الترتيب، نتيجة لتقدم مؤشر توازن ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتقدم مؤشر التصنيف الائتماني، وانخفاض الدين الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تراجع مؤشر المدخرات الوطنية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تلاحظ تقدم مؤشر التضخم السنوي من ترتيب (٢٨) إلى الترتيب الأول في تقارير (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب [١].

٢- استقرار الوضع التنافسي في ماليزيا بمؤشر القدرة على الكفاءة حول ترتيب (٢٤) في تقارير من تقرير (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨)، ويرجع ذلك إلى تقدم مؤشر التعليم العالي والتدريب، وتقدم مؤشر كفاءة سوق السلع وتقدم مؤشر كفاءة سوق العمل وتقدم مؤشر حجم السوق، بينما تراجع مؤشر تطوير السوق المالية، وتراجع مؤشر الاستعداد التكنولوجى وفق تقريري(٢٠١٠-٢٠١١)،(٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي.

٣- تقدمت ماليزيا في مؤشر عوامل الابتكار والتطور من ترتيب (٢٥) إلى (٢١) في تقريري التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١)،(٢٠١٧-٢٠١٨)على التوالي.

يمكن إن نجمل ما تقدم من سياق في تقدم معظم المؤشرات في تقارير التنافسية العالمية ماليزيا وهو يعنى تحسن البيئة التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال مما يسهم فى دعم القدرة التنافسية للصادرات ويعتبر الوضع التنافسى فى ماليزيا خلال عام ٢٠١٦ أفضل من عام ٢٠٠٩، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

ثالثاً:نمو الصادرات الماليزية:

تراجعت صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا من ٩١.٤% في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٧.٦% في عام ٢٠١٦، وقد توافق ذلك مع تراجع الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية لماليزيا والتي تراجعت من ٦٩.٩% في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٨.٥% في عام ٢٠١٦. وعلى الجانب الآخر تراجعت واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا من ٧١.١% في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٢.٩% في عام ٢٠١٦،

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

والتي ترتبط مع الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات في ماليزيا[١] خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) وقد يمكن القول إن حرية التجارة هي نافذة الصادرات، وهو ما توافق مع الصين في الاستدلال المماثل جدول رقم (٦) بالملحق الإحصائي (أ) [٢].

رابعاً:القيمة المضافة للصناعة في ماليزيا:

تراجعت القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا من ٣٨.٥% في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٧.٢% عام ٢٠١٤، تلى ذلك تراجع إلى ٣٨.٣% عام ٢٠١٦، كما ارتفع مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا لماليزيا من ٢.٥% في عام ٢٠٠٩ إلى ٦% في عام ٢٠١٤، تلى ذلك تراجع إلى ٥ % في عام ٢٠١٥، ثم تراجع إلى ٤.٢% في عام ٢٠١٦[١]. جدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي (أ) يوضح تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ومؤشر القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

خامساً:الادخار والاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا:

١- ساهم الادخار في ماليزيا في مواجهة تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٩، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٠.١%، وبلغ إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣٣.٤%، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا ٢.٥% في عام ٢٠٠٩على التوالي، تلى ذلك ارتفاع نسبي لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥.١ % في عام ٢٠١١، وأعقبه تراجع تدريجي حتى ٠.١% في عام ٢٠١٦، وتزامن ذلك مع تراجع الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ ٢٨.٢%، كما تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٤.٢ % في عام ٢٠١٦ على التوالي [٣]، يتضح مما سبق: اعتماد ماليزيا على سياسات تحفيز الادخار بما ينعكس على مناخ الاستثمار والمنافسة داخل السوق ويدعم كفاءة سوق السلع.

---

(١) قام الباحث بإجراء بتحليل بإستخدام الانحدار الخطى البسيط بين كل من صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (Y)، واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، جدول رقم (٦) بالملحق الإحصائي (أ)، ويتضح ما يلى: مربع معامل الارتباط = ٠.٩٣٤ مما يدل على إن الارتباط للمتغيرين (Y, X) ارتباط طردي قوي بمستوى معنوية (٠.٠٠٠).

(٢)جدول رقم (٦) بالملحق الإحصائي (أ) تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية في ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

(٣)البنك الدولي، (٢٠١٧)، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٢٢، مرجع سابق.

جدول رقم (٨) بالملحق الإحصائي (أ) يوضح تطور مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦). [١]

٢- انعكس الاستقرار السياسي في ماليزيا على مناخ الاستثمار المحفز للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل إطاراً عاماً مرتبطاً بكل العوامل الأخرى ومنها استجابة الحكومة لمتطلبات التصنيع مثل البنية التحتية المتطورة والتخطيط لبرامج التدريب على المستويات المختلفة مما يؤدي لارتفاع إنتاجية العمالة، والمراجعة المنتظمة للسياسات التصنيعية لتحديد الأولويات الصناعية واستخدام الحوافز المشجعة والسياسات المالية والنقدية في تكامل مع الأهداف الصناعية في إطار التخطيط الاقتصادي ، كما ارتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الصناعة وتنمية قدرته التنافسية بما يتواءم مع احتياجات السوق العالمي في إطار عقد الاتفاقيات الدولية بين ماليزيا ودول الآسيان، والاتجاه نحو التحول إلى صناعات عالية القيمة المضافة وكثافة التكنولوجيا [٢].

سادساً: سياسة سعر الصرف في ماليزيا: [٣]

١- أشارت الأزمة المالية إلى خطورة سعر الصرف لدوره في مقاومة التضخم؛ ومن ثم استقرار الاسعار المحلية وأثبتت التجربة عدم جدوى تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت المربوط بالدولار وأهمية اتباع سياسة مرونة سعر الصرف في ظل اتجاه الدول إلى التحرر المالي، كما تراجع سعر الصرف في التأثير على الصادرات نتيجة متغيرات أخرى أكثر تأثيراً على أداء الصادرات مثل ارتفاع تكلفة الإنتاج وأهمية البنية التحتية ومناخ الاستثمار العام في ظل دور الشركات المتعددة الجنسيات في تجزئة الإنتاج داخل دول شرق آسيا؛ من ثم يعتبر تطبيق سعر الصرف الأكثر مرونة داخل ماليزيا أكثر نفعاً من سياسة سعر الصرف الثابت.

٢- حققت ماليزيا استقراراً في سعر الصرف الرسمي اعتباراً من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٤، ونستدل على ذلك من تراجع تطور مؤشر سعر الصرف الرسمي من ٣.٥% في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٣% في عام ٢٠١٤، ثم استمر في الارتفاع حتى بلغ ٤.١% في

---

(١)البنك الدولي، (٢٠١٧)، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٢٢، مرجع سابق.

(٢)مرفت الفرخ، العولمة الاقتصادية وأسواق المال. دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق أسيا ومصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،القاهرة، (٢٠٠٥)،ص١٤٥.

(٣)فادية عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا و الصين: الاستراتجيات والسياسات- الدروس المستفادة، مرجع سابق، (٢٠٠٨)،ص ص ٩٣، ٩٦.

عام ٢٠١٦، وفي مقابل ذلك ارتفع مؤشر معدل التضخم السنوي في ماليزيا من ٠.٦% في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٢% في عام ٢٠١٤، تلى ذلك تراجع للمؤشر حتى بلغ ٢.١% في عام ٢٠١٦ مما يعكس استقرار السياسة النقدية في ماليزيا [١].

سابعاً: الحوافز السياسة الصناعية ودعم تنافسية الصادرات فى ماليزيا [٢]:

١- **الحوافز الأساسية للشركات الصناعية:**

أ- **الإعفاء الضريبى المؤقت:**

تتمتع الشركات بإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ٧٠% لمدة خمس سنوات وإمكانية ترحيل الخسائر المحققة في فترة الإعفاء إلى السنوات التالية التي يتحقق بها الربح وخصمها.

ب- **مخصص ضريبة الاستثمار:**

يعتبر صورة بديله للإعفاء الضريبي المؤقت، حيث يحق للشركة الحصول على حافز مخصص من ضريبة الاستثمار بنسبة ٦٠% من نفقاتها الرأسمالية المؤهلة)المصنع، الأجهزة، والآلات والمعدات الأخرى المستخدمة للمشروع) خلال خمس سنوات من تاريخ تحمل النفقة الرأسمالية، ويمكن للشركة إجراء مقاصة لهذا المخصص مقابل٧٠% من دخلها القانوني عن كل سنة وترحيل أى مخصص غير مستخدم إلى الأعوام اللاحقة، ويتم تحصيل الضرائب عن ٣٠% من الدخل بمعدل الضريبة السائد.

٢- **حوافز نقل نشاط التصنيع إلى المناطق الاقتصادية:**

يحق للشركات التي تنقل أنشطتها للمناطق الاقتصادية لتوفير بيئة أعمال تنافسية أن تتمتع بحوافز الإعفاء الضريبي المؤقت بنسبة ١٠٠% من الدخل لمدة خمس سنوات وترحيل الخسائر، كما تمنح مخصص ضريبة الاستثمار بنسبة ١٠٠% من النفقات الرأسمالية.

٣- **حوافز الشركات عالية التكنولوجيا [٣]:**

تمنح الإعفاء الضريبي المؤقت ١٠٠% من الدخل لمدة خمس سنوات وامكانية ترحيل الخسائر وتمنح مخصص ضريبة الاستثمار من خلال مقاصة مقابل ١٠٠% من الدخل القانونى، ويجب أن تستكمل الشركات متطلبات الحصول على الحوافز، حيث يلزم أن تكون نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير ١% على الأقل سنوياً من إجمالي المبيعات وللشركة ٣

---

(١)البنك الدولي، (٢٠١٧)، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٢٢، مرجع سابق

(٢)عزيزة عبد الخالق، (٢٠١٠)، دور السياسة الصناعية في دعم التنافسية الدولية للقطاع الصناعي المصرى، مرجع سابق،ص ص٧،٣١

(3) SMIDEC, the Central Coordination Agency of the Malaysian Ministry of International Trade and Industry "Policies, incentives, programs and financial assistance for SMEs – Jan 2007 – page 19: 21. http://www.smecorp.gov.my/index.php/en

سنوات للتوافق مع نتائج الأبحاث والتطوير، ونسبة ٧% من العاملين الحاصلين على درجات علمية بمتوسط ٥ سنوات خبرة من إجمالي العاملين.

٤- حوافز المشروعات الاستراتيجية:

تخصص الحوافز للمشروعات ذات المنتجات أوالأنشطة ذات الأهمية الوطنية وتؤثر على الاقتصاد وتتضمن استثمارات كبيرة في رأس المال وذات مستوى تكنولوجي متقدم، حيث تتمتع بالإعفاء الضريبي المؤقت ١٠٠% من ضريبة الدخل ولمدة عشر سنوات وإمكانية ترحيل الخسائر، كما تمنح مخصص ضريبة الاستثمار ١٠٠% من النفقات الرأسمالية وتجرى مقاصة للمخصص مقابل ١٠٠% من الدخل القانونى لكل سنة لاحقة.

٥- حوافز الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم:

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة برأسمال ٢.٥ مليون دولار فأقل تخضع لضريبة ٢٠% على الدخل حتى ٥٠٠.٠٠٠ دولار ويظل معدل الضريبة المتحصل عن الدخل الباقى ٢٦% أما الشركات ذات رأسمال الذي لا يتعدى ٥٠٠ ألف دولار ومشاركة الدولة الماليزية ٦٠ % تحصل على الحوافز **الآتية:**

أ- الإعفاء الضريبي المؤقت ١٠٠% من الدخل القانونى ولمدة ٥ سنوات وامكانية ترحيل الخسائر، وتمنح مخصص ضريبة الاستثمار من ٦٠ % إلى١٠٠% من النفقات الرأسمالية.

ب-كما يعتبر من الضوابط للتمتع بتلك الحوافز، حتمية الالتزام بأن تكون القيمة المضافة ١٥% على الأقل أو يكون المشروع يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف.

٦- حوافز تعزيز الروابط الصناعية:

أ- تهدف إلى تشجيع الشركات للمشاركة في برنامج الارتباط الصناعي، حيث يتم خصم النفقات التي تتحملها في تدريب العاملين وتطوير المنتج من حساب ضريبة الدخل، أما الموردين أو الشركات التي تشارك في أنشطة التصنيع للمنتجات في برنامج الارتباط الصناعي، يخصص لهم حوافز الإعفاء الضريبي المؤقت من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل القانونى لمدة خمس سنوات.

ب- إمكانية ترحيل الخسائر والاستفادة من محدد مخصص ضريبة الاستثمار من ٦٠% إلى١٠٠% للمناطق الاقتصادية من النفقات الرأسمالية وإجراء مقاصة مقابل ١٠٠% من الدخل عن كل سنة ربط وتمنح صناعة أنظمة السيارات وصناعة الآلات والمعدات وصناعة زيت النخيل من الحوافز السابقة.

٧- **حوافز إضافية لقطاع التصنيع:**

تمنح مخصص إعادة الاستثمار للشركات التي تقوم بإعادة الاستثمار بغرض التجديد أو التحديث أو التنويع أو التوسع في أى من المنتجات ذات الصلة داخل نفس الصناعة في خلال ١٢ شهراً على الأقل وذلك على أن تكون الشركات قيد التشغيل بمعدل ٦٠% من نفقتها الاستثمارية وإجراء مقاصة مقابل ٧٠% من دخلها القانونى لسنة الربط، ويمكن التمتع بذلك المخصص لمدة ١٥ عاماً تبدأ من سنة إعادة الاستثمار، كما تقدم الحكومة مخصص لشطب النفقات الرأسمالية الخاصة بتخفيض تكلفة القيام بالأعمال التي تسببها انقطاع التغذية بالكهرباء ومعدات الأمن الصناعي.

٨- **حوافز التصدير:**

أ- **الإعفاء الضريبى على قيمة الصادرات المتزايدة لتشجيع الشركات على التصدير:**

إعفاء ضريبي على الدخل ١٠% من قيمة الصادرات عندما تبلغ قيمة السلع المصدرة ٣٠% من القيمة المضافة، أو ١٥% من قيمة الصادرات عندما تبلغ السلع المصدرة ٥٠% من القيمة المضافة، والشركات ذات الملكية الماليزية ٦٠% على الأقل تمنح إعفاء ضريبي على الدخل يعادل٣٠% من قيمة الصادرات المتزايدة على أن تحقق الشركات زيادة مرتفعة في الصادرات، أو إعفاء ضريبي على الدخل يعادل ٥٠% من قيمة الصادرات المتزايدة عندما تنجح الشركة في غزو أسواق جديدة، أو إعفاء ضريبي كامل على قيمة الصادرات المتزايدة عندما تحقق أقصى ارتفاع في التصدير للسلع المماثلة في فئتها.

ب- **الإعفاءات من جمارك الاستيراد وضريبة المبيعات وضريبة الدخل ورسوم الاستهلاك:**

ترد أموال جمارك الاستيراد وضريبة المبيعات ورسوم الاستهلاك طبقاً لقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات وقانون الاستهلاك في الحالات المستحقة ومنها **الأتى:**

(١) الإعفاء من جمارك الاستيراد للمواد الخام والمكونات سواء كانت منتجات نهائية لصالح السوق المحلي أو التصدير مثل الأجهزة الطبية المستوردة بغرض تجميع أجهزة علاجية بشرط ألا يكون هناك إنتاج محلي لها، والأجهزة والمعدات التي تستخدم في عملية التصنيع ولا يتم إنتاجها محلياً، وقطع الغيار التي لا يتم إنتاجها محلياً وتستخدم في الإنتاج، وأصحاب العلامات التجارية لتحسين القدرة التنافسية.

(٢) الإعفاء من جمارك الاستيراد وضريبة المبيعات على نشاط الصيانة والإصلاح والترميم لشركات صيانة الطائرات، وعلى معدات نظم الخلايا الشمسية ومعدات كفاءة الطاقة.

(٣) تحصل جهات التصنيع على إعفاء من ضريبة المبيعات على مدخلات الصناعة، ويتم إعفاء جهات التصنيع التي يقل عائد مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ ألف رينجت من الحصول على الترخيص وبالتالى يتم إعفاؤها من دفع ضريبة المبيعات على منتجاتها.

جـ- حوافز تصديرية أخرى:

(١)خصم منفرد لتعزيز الصادرات :

يتم على بعض المصروفات من الشركات الماليزية للحصول على فرص تصديرية وهي نفقات براءة الاختراع والعلامات التجارية وتراخيص المنتجات في الخارج.

(٢)خصم مزدوج لتعزيز الصادرات:

يتم على بعض المصروفات من الشركات الماليزية للحصول على فرص تصديرية مثل الدعاية والإعلان، وإجراء أبحاث حول أسواق التصدير، وتوفير معلومات في الخارج لإعداد المعارض، والمشاركة في معارض تجارية أو صناعية، والخصم المزدوج على أقساط تأمين اعتمادات التصدير، وعلى رسوم الشحن لجهات التصنيع الموردة بضائعها إلى ماليزيا، كما تعتبر من الحوافز خصم رسوم المراجعة المالية وحافز ضريبي لعمليات الاندماج، وتقليل العوائق البيروقراطية الخاصة بحيازة الأراضي والموافقة علي منح تراخيص المشروعات الصناعية، وتشجيع أنشطة التدريب الصناعي والتدريب لتنمية الموارد البشرية حيث يتم استخدام الإعفاء الضريبي كأداة لتشجيع المؤسسات علي زيادة التدريب [١].

(١) كمال المنوفى، جابر سعيد عوض، (٢٠٠٥)، النموزج الماليزى للتنمية، مرجع سابق، ص٢١٠

المبحث الثالث
ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة تونس

المبحث الثالث

ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة تونس

يتناول هذا المبحث استراتيجية دعم نمو القدرة التنافسية للنهوض بالصادرات، وملامح الوضع التنافسي لتونس، ويتناول نمو الصادرات، ونمو القيمة المضافة للصناعة، والارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في تونس ومؤشرات (الاستثمار الأجنبي المباشر- إجمالي الادخار- الدين الخارجى)، وملامح قانون الاستثمار رقم ٧١ سنة ٢٠١٦، وقانون الحوافز الضريبية رقم ٨ سنة ٢٠١٧.

أولاً: انتهجت تونس استراتيجية تنمية تعتمد على تشجيع الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي والاندماج التدريجي في النظام العالمي، وذلك عبر اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لدعم التبادل الحرّ ومن أهم الاتفاقيات هو اتفاق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس عام ١٩٨٨ [١].

١- ومن أهداف استراتيجية التنمية الآتى:

أ- استهداف تنمية اقتصادية متوازنة تتوافق مع التنمية الإقليمية.

ب-تحرير الأسواق والمعاملات من خلال إصلاح السياسات الاقتصادية والمالية.

ج- تنمية القدرة التنافسية وتعزيز القدرات الإنتاجية وإرساء مقومات اقتصاد المعرفة.

د- تشجيع المبادرة ودفع الاستثمار الخاص مع تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هـ-إعادة هيكلة القطاعات الاستراتيجية والتأهيل المتواصل لوحدات الإنتاج وتحديثها.

٢-اتخذت تونس استراتيجية وطنية للتجارة الخارجية لدعم الصادرات ومن محاورها الآتى:

أ- منظومة التصدير:

(١) زيادة القيمة المضافة للصادرات السلعية والخدمية.

(٢) اتباع هيكلة قطاعية وجغرافية للتصدير أكثر توازنا وفاعلية.

(٣) الارتقاء بالجودة في إطار تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات.

(٤) ملاءمة التشريعات الوطنية لتتواءم مع تطور التشريعات الدولية.

(٥) تطوير القدرات الاستكشافية للأسواق الأجنبية.

---

(١)أحمد عبد المقصود، دوردعم الصادرات في تحسين أداء الميزان التجاري المصرى دراسة مقارنة مصر- الصين- تونس، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠١٤)، ص٦٦.

ب- **مرونة إجراءات التجارة الخارجية:**

اتخذت تونس إجراءات لاستدامة تبسيط إجراءات قطاع التجارة الخارجية وتقليص الفترات الزمنية اللازمة للرسائل الجمركية وتخفيض التعريفة الجمركية، وزيادة فعالية الخدمات اللوجستية بهدف تنمية التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي ودول المحيط الإقليمي.

٣- استراتيجية دعم نمو القدرة التنافسية للشركات للنهوض بالصادرات فى تونس [١]:

وضعت الحكومة فى تونس استراتيجية تهدف إلى تمكين الشركات التونسية من نمو القدرة التنافسية، وخلق جيل جديد من الشركات القادرة على التواؤم مع متطلبات العولمة، وارتكزت الاستراتيجية على محاور منها **الأتى:**

أ- **مواءمة البيئة المحيطة بالشركات للاقتصاد العالمى (مناخ الاستثمار):**

(١) ضمان القدرة على الوصول إلى التوازنات الاقتصادية على المستوى الكلي للتحكم في عجز الميزانية وتخفيض نسبة التضخم والدين الخارجى، وتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية وتكوين شبكة متطورة من المؤسسات والجهات المساندة، وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

(٢) إقرار الحوافز المالية والضريبية الهامة.

(٣) إعادة تهيئة المناطق الصناعية القديمة، وإنشاء مناطق صناعية جديدة.

(٤) وضع استرتيجية طموحة لاستقطاب التكنولوجيا لزيادة التنافسية، وتطوير البنية الأساسية للجودة.

ب- **هيكلة الشركات القائمة وتنمية قدرتها التنافسية:**

يعتمد على برنامج يهدف إلى تطوير القدرات التنافسية للشركات، ويرتكز على التأهيل الصناعي، وتم تمويل البرنامج من موارد الدولة من خلال الشركات وصندوق تنمية القدرة التنافسية والبنوك وذلك بهدف:

(١)تحديث المعدات ووسائل الإنتاج، وإرساء نظم الجودة حسب المواصفات العالمية.

(٢) زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنهوض بالتحديث التكنولوجى.

(٣) تطوير نظم إدارة الشركات والارتقاء بقدرات الموارد البشرية.

---

(١) أحمد عبد المقصود، دوردعم الصادرات في تحسين أداء الميزان التجاري المصرى دراسة مقارنة مصر– الصين– تونس مرجع سابق ، ص٨٥.

جـ إنشاء الشركات في إطار التكامل القطاعي:

(١) الاعتماد على الدراسات الاستراتيجية والقطاعية.

(٢) إنشاء بنك تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشركة الوطنية للضمان.

(٣) إنشاء مراكز الأعمال وتعميمها على كافة الولايات التونسية، وتنفيذ فكرة الشباك الموحد.

(٤) إنشاء وتنمية الشبكة الوطنية لحاضنات الشركات.

ثانياً: الوضع التنافسي لتونس من تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)[١]:

أوضح تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨)، والذي يعكس تقييم مؤشرات التنافسية في عام ٢٠١٦ **ما يلي:**

بلغ عدد السكان ١١.٢ مليون نسمة، وسجل الناتج المحلي الإجمالي ٤١.٩ مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٣٧٣٠ دولار، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي (بمكافئ القوة الشرائية) وحصة من المجموع العالمي ٠.١١%.

وتجدر ملاحظة تراجع ترتيب تونس في التنافسية العالمية من ترتيب (٣٢) إلى الترتيب (٩٥) وفق تقريري (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي.

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

جدول رقم (٢/٣) تقييم التنافسية العالمية دولة (تونس) طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) .

مؤشر التنافسية العالمية	تقييم التنافسية العالمية تونس						
	ترتيب ٢٠١٠-٢٠١١ من اجمالى ١٣٩ دولة	ترتيب ٢٠١١-٢٠١٢ من اجمالى ١٤٢ دولة	ترتيب ٢٠١٣-٢٠١٤ من اجمالى ١٤٨ دولة	ترتيب ٢٠١٤-٢٠١٥ من اجمالى ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٥-٢٠١٦ من اجمالى ١٤٠ دولة	ترتيب ٢٠١٦-٢٠١٧ من اجمالى ١٣٨ دولة	ترتيب ٢٠١٧-٢٠١٨ من اجمالى ١٣٧ دولة
ترتيب التنافسية العالمية الاجمالى	٣٢	٤٠	٨٣	٨٧	٩٢	٩٥	٩٥
المتطلبات الأساسية (٤٠%)	٣١	٤٢	٧٤	٨٥	٧٨	٧٩	٨٤
أ- المؤسسات	٢٣	٤١	٧٣	٨١	٧٩	٧٨	٨٠
ب- البنية التحتية	٤٦	٥٢	٧٧	٧٩	٨٠	٨٣	٨٢
جـ- بيئة الاقتصاد الكلي	٣٨	٣٨	٩٦	١١١	٩٧	٩٩	١٠٩
د- الصحة والتعليم الأساسي	٣١	٣٨	٤٧	٥٣	٥٨	٥٩	٥٨
القدرة على الكفاءة (٥٠.٠ ٪)	٥٠	٥٨	٨٨	٩٤	٩٨	١٠٣	٩٩
أ- التعليم العالي والتدريب	٣٠	٤٤	٧٣	٧٣	٧٦	٩٣	٨٢
ب - كفاءة سوق السلع	٣٣	٤٤	٨٨	١٠٧	١١٨	١١٣	١١٢
جـ كفاءة سوق العمل	٧٩	١٠٦	١٣٢	١٢٩	١٣٣	١٣٣	١٣٥
د- تطوير السوق المالية	٥٨	٧٦	١١٠	١١٧	١٢٢	١١٩	١١٠
هـ - الاستعداد للتكنولوجيا	٥٥	٥٨	٨٣	٩٠	٨٠	٨٠	٨٥
و- حجم السوق	٦٧	٦٣	٦٤	٦٤	٦٩	٦٩	٦٩
عوامل الابتكار والتطور (١٠.٠٪)	٣٤	٤٣	٧٩	٩٣	١١٠	١٠٤	٩٧
أ- تطور الأعمال	٤٢	٥٢	٧٦	٨٨	١٠٤	١٠١	٩٨
ب- الابتكار	٣١	٣٧	٨٨	٩٩	١١٠	١٠٤	٩٩

المصدر:

اعداد الباحث تجميع البيانات من خلال التقارير الأتية:

(١) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٧-٢٠١٨، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف ، (٢٠١٧)،ص ٢٩٠.
(٢) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٦-٢٠١٧، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف ، (٢٠١٦)، ص ٣٤٥.
(٣) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٥-٢٠١٦، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف ،(٢٠١٥)، ص ٣٤٨.
(٤) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٤-٢٠١٥، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف ، (٢٠١٤)،ص ٣٦٦.
(٥) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٣-٢٠١٤، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف ، (٢٠١٣)،ص ٣٧٠.
(٦) المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١١-٢٠١٢، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف ، (٢٠١١)، ص ٣٥٠.
(٧) المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٠-٢٠١١، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف ، (٢٠١٠)، ص ٣٢٨.

ويلاحظ أنه عند إلقاء الضوء حول وضع التنافسية العالمية دولة (تونس) وفق تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) يمكن إن نتبين من ذلك **ما يلي:**

١- تراجع المؤشر الرئيسي للمتطلبات الأساسية من ترتيب (٣١) إلى (٨٤) وفق التقارير (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي، وذلك لتراجع مؤشرات (المؤسسات – البنية التحتية – بيئة الاقتصاد الكلي – الصحة والتعليم الأساسى) في إطار تقارير(٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي، ويجدر الإشارة إلى تراجع ترتيب مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي فى تونس متأثرآ بأحداث الربيع العربى حيث تراجع ترتيب المؤشر من ترتيب (٣٨) إلى ترتيب (١٠٩) وفق تقرير التنافسية (٢٠١٠-٢٠١١) ، (٢٠١٧-٢٠١٨)على التوالي .

٢- كما تراجع مؤشر القدرة على الكفاءة من ترتيب (٥٠) إلى الترتيب (٩٩) وذلك وفق تقارير(٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي، وذلك لتراجع مؤشرات (كفاءة سوق العمل – كفاءة سوق السلع – كفاءة سوق العمل – تطوير السوق المالية– الأستعداد للتكنولوجيا– حجم السوق) وذلك وفق تقريري (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٧-٢٠١٨)على التوالي.

٣- تراجع المؤشر الرئيسي عوامل الابتكار والتطور من ترتيب (٣٤) إلى ترتيب (٩٧) وذلك لتراجع مؤشرات الفرعية (مؤشر تطور الأعمال – مؤشر الابتكار) وفق تقارير (٢٠١٠-٢٠١٧)، (٢٠١١-٢٠١٨) على التوالي.

٤- يمكن إن نجمل ما تقدم من سياق في تراجع معظم المؤشرات في تقارير التنافسية العالمية لتونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، في حين استقرت وتقدمت بعض المؤشرات الفرعية في تقرير(٢٠١٧-٢٠١٨) بالمقارنة بتقرير (٢٠١٦-٢٠١٧)، ومنها مؤشر عوامل الابتكار والتطور ومؤشر حجم السوق ومؤشر كفاءة سوق السلع، وقد يرجع ذلك لاستقرار النظم التشريعية عقب أحداث الربيع العربي في تونس.

ثالثاً: نمو صادرات تونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)[١]:

١- تراجعت تونس في مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٥.٨% في عام ٢٠٠٩، إلى ٣٩.٦% في عام ٢٠١٦، وتقدمت تونس في مؤشر الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية من ٧٥.٤% في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٦.٥ % في عام ٢٠١٥، وارتفعت صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات الصناعية من ٤.١% في عام ٢٠٠٩ إلى ٦.٣% في عام ٢٠١٥.

---

(١)البنك الدولي، (٢٠١٧)، تجميع من قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٧، مرجع سابق.

٢- تقدمت تونس في مؤشر نسبة صادرات السلع إلى الدول مرتفعة الدخل كنسبة من الصادرات السلعية من ٧٩.٨ % في عام ٢٠٠٩ إلى ٨١.٦% في عام ٢٠١٦ وقد يرجع ذلك للعلاقات الاقتصادية الجيدة مع الاتحاد الاوروبى.

رابعاً: القيمة المضافة للصناعة فى تونس [١]:

تقدمت تونس في معدل القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠.٣% في عام ٢٠٠٩ إلى٣١.٦% في عام ٢٠١١، ومع تأثير أحداث الربيع العربي بداء التراجع في القيمة المضافة للصناعة في تونس حيث بلغت ٢٩.٣% في عام ٢٠١٤، ثم تراجعت إلى ٢٦.٤ % في عام ٢٠١٦، وهي أقل نسبة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)؛ ومن ثم انعكس ذلك على مؤشر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سنوياً حيث تراجع من ٣% في عام ٢٠٠٩ إلى ٢.٤% في عام ٢٠١١ واستمر التراجع حتى بلغ ٢.٣% في عام ٢٠١٤، وبلغ ٠.٨% في عام ٢٠١٥، وبدأ التحسن التدريجي لمؤشر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سنوياً حيث سجل ١.٢% في عام ٢٠١٦، جدول رقم(٩) بالملحق الإحصائي يوضح مؤشر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سنوياً ومؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

خامساً: سعر الصرف فى تونس [١]:

١- استقر مؤشر سعر الصرف الرسمي (العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي، متوسط فترة) في تونس ٣.٥% في عام ٢٠٠٩، واستقر سعر الصرف الرسمي حتى عام ٢٠١١، حيث بلغ مؤشر سعر الصرف الرسمي ١.٤%، تلى ذلك انخفاض في قيمة العملة الوطنية نتيجة أحداث الربيع العربي، حيث بلغ مؤشر سعر الصرف الرسمي ١.٦ % في عام ٢٠١٢، واستمر تراجع قيمة العملة الوطنية حتى بلغ مؤشر سعر الصرف الرسمي إلى ١.٧% في عام ٢٠١٤، وبلغ مؤشر سعر الصرف الرسمي ٢.١% في عام ٢٠١٦.

٢- ارتفع مؤشر معدل التضخم السنوي أسعار المستهلك (الأسعار التي يدفعها المستهلكون كنسبة سنويا) في تونس من ٣.٥% في عام ٢٠٠٩ إلى ٥.١ % في عام ٢٠١٢، وارتفاع معدل التضخم السنوي حتى بلغ ٥.٨% في عام ٢٠١٣، وتراجع معدل التضخم السنوي إلى ٤.٩ % في عام ٢٠١٤، ٢٠١٥ على الترتيب، وبدأ التحسن التدريجي في السياسة النقدية ينعكس على معدل التضخم السنوي حيث تراجع إلى ٣.٧% في عام ٢٠١٦.

---

(١)البنك الدولي، (٢٠١٧)، تجميع من قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٧، مرجع سابق.

سادساً:ملامح الادخار والاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)[١]:

١- انخفض مؤشر نمو إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في تونس من ٢١.٩% في عام ٢٠٠٩ إلى١٥.٥% في عام ٢٠١١ ومع تأثير أحداث الربيع العربي استمر تراجع مؤشر إجمالي الادخار في تونس حيث بلغ ١٣.٩% في عام ٢٠١٤، وأخيراً بلغ ٩% في عام ٢٠١٦ وعلى الجانب الآخر تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من ٣.٥% في عام ٢٠٠٩ إلى ٠.٩% في عام ٢٠١١، وارتفع إلى ٣.٥% عام ٢٠١٢، تلى ذلك تراجع إلى ١.٧% في عام ٢٠١٦.

٢- أوضح البنك الدولي، مفهوم الدين الخارجي إلى الدخل القومي الإجمالي[٢]، حيث انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ ٢.٣% في عام ٢٠١٣، ٢.١% عام ٢٠١٤على التوالي، مما أدى إلى زيادة الطلب على التمويل الأجنبي وارتفاع الدين الخارجى كنسبة من إجمالي الدخل القومى حيث بلغ ٥٤.٩ % في عام ٢٠٠٩، وارتفع إلى ٥٨.١% في عام ٢٠١٣، وإلى ٦١.١% عام ٢٠١٤،وبلغ ٦٩.٥% في عام ٢٠١٦.

٣- تزامن انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاع الدين الخارجي، وانخفاض الادخار مع تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا من ٣% في عام ٢٠٠٩ إلى ١.٢% في عام ٢٠١٦ خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥).جدول رقم (١٠) بالملحق الإحصائي (أ) [٣].

٤- ويمكن أن نجمل ما سبق في **ما يلى:**

ساهم انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مع عدم قدرة إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الدخل القومي على مواجهة فجوة التمويل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين الخارجى كنسبة من إجمالي الدخل القومى بصورة متزايدة، وانعكس ذلك على انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

---

(١)البنك الدولي، (٢٠١٧)، تجميع من قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٧، مرجع سابق.

(٢)المرجع السابق مباشرة

(٣)أوضح البنك الدولي، مفهوم الدين الخارجي إلى الدخل القومي الإجمالي، هو الدين المستحق لغير المقيمين، ويقصد بالدخل القومي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات، وصافي الإيرادات الأولية (تعويضات الموظفين ودخل الممتلكات) من الخارج.

سابعاً: ارتبطت حوافز دعم تنافسية الصادرات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بتشجيع الاستثمار فى تونس [١]:

ينظم القانون إنشاء المشروعات وتشجيع الاستثمار في تونس، سواء من جانب المستثمر المحلي أو الأجنبي وفق الاستراتيجية العامة للتنمية، وهي تمثل أحد الاطر الرئيسية لدعم مشروعات الصناعات التحويلية بهدف التصدير والنهوض بالتكنولوجيا، ودعم المستثمرين الجدد والمشروعات المتوسطة والصغيرة، واتخذت تونس من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ركيزة أساسية لتنمية مصادر التمويل للمشاريع وتحفيز الصادرات وتوفير فرص العمال في مناخ استثمارى متوازن، وبيئة تنافسية تعتمد على المزايا والإعفاءات والحوافز من خلال المساهمة في تحمل بعض التكاليف وتم بلورة الأولويات في قانون الاستثمار من خلال مزايا عامة نمطية لكافة المشروعات الاستثمارية. كما ترتبط المزايا بتشجيع مشروعات ذات المستوى التكنولوجى المرتفع والمرتبطه بالبحث العلمي، وتشجيع الاستثمار في إنتاج مصادر الطاقة البديلة، كما يمنح إعانة كلية أو جزئية لبرامج التدريب التي من شأنها إدخال تكنولوجيا جديدة أو زيادة الإنتاجية [٢].

تمكنت تونس من تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٢٠ لعام ١٩٩٣ لتحقيق المرونة التي تتوقف على أولويات الدولة من خلال مجموعات من الحوافز وترك المجال مفتوح لمجموعة أخرى من الإعفاءات والمزايا **كالآتى:**

١- **المجموعة الأولى الحوافز النمطية:**

إعفاء ضريبي في حدود ٣٥% من الدخل الصافى أو الربح المعاد استثماره في المشروع، وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة١٠% لمستلزمات الإنتاج مع إيقاف ضريبتى القيمة المضافة والمبيعات على السلع والمعدات المستوردة التي لا يتوفر لها بديل محلي.

٢- **المجموعة الثانية الحوافز الخاصة أو المحددة والمرتبطـــة بالمشروعـــات التي تستهدف التصدير:**

أ- **المشروعات التى تصدر إنتاجها بالكامل:**

(١) إعفاء إجمالي الدخل أو الأرباح الناتجة عن التصدير من الوعاء الضريبي لمدة عشر سنوات مع بدء النشاط التصديري ويصبح الإعفاء ٥% بدءاً من العام الحادي عشر ويستمر لفترة غير محددة.

---

(١) جدول رقم (١٠) بالملحق الإحصائي (أ) تطور مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الدخل القومى، ومؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا، وارصدة الدين الخارجى كنسبة من إجمالي الدخل القومى تونس خلال الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٦).

(٢) سلوى سليمان، وجودة عبد الخالق،(١٩٩٨)، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(٢) إعفاء ضريبي كامل للأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع أو المستخدمة في زيادة رأس المال.

(٣) حرية استيراد السلع الضرورية للإنتاج وإمكانية البيع في السوق المحلي بنسبة لا تتجاوز ٢٠% من إجمالي الإنتاج مع حرية المشروعات في تشغيل العمالة الأجنبيـــة عند الحاجة لخبرتهم.

ب- مشروعات تقوم بتصدير جزء من إنتاجها:

(١) إعفاء السلع الضرورية لنشاط التصدير من وعاء ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ثم يخفض الاقتطاع إلى ٥٠% من الأرباح.

(٢) استرداد الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الخام والسلع نصف المصنعة التي يعاد تصنيعها بغرض إعادة تصديرها أو على الآلات والمعدات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع التصديرية.

(٣) تبسيط الإجراءات الخاصة بالدخول المؤقت وتخزين السلع المستوردة لإعادة التصدير.

جـ- تمنح المشروعات المقامة في مناطق ذات أولوية للدولـــة في ضـــوء أهـــداف التنمية الإقليمية:

(١) حوافز خاصة بالاضافة إلى الحوافز النمطية وتتمثل في حوافز ضريبية وأخرى مالية وردت في قانون الاستثمار ١٢٠عام ١٩٩٣، وتم تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧ المتعلق بتشجيع المبادرة الاقتصادية، كما تنتفع بالحوافز الممنوحة بعنوان التنمية الإقليمية الاستثمارات في القطاعات الصناعية وبعض أنشطة الخدمات وكذلك أنشطة الصناعات التقليدية.

(٢) حوافز منها استقطاع الارباح أو الدخل الصافي من الوعاء الضريبي لمدة عشر سنوات ويصبح الإعفاء بنسبة ٥٠% في العشر سنوات التالية مقابل فترة غير محددة في المشروعات التي يوجه إنتاجها بالكامل لأغراض التصدير وتتمتع بإعفاء ضريبي كامل للارباح التي يعاد استثمارها في المشروع أو لزيادة رأس المال، والحصول على علاوة استثمار قدرها ٨% من إجمالي تكاليف الاستثمار، كما تساهم الدولة في نفقات البنية الأساسية.

٣- المجموعة الثالثة المزايا للمشروعات المرتبطة بتنمية وتشجيع التكنولوجيا والبحث العلمي:

أ- النظام الأول ويتضمن المساعدات المالية:

تتحمل الدولة جانب من تكلفة التطوير التكنولوجى في حدود ٥٠% من تكلفة المستثمر وتتحمل ٥٠% من تكلفة الدراسات الأولوية لاقتناء تصميمات صناعية عالية التقنية، كما تتحمل الدولة ٥٠% من تكاليف تطوير نوعية المنتجات والدراسات الخاصة بزيادة قدرتها التنافسية.

ب- **النظام الثانى يضم مزايا أخرى:**

تتحمل الدولة ٥٠% من نفقات التدريب الذي تقوم بها المنشأة، كما تتحمل ٥٠% من التأمينات الاجتماعية الإجبارية للمشروعات التي تسعى إلى رفع كفاءة استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة ويستمر ذلك لمدة خمس سنوات من بدء الإنتاج.

٤- حوافز السياسة المالية والنقدية [١]:

حوافز السياسة المالية تستهدف الاستثمار الخاص من خلال تخفيض كلاً من الحد الأعلى لضريبة الدخل الشخصي والضريبة على أرباح المنشأت إلى ٢٠% بدلا من ٦٨% و٤٥% على التوالي، كما زاد العائد وأصبح هيكل الضريبة أكثر وضوحا، وألغيت القيود المصرفية بدرجة كبيرة، وتتجه حوافز السياسة النقدية التي تحدد أسعار الفائدة بناءً على قوى السوق وإن كان الهامش بين سعر الإقراض والاقتراض ثابتاً وتتحرك أسعار الفائدة صعوداً وهبوطا وفقاً لمعدل التضخم.

٥- حوافز السياسة التنافسية الموجهة لقطاع البحوث والتطوير:

ركزت تونس على البحث العلمي والتطوير التكنولوجى وترشيد استخدام الطاقة والسعى لتنمية مصادر الطاقة البديلة والمتجددة؛ ومن ثم تم ربط العديد من المزايا والإعفاءات بجهود ونشاط المشروع، **كالاتى [٢]:**

أ- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠% فضلاً عن الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المنشآت والمعدات الرأسمالية المستوردة وغير متوفر بديل محلي لها، والمستخدمة في مجال الطاقة.

ب- حوافز استثمارية للمشروعات المرتبطة باستخدام أو توليد الطاقة المتجددة، حيث تتحمل الدولة ٥٠% من التكاليف الاستثمارية المنفقة.

---

(1) Source:Republic of Tunisia private sector assessment pdate,w.BK,DEC14,2000,P:11.

(٢)دعاء محمد سالمان،(٢٠٠٤)، مدى أثر تعميق السياسات التنافسية على اقتصاديات الدول الشرق أوسطية (دراسة مقارنة للاقتصاد المصرى)، مرجع سابق، ص١٧٤.

ج- حوافز للمشروعات التي تقوم بنشاط البحث والتطوير في حدود ٣٠% من التكاليف وبنسبة ٢٠% من تكاليف شراء المعامل العلمية والمعدات اللازمة لمشروعات البحث العلمي، ويتضمن القانون الإعفاءات والحوافز المرتبطة بالإنفاق على البحوث والتطوير، من خلال الإعفاء الجمركي وإيقاف ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية التي ليس لها بديل محلي.

٦- حوافز السياسة التنافسية السعرية [١]:

أ- أشرف صندوق النقد الدولي على إزالة الرقابة السعرية من خلال برنامج التعديل الهيكلي منذ عام ١٩٩٢، حيث بدأ رفع الرقابة السعرية على نصف سلع التجزئة وفي عام ١٩٩٦ تم تخفيض النسبة إلى ٥% وتم تحرير ٨٧% من أسعار المنتجات من الرقابة السعرية.

ب-كما استلزم برنامج التعديل الهيكلي من صندوق النقد الدولي إلغاء الرسوم الجمركية للواردات وتحرير أكثر من ٨٥% من الواردات من القيود، وأصدرت تونس القانون رقم ٤٩ عام ٢٠٠٢ قانون المنافسة التونسي وتم فية اتباع القواعد الأساسية للمنافسة الخاصة بالاتحاد الاوروبى.

٧- الأهداف الرئيسية لبعض المؤسسات التونسية للنهوض بالصادرات[٢]:

اتخذت تونس من التصدير أولوية أساسية في سياستها التنموية وأعتمدت على ترسيخ ثقافة الإنتاج الموجة للتصدير بهدف تحسين جودة المنتج التونسي في الأسواق الخارجية، وتم تجسيد التوجه في إقرار مجموع من الآليات والهياكل لتوفير البيئة المناسبة الضرورية، وتعتمد على عدد من المنظمات والهيئات بهدف تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير **كالأتى:**

أ- المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار أنشئ عام ١٩٩٧ بغرض تحديد سياسات التصدير في تونس:

(١)رسم الاستراتيجيات في مجال التصدير والاستثمار.

(٢)إقرار التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة، وتقييم ومتابعة نتائج التصدير والاستثمار.

(٣)إقرار الحلول المناسبة للأوضاع التي يواجهها التصدير والاستثمار.

---

(١)دعاء محمد سالمان،(٢٠٠٤)، مدى أثر تعميق السياسات التنافسية على اقتصاديات الدول الشرق أوسطية (دراسة مقارنة للاقتصاد المصرى)، مرجع سابق، ص ص١٧٥-١٧٦.

(٢)أحمد عبد المقصود، (٢٠١٤)، دوردعم الصادرات في تحسين أداء الميزان التجاري المصرى دراسة مقارنة مصر- الصين- تونس، مرجع سابق، ص ص ٧٦-٧٩.

ب- مركز النهوض بالصادرات:

أنشئ بالقانون رقم ٢٣ عام ١٩٧٣، كمؤسسة عامة ذات صفة صناعية تجارية ومستقل ماليا تحت اشراف وزارة التجارة والصناعات التقليدية بهدف رفع مستوى التوسع التجاري وتنمية الصادرات التونسية **كالأتي:**

(١)توفير المعلومات للمصدرين والترويج والدعاية للمنتجات في الأسواق الخارجية.
(٢)دعم الصادرات وتنميتها من خلال المساهمة في تنظيم المشاركة التونسية في المعارض التجارية بالخارج وتشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية لها بالخارج.
(٣)إجراء دراسات الأسواق والأنشطة التجارية لحساب الشركات العامة أو الخاصة المرتبطة بتصدير المنتجات.
(٤)تحليل المشاكل الخاصة والعامة المتعلقة بالتصدير وإعطاء الحلول المناسبة بالتعاون مع المصدرين.
(٥)تعزيز الروابط الوظيفية بين التصدير والأنشطة ذات الارتباط كالإنتاج والتغليف والنقل.

جـ- صندوق النهوض بالصادرات تونس:

أنشئ الصندوق بمقتضى المادة ٨٥ من قانون المالية عام ١٩٨٥، لدعم سياسة مساندة الصادرات لدعم المصدرين للنفاذ إلى الأسواق الخارجية وأسندت مهمة إدارة الصندوق إلى مركز النهوض بالصادرات بهدف دعم عمليات التصدير من خلال دعم الهياكل الداخلية للشركات، ودعم الوسائط والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، كما يهدف إلى دعم القيام بأنشطة ميدانية مثل دراسة الأسواق، والمشاركة الفردية في المعارض والأسواق الخارجية.

٨- برنامج تنمية الصادرات (صندوق إقتحام الأسواق الخارجية):

أنشئ الصندوق عام ٢٠٠٥ من خلال وزارة التجارة والصناعات التقليدية بالتعاون مع البنك الدولي ويهدف لمساندة حوالى ٥٣٣ شركة للنفاذ إلى الأسواق الخارجيّة وتنويع قاعدة المنتجات والسلع المصدرة ودعم قدرات حوالي ٤٣ منظمة وأنشطة اقتصادية من خلال برامج عمل متخصصة لإكسابها المهارة في مجال مساعدة الشركات في النفاذ إلى الأسواق الخارجيّة من خلال دعم الخبرة والاستشارة في مجال التصدير، والدعم الفني للشركات لإعداد خططها التسويقية، وتقديم دعم مالي ٥٣% من تكلفة العمليات الترويجية للشركات و٧٣% للمنظمات والجمعيات المهنية.

ثامناً: أصدرت تونس قانون الاستثمار رقم ٧١ سنة ٢٠١٦ [١]:

يهدف قانون الاستثمار إلى تشجيع إنشاء المشروعات، ولا سيما من خلال زيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية والقدرة التصديرية للاقتصاد الوطني، والتطور التكنولوجي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخلق فرص العمل وتعزيز كفاءة الموارد البشرية، تحقيق تنمية إقليمية متكاملة ومتوازنة بغرض تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل ملامح قانون الاستثمار رقم ٧١ سنة ٢٠١٦ وما أضافة من متغيرات على قانون الاستثمار ١٩٩٣، **فيما يلي:**

أضاف قانون الاستثمار رقم ٧١ سنة ٢٠١٦ محاور جديدة بغرض توفير قواعد النفاذ إلى السوق وتوفير ضمانات للمستثمر وتحديد واجباته وآليات تسوية النزاعات ورسم الإطار المؤسسي للشركات وجهات الاستثمار المختلفة، وتبسيط الإجراءات حيث تم الاقتصار على ٢٥ مادة، في مقابل ٧٥ مادة في قانون الاستثمار ١٩٩٣، وتناول القانون بالتعديل، مهام كل من المجلس الأعلى للاستثمار، وهيئة التونسية للاستثمار، والصندوق التونسي للاستثمار.

ملامح قانون الاستثمار رقم ٧١ سنة ٢٠١٦ كما يلي:

١- يضبط قانون الاستثمار النظام القانوني للاستثمار الذي يقوم به أشخاص طبيعيون أو معنويون، مقيمون أو غير مقيمين في جميع الأنشطة الاقتصادية، ولذلك **عرف ما يلي:**

أ- الاستثمار هو كل توظيف مستدام لأموال يقوم به المستثمر لإنجاز مشروع من شأنه المساهمة في تنمية الاقتصاد التونسي مع تحمل مخاطره ويكون في شكل عمليات استثمار مباشر أو استثمار بالمساهمة.

ب- عملية الاستثمار المباشر هي كل أحداث لمشروع جديد مستقل بذاته بغرض إنتاج سلع أو إسداء خدمات أو كل عملية توسعة أو تجديد تقوم بها مؤسسة قائمة في إطار ذات المشروع من شأنها الرفع من قدرتها الإنتاجية أو التكنولوجية أو التنافسية.

جـ- عملية الاستثمار بالمساهمة هي المساهمة النقدية أو العينية في رأس مال شركات تونسية سواء عند تكوينها أو عند رفع رأس مالها أو مساهمة في رأس مالها.

د- يضبط قانون الاستثمار النفاذ إلى السوق من خلال منح المستثمر حرية في امتلاك العقارات غير الفلاحية واستغلالها لإنجاز عمليات استثمار مباشر، ويمكن لكل مؤسسة انتداب من ذوي الجنسية الأجنبية في حدود ٣٠% من العدد الإجمالي

---

(١)رئاسة الحكومة التونسية، قانون الاستثمارعدد ٧١ لسنة ٢٠١٦ مؤرخ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، قاعدة بيانات بوابة التشريع٢٠١٧/١١/٨، تونس.

http://www.legislation.tn/detailtexte/Loi-num-2016-71-du-30-09-2016-jort-2016-082__2016082000711?shorten=xJO.

للعاملين بالمؤسسة وذلك إلى نهاية السنة الثالثة من تاريخ التكوين القانوني للمؤسسة أو من تاريخ دخولها طور النشاط الفعلي حسب اختيارالمؤسسة، وتخفض هذه النسبة وجوباً إلى ١٠% ابتداءً من السنة الرابعة من هذا التاريخ، وفي كل الحالات، يمكن للمؤسسة انتداب أربعة من ذوي الجنسية الأجنبية، كما يخضع انتداب العمالة الأجنبية إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالتشغيل.

٢- ضمانات المستثمر وواجباته:

أ- يعامل المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية التي يعامل بها المستثمر التونسي عندما يكون في وضعية مماثلة لوضعيته وذلك فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المنصوص عليها بهذا القانون.

ب- حماية أموال المستثمر وحقوق ملكيته الفكرية مضمونة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

جـ- لا يمكن انتزاع أموال المستثمر إلا من أجل المصلحة العمومية وطبقاً للإجراءات القانونية ودون تمييز على أساس الجنسية ومقابل تعويض عادل ومنصف.

د- للمستثمر حرية تحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفق التشريع الجاري به العمل المتعلق بالصرف، وفي الحالات التي يقتضي فيها التحويل إلى الخارج الحصول على ترخيص من البنك المركزي التونسي.

هـ- يتعين على المستثمر احترام التشريع الجاري به العمل المتعلق خاصة بالمنافسة والشفافية والصحة والعمل والضمان الاجتماعي وحماية البيئة وحماية الثروات الطبيعية والضرائب وتوفير كل المعلومات المطلوبة في إطار تطبيق مقتضيات هذا القانون مع ضمان صحة ودقة وشمولية المعلومات التي يقدمها.

٣- حوكمة الاستثمار:

أ- المجلس الأعلى للاستثمار:

يتبع لرئاسة الحكومة "مجلس أعلى للاستثمار" يترأسه رئيس الحكومة، ويتكون من الوزراء الذين لهم صلة بمجال الاستثمار ويحضر مداولاته وجوباً الوزراء المكلفون بالاستثمار والمالية والتشغيل، ويضبط المجلس سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار، ويكلّف خاصة **بما يلي:**

(١) اتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، تقييم سياسة الدولة في مجال الاستثمار في تقرير سنوي ينشر.

(٢) التصديق على استراتيجيات وخطط العمل والميزانيات السنوية للهيئة والصندوق.

(٣) التصديق على التوزيع السنوي للموارد المالية العمومية المخصصة للصندوق وفق أهداف سياسة الدولة في مجال الاستثمار وذلك في إطار إعداد قوانين المالية.

(٤) الإشراف على أعمال الهيئة والصندوق ومراقبتها وتقييمها.

(٥) إقرار الحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية المنصوص عليها بهذا القانون.

ب- الهيئة التونسية للاستثمار:

(١) الهيئة تحت إشراف الوزارة المكلفة بالاستثمار، وتخضع لقواعد التشريع التجاري فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، لا تخضع الهيئة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العامة والحقوق والضمانات الأساسية المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام للمؤسسات العامة ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملكها الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكلياً، وتتكون موارد الهيئة من موارد ميزانية الدولة، والهبات التي تمنح لها من الداخل والخارج، جميع الموارد الأخرى.

(٢) تقترح الهيئة على المجلس السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص، كما تتولى متابعة تنفيذها وتجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار، وتتولى الهيئة النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناءً على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار، وتضبط علاقة الهيئة بالهياكل المعنية بالاستثمار في إطار اتفاقيات إطارية يصادق عليها المجلس الأعلى للاستثمار.

جـ- الصندوق التونسي للاستثمار:

(١) يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية، ويخضع الصندوق لقواعد التشريع التجاري وكذلك لقواعد التصرف فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، ويباشر الصندوق مهامه تحت رقابة هيئة رقابية يترأسها الوزير المكلف بالاستثمار، تتولى ضبط استراتيجية تنمية نشاط الصندوق والسياسة العامة لتدخلاته، ضبط برنامج سنوي لاستثمارات الصندوق، والتصديق على القوائم المالية وتقرير النشاط السنوي للصندوق، وضبط الميزانية التقديرية ومتابعة إنجازها، وضبط عقود البرامج ومتابعة إنجازها، ولا يخضع الصندوق لأحكام القانون عدد ٩ لسنة١٩٨٩المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

(٢) تتكون موارد الصندوق من ميزانية الدولة، القروض والهبات التي تمنح له من الداخل والخارج، جميع الموارد الأخرى الموضوعة على ذمته، ويتولى الصندوق التصرف في موارده المالية وفق برامج تضبط على أساس أولويات التنمية في مجال الاستثمار وتشمل، صرف المنح المنصوص عليها بهذا القانون، الاكتتاب في الصناديق المشتركة في توفير فرص العمل، وصناديق ذات رأس مال تنمية، وصناديق المساعدة على الانطلاق بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتضبط نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمساهمات في رأس المال بمقتضى أمر حكومي.

د- المنح والحوافز:

تسند المنح بعنوان إنجاز عمليات الاستثمار المباشر **كما يلي:**

(١)منحة الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية، بعنوان إنجاز عمليات الاستثمار المباشر في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.

(٢)منحة بعنوان الأداء الاقتصادي في مجال، بغرض تنمية الاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الإنتاجية، واستثمارات البحث والتطوير.

(٣)منحة تطوير القدرة التشغيلية بعنوان تكفل الدولة، والتي تساهم في الضمان الاجتماعي وفي الأجور المدفوعة للتونسيين.

(٤)منحة التنمية اعتماداً على مؤشر التّنمية في بعض الأنشطة بعنوان إنجاز عمليات الاستثمار المباشر، المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية.

(٥) منحة التنمية المستدامة بعنوان استثمارات مقاومة التلوث وحماية البيئة، ويمكن الجمع بين المنح المنصوص عليها بهذا القانون أو في إطار نصوص تشريعية أخرى على ألا يتجاوز مجموعها في كل الحالات ثلث كلفة الاستثمار.

(٦)تنتفع المشاريع ذات الأهمية الوطنية بحوافز طرح الأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات في حدود عشر سنوات، منحة استثمار في حدود ثلث تكلفة الاستثمار بما في ذلك المصاريف الناتجة عن تكلفة البنية الأساسية الداخلية، حيث تساهم الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن البنية الأساسية.

(٧)تخضع المؤسسات المنتفعة بالحوافز المنصوص عليها بهذا القانون إلى متابعة ومراقبة المصالح الإدارية المختصة، ويعتبر التصريح بالاستثمار لاغيا في صورة عدم الشروع في إنجاز الاستثمار خلال سنة من تاريخ الحصول عليه.

(٨)تسحب الحوافز من المنتفعين بها في حالات عدم احترام أحكام هذا القانون أو نصوصه التطبيقية، عدم إنجاز برنامج الاستثمار خلال أربع سنوات من تاريخ التصريح بالاستثمار قابلة للتمديد بصفة استثنائية ولمرة واحدة لمدة أقصاها سنتان.

٤- تسوية النزاعات:

أ- يسوى كل نزاع يطرأ بين الدولة التونسية والمستثمر بمناسبة تأويل أو تطبيق أحكام هذا القانون وفق إجراءات المصالحة إلا إذا تخلى أحد الأطراف كتابيا. وللأطراف حرية الاتفاق على الإجراءات والقواعد التي تحكم المصالحة. وفي غياب ذلك، يطبق نظام المصالحة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وعندما يبرم الأطراف عقد صلح يقوم هذا الصلح مقام القانون بينهم ويوفون به مع تمام الأمانة وفي أقرب الآجال.

ب-عند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر الأجنبي بالمصالحة، يمكن اللجوء إلى التحكيم بمقتضى اتفاقية خاصة بين الطرفين. وعند تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الدولة التونسية والمستثمر التونسي بالمصالحة، وكانت له موضوعيا صبغة دولية، يمكن للأطراف عرضه على التحكيم بمقتضى اتفاقية تحكيم، وفيما عدا ذلك، تختص المحاكم التونسية بالنظر في النزاع.

٣- أحكام انتقالية وختامية:

تدخل أحكام هذا القانون حيز التطبيق ابتداءً من يناير ٢٠١٧، ومع مراعاة أحكام الفصول من ٢٨ إلى ٣٢ من هذا القانون، حيث يلغى العمل بقانون تشجيع الاستثمارات الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٣ باستثناء الفصل ١٤، والفصل ١٦.

تاسعاً: قانون الحوافز الضريبية رقم ٨ سنة ٢٠١٧[1]:

١- تتعلق الحوافز الضريبية الرئيسية التي ينص عليها القانون **بما يلي:**

أ- عمليات التصدير.

ب-الاستثمارات في مناطق التنمية الإقليمية والتنمية الزراعية.

ج-دعم وأنشطة إزالة التلوث.

د- دعم الشركات التي تم إنشاؤها حديثا.

هـ-دعم جميع أنشطة المشروعات الموجهة للتصدير بالكامل.

(1) All rights reserved. PwC refers to the PwC network and/or one or more of its member firms, each of which is a separate legal entity. Please see www.pwc.com/structure for further details,2017, Tunisia Corporate- Tax credits and incentives. http://taxsummaries.pwc.com/ID/Tunisia-Corporate-Tax-credits-and-incentives.

٢ـ يتضمن الإعفاء الضريبي لدعم الصادرات الأتي:

أ- الإعفاء من الضرائب الأخرى غير المباشرة، بما في ذلك الرسوم الجمركية.

ب-الإعفاء من ضريبة التدريب المهني، ورسوم التسجيل.

ج- يمكن للموظفين الأجانب الذين يتم توظيفهم من قبل الشركات المصدرة كلياً إن يستفيدوا من دفع ضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الإيرادات.

د- إعفاء أنشطة مناطق التنمية الإقليمية.

هـ-الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية ذات التأثير المماثل للمعدات المستوردة اللازمة للاستثمار.

و- تعليق العمل بضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك على المعدات المستوردة والضرورية للاستثمار.

ز- إعفاء الشركات التي تم إنشاؤها حديثا ومنحها الحوافز الضريبية.

خلاصة الفصل الثانى

خلص الفصل الثانى إلى ما يلى:

١- تتميز تجربة الصين في استراتجية النمو الموجه للصادرات أنها اعتمدت على محاور الاستهداف الجغرافى والقطاعى وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال مناطق نمو اقتصادي استهدفت التصدير كنموذج للبيئة التنافسية الجاذبه للاستثمار الأجنبي المباشر والناقلة للتكنولوجيا المتقدمة، مع تحفيز الادخار والاستثمار المحلي واعتمدت تنمية القدرة التنافسية في الصين على ركائز منها حجم السوق، حيث انتقلت الصين إلى المكون التكنولوجى ذو القيمة المضافة المرتفعة من خلال آليات اقتصادية متوازنة مرتبطة بقوانين تحقق حرية الاسواق ومكافحة الاحتكار ولامركزية الادارة.

٢- ساهم ارتفاع الادخار في الصين إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وجعل من الادخار بديل تمويلي مناسب في مواجهة تحدي انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم ارتفاع صادرات السلع والخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً؛ مما ساهم في تخفيض التأثير السلبي لانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

٣- انعكست حرية التجارة في الصين وماليزيا على الارتباط القوي لصادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد يمكن القول إن حرية التجارة هي نافذة الصادرات.

٤- اعتمدت ماليزيا على بيئة تنافسية تعتمد على التوازن بين سياسات المتطلبات الأساسية، وسياسات القدرة الكفاءة، وسياسات عوامل الابتكار والتطور بغرض جزب الإستثمار الأجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا المتقدمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات الصناعية ذات مستوى التكنولوجى المرتفعة، وانعكس ذلك على تقدم معظم مؤشرات تقييم التنافسية العالمية فى ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) وحققت مايزيا الترتيب (٢٣) وفق تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨).

٥- واجهت تونس تحديات أحداث الربيع العربي، والتي أدت إلى تراجع الوضع التنافسي من ترتيب (٣٢) إلى (٩٥) وفق تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨)على التوالي، وارتفع معها عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى من ٢.٧% في عام ٢٠٠٩ إلى ٧.٢% في عام ٢٠١١، واستمر التراجع إلى ١٠.٨% في اعوام ٢٠١٦ ، كما تراجع مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً من ٣% في عام ٢٠٠٩ إلى ٢.٤% في عام ٢٠١١ واستمر التراجع إلى ١.٢% في عام ٢٠١٦.

٦- دعمت الدول (الصين – ماليزيا – تونس) البيئة التنافسية فى دولهم بتشريعات يتوفر فيها حوافز للمستثمر المحلي والأجنبي، لتحقيق ضمان تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، واتاحة حق الملكية للاجانب وحرية حركة الارباح للشركات الأجنبية، بغرض تنامي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم الأليات تطوير السياسات المالية بغرض نمو القدرة تنافسية للصادرات وذلك من خلال التطور التكنولوجي، والاصلاح فى السياسات النقدية بما يحقق مرونة سعر الصرف .

الفصل الثالث

تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية ضمن إطار الوضع التنافسي في مصر

الفصل الثالث

تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية ضمن إطار الوضع التنافسي في مصر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة الوضع التنافسي مقارنة مصر مع (الصين– ماليزيا – تونس)، حيث نستوضح أهمية المزج بين محاور سياسات المتطلبات الأساسية والقدرة على الكفاءة وعوامل الابتكار والتطوير التي تمثل محاور رئيسية في تقييم التنافسية العالمية والمؤثرة في البيئة التنافسية وعلى سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية في مصر.

كما يتناول تأثير السياسات التنافسية الإنفاق على البحث والتطوير على صادرات الصناعات التحويلية، ويتناول تحليل سياسات الابتكار، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية على الصادرات السلعية المصرية.

كما يتناول تقييم أثر سياسة الخفض التنافسي لسعر الصرف على صادرات الصناعات التحويلية في مصر.

يتكون الفصل الثالث من ثلاث مباحث كالأتى:

المبحث الأول: الوضع التنافسي في مصر مقارنة مع (الصين- ماليزيا - تونس) .

المبحث الثانى: تأثير الإنفاق على البحث والتطوير وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة على الصادرات السلعية.

المبحث الثالث: تأثير السياسات التنافسية (الخفض التنافسي لسعر الصرف- فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار) على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

المبحث الأول

الوضع التنافسي في مصر مقارنة مع (الصين- ماليزيا - تونس)

المبحث الأول

الوضع التنافسي في مصر مقارنة مع (الصين- ماليزيا - تونس)

يرتبط الوضع التنافسي بسياسات تنافسية تتكامل وتؤثر في البيئة التنافسية، كما تعتبر المؤشرات التنافسية انعكاس لملامح رئيسية لسياسات ذات ارتباط مع سياسات دعم تنافسية الصادرات في قطاع الصناعات التحويلية في مصر؛ من ثم يتناول هذا المبحث تحليل بعض ركائز تقييم التنافسية العالمية بالمقارنة بين (مصر – الصين– ماليزيا– تونس) وهو يعد استكمالآ لتحليل تقييم التنافسية العالمية بالفصل الثانى، كما يتناول مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بين دول المقارنة.

أولاً: الوضع التنافسي في مصر طبقاً لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧- ٢٠١٨)[(١)]:

أوضح تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧–٢٠١٨)، والذي يعكس تقييم مؤشرات التنافسية في عام ٢٠١٦ **ما يلى:** بلغ عدد السكان في مصر ٩٠.٢ مليون نسمة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٣٢.٣ مليار دولار، بحيث سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٣٦٨٤.٦ دولار، وحقق الناتج المحلي الإجمالي (بمكافئ القوة الشرائية) نصيب وحصة من إجمالي الناتج العالمي تصل إلى ٠.٩٥%.

تراجع الوضع التنافسى في مصر وأنعكس على تقييم التنافسية العالمية من الترتيب (٨١) إلى الترتيب (١٠٠) وفق تقريرى (٢٠١٠–٢٠١١)، (٢٠١٧–٢٠١٨) ، ويمثل عام ٢٠١٦ بداية تحسن نسبي لمؤشرات التنافسية العالمية في مصر مقارنة بالتقييم فى عام ٢٠١٣ والذى يعد أكبر تراجع فى ترتيب تقييم التنافسية خلال الفترة ، بداء معها فى تحسن نسبى أستقر فى عام ٢٠١٥ واستمر تقدم تقييم التنافسية لمصر فى عام ٢٠١٦، ولكن مازال ترتيب التنافسية في عام ٢٠٠٩ هو أفضل وضع تنافسي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٦)، ويلاحظ أنه عند إلقاء الضوء حول وضع التنافسية العالمية فى مصر وفق تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠–٢٠١١) وحتى (٢٠١٧–٢٠١٨) يمكن إن نتبين من ذلك **ما يلى:**

١- **تراجع ترتيب مؤشر المتطلبات الأساسية** من الترتيب (٨٩) إلى الترتيب (١٠٦) وفق تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠–٢٠١١) وحتى (٢٠١٧–٢٠١٨)، والوضع التنافسي للمتطلبات الأساسية عام ٢٠٠٩ هو أفضل ترتيب خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٦)، ويلاحظ تقدم بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر المتطلبات الأساسية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

ومنها مؤشرات (المؤسسات – البنية التحتية – الصحه والتعليم الأساسي)، كما تقدم مؤشر بيئـة الاقتصـاد الكلـي مـن الترتيـب (١٤١) إلـى الترتيـب (١٣٢) وفـق تقريـري (٢٠١٤-٢٠١٥)،(٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب.

جـدول رقـم (٣/١) تقيـيم التنافسـية العالميـة (مصـر) طبقـآ لتقـارير التنافسـية العالميـة (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

مؤشر التنافسية العالمية		تقييم التنافسية العالمية دولة (مصر)							
		ترتيب ٢٠١٠-٢٠١١ من اجمالي ١٣٩ دولة	ترتيب ٢٠١١-٢٠١٢ من اجمالي ١٤٢ دولة	ترتيب ٢٠١٢-٢٠١٣ من اجمالي ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٣-٢٠١٤ من اجمالي ١٤٨ دولة	ترتيب ٢٠١٤-٢٠١٥ من اجمالي ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٥-٢٠١٦ من اجمالي ١٤٠ دولة	ترتيب ٢٠١٦-٢٠١٧ من اجمالي ١٣٨ دولة	ترتيب ٢٠١٧-٢٠١٨ من اجمالي ١٣٧ دولة
تقييم ترتيب مصر الاجمالى		٨١	٩٤	١٠٧	١١٨	١١٩	١١٦	١١٥	١٠٠
١	المتطلبات الأساسية (٤٠%)	٨٩	٩٩	١١٠	١١٨	١٢١	١١٥	١١٧	١٠٦
	أ- المؤسسات	٥٧	٧٤	٩٦	١١٧	١٠٠	٨٧	٨٧	٦٤
	ب- البنية التحتية	٦٤	٧٥	٨٣	٩٨	١٠٠	٩١	٩٦	٧١
	جـ بيئة الاقتصاد الكلي	١٢٩	١٣٢	١٣٨	١٤٠	١٤١	١٣٧	١٣٤	١٣٢
	د- الصحة والتعليم الأساسي	٩١	٩٦	٩٤	١٠٠	٩٧	٩٦	٨٩	٨٧
٢	القدرة على الكفاءة (٥٠ ٪)	٨٢	٩٤	١٠١	١٠٩	١٠٦	١٠٠	١٠٠	٨٧
	أ- التعليم العالي والتدريب	٩٧	١٠٧	١٠٩	١١٨	١١١	١١١	١١٢	١٠٠
	ب - كفاءة سوق السلع	٩٠	١١٨	١٢٥	١١٩	١١٨	١١٥	١١٢	٩٠
	جـ كفاءة سوق العمل	١٣٣	١٤١	١٤٢	١٤٦	١٤٠	١٣٧	١٣٥	١٣٤
	د- تطوير السوق المالية	٨٢	٩٢	١٠٢	١١٩	١٢٥	١١٩	١١١	٧٧
	هـ - الاستعداد للتكنولوجيا	٨٧	٩٥	٩١	١٠٠	٩٥	٩٨	٩٩	٩٤
	و- حجم السوق	٢٦	٢٧	٢٩	٢٩	٢٩	٢٤	٢٥	٢٥
٣	عوامل الابتكار والتطور	٦٨	٨٦	٩٦	١٠٤	١١٣	١١٣	١١١	١٠١
	أ- تطور الأعمال	٦٣	٧٢	٨٣	٨٤	٩٥	٨٩	٨٥	٨٤
	ب- الابتكار	٨٣	١٠٣	١٠٩	١٢٠	١٢٤	١٢٠	١٢٢	١٠٩

المصدر:
الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال التقارير الأتية:

(١) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٧-٢٠١٨، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٧)،ص١١٠.
(٢) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٦-٢٠١٧، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٦)،ص١٦٩.
(٣) المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٥-٢٠١٦، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٥)، ص ١٦٠.
(٤) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٤-٢٠١٥، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٤)،ص ١٧٢.
(٥) المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٣-٢٠١٤، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف،(٢٠١٣)، ص ١٧٦.
(٦) المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٢-٢٠١٣، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٢)، ص ١٥٧.
(٧) المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١١-٢٠١٢، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١١)،ص١٦٨.
(٨) المنتدى الاقتصادي العالمي ،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٠-٢٠١١، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٠)، ص١٤٨.

٢- **تراجع ترتيب مؤشر القدرة على الكفاءة** من الترتيب (٨٢) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (٨٧) في عام ٢٠١٦، وهو بذلك يعكس وضعاً تنافسياً أفضل من الترتيب (١٠٦) في عام ٢٠١٣، وقد تلاحظ تباين تقييم المؤشرات الفرعية حيث تقدم مؤشرات (تطوير السوق المالية – حجم السوق)، وتحرك نحو الاستقرار فى الترتيب مؤشرات (كفاءة سوق السلع– كفاءة سوق العمل)، بينما تراجع مؤشرات (التعليم العالي والتدريب– الاستعداد للتكنولوجيا) والوضع التنافسي **لمؤشر القدرة على الكفاءة** في عام ٢٠٠٩ الأفضل خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٦)، ويلاحظ عند إلقاء الضوء حول مؤشر كفاءة سوق السلع فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٦) يمكن إن نتبين من ذلك **ما يلي**[(١)]:

جدول (٣/٢) ركائز مؤشر كفاءة سوق السلع فى مصر طبقآ لتقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٧-٢٠١٨) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

المؤشر الاقتصادى		مؤشر كفاءة سوق السلع فى مصر							
		ترتيب ٢٠١٠-٢٠١١ من اجمالي ١٣٩ دولة	ترتيب ٢٠١١-٢٠١٢ من اجمالي ١٤٢ دولة	ترتيب ٢٠١٢-٢٠١٣ من اجمالي ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٣-٢٠١٤ من اجمالي ١٤٨ دولة	ترتيب ٢٠١٤-٢٠١٥ من اجمالي ١٤٤ دولة	ترتيب ٢٠١٥-٢٠١٦ من اجمالي ١٤٠ دولة	ترتيب ٢٠١٦-٢٠١٧ من اجمالي ١٣٨ دولة	ترتيب ٢٠١٧-٢٠١٨ من اجمالي ١٣٧ دولة
مؤشر القدرة على الكفاءة		٨٢	٩٤	١٠١	١٠٩	١٠٦	١٠٠	١٠٠	٩٠
كفاءة سوق السلع		٩٠	١١٨	١٢٥	١١٩	١١٨	١١٥	١١٢	٩٠
١	**شدة المنافسة المحلية**	٩١	١١٤	١٢١	١٣١	١٣٣	١٢٨	١٢٧	٨٨
٢	**مدى الهيمنة على السوق**	٩٥	١٢١	١١٨	١٠٩	١٢٣	٩٩	١٠٣	٥١
٣	**فعالية سياسة مكافحة الاحتكار**	١٠٦	١٢٤	١٣٣	١٣٢	١١١	٩٢	٧٨	١١٥
٤	**مدى تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار**	٧٥	٦٤	٨٧	٨٥	٧٩	٩٠	٨٤	٦٣
٥	**إجمالي سعر الضريبة**	٧٨	٨٣	٨٧	٩٢	٩٠	٩٨	٩٦	٩٢
٦	**إجراءات رقم لبدء الأعمال التجارية**	٣٤	٣٤	٧٤	٤٧	٧٨	٧٦	٧٦	١٨
٧	**رقم أيام لبدء الأعمال التجارية**	٢١	٢١	٢٥	٢٥	٣٩	٤٢	٤٨	٣٥
٨	**تكاليف السياسات الزراعية**	٨٤	١٢٩	١٢٦	١١٩	١٢٣	١٢٩	١٣٠	٨٨
٩	**انتشار الحواجز غير الجمركية**	١١٤	١٠٤	١٢٤	١٣٦	١٢١	١٠٥	١٠٠	٨٥
١٠	**التعريفات التجارية**	١٢٣	١٣٢	١٣٣	١٤٣	١٣٦	١٣٢	١٢٦	١٣١
١١	**انتشار الملكية الأجنبية**	١٠٠	١١٢	١١٢	١٢٤	١٢٦	١٢٥	١٢٥	١١٦
١٢	**تأثير الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر**	٧٥	٩٨	١١٠	١٢٢	١٢٤	١١٣	١١٤	١٢٦
١٣	**عبء الإجراءات الجمركية**	٥٠	٧٥	٩٠	٨٩	٨١	٨٠	٨٠	٨١
١٤	**الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي**	---	١١٣	١١٦	١٠٩	١٢٤	١١٩	١٢٠	١٢٠
١٥	**درجة من اتجاه العملاء**	٦٣	٧٥	٨٦	٤٤	٣٦	٤٦	٥٥	٧٢
١٦	**تطور المشتري**	١٢٦	١٣٣	١٢٦	١٢٤	١٣١	١٢١	١١٦	٩١

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

تلاحظ تباين تقييم المؤشرات الفرعية لمؤشر كفاءة سوق السلع وتحركها نحو الاستقرار فى الترتيب مؤشرات ومن المؤشرات الفرعية التى حققت تقدم منها (شدة المنافسة المحلية- مدى الهيمنة على السوق - مدى تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار- إجراءات بدء الأعمال التجارية- انتشار الحواجز غير الجمركية)، وفى المقابل تراجع ترتيب بعض المؤشرات الفرعية منها(فعالية سياسة مكافحة الاحتكار- إجمالي سعر الضريبة- انتشار الملكية الأجنبية- تأثير الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر- عبء الإجراءات الجمركية) وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٣- **تراجع ترتيب مؤشر عوامل الابتكار والتطور** من الترتيب (٦٨) إلى الترتيب (١٠١) في عام ٢٠١٦، والمؤشرات الفرعية تعكس تراجع مؤشر (تطور الأعمال – الابتكار)، ويعتبر ترتيب المؤشر في عام ٢٠٠٩ هو أفضل وضع تنافسي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٤- **نستوضح مما سبق ما يلى:**

أهمية المزج بين ركائز سياسات القدرة على الكفاءة بمحاورها (سياسات كفاءة سوق السلع وسوق العمل، وتطور السوق المالية، والاستعداد للتكنولوجيا، وسياسات حجم السوق)، وذلك من خلال إطار يتكامل فيه سياسات المتطلبات الأساسية وعوامل الابتكار والتطور، مع التركيز على بيئة الاقتصاد الكلي التي تؤثر في البيئة التنافسية في اطارها العام.

ثانيآ: مقارنة الوضع التنافسي (مصر- تونس- الصين- ماليزيا) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) [1] كما يلى:

تراجع ترتيب مصر في التقييم الإجمالي للتنافسية العالمية بالمقارنة مع دول المقارنة (الصين- ماليزيا- تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ويلاحظ أنه عند إلقاء الضوء حول الوضع التنافسية لدول المقارنة من خلال الجداول (٢/١ -٢/٢ -٢/٣ - ٣/١) يمكن إن نتبين من ذلك **ما يلى:**

حققت مصر في التقييم الإجمالي للتنافسية العالمية في عام ٢٠٠٩ ترتيب (٨١)، وفي المقابل تونس (٣٢) والصين (٢٧) وماليزيا (٢٦) وفق تقرير (٢٠١٠-٢٠١١) على الترتيب، واستمر تراجع تقييم المؤشر حتى استقر في عام ٢٠١٣، حيث ترتيب مصر (١١٩) وفي المقابل ترتيب تونس (٨٧) والصين (٢٨) وماليزيا (٢٠) وفق تقرير (٢٠١٤-٢٠١٥) على الترتيب، **ثم تقدم** ترتيب مصر في التقييم الإجمالي للتنافسية العالمية في عام ٢٠١٦ إلى الترتيب (١٠٠)، وفي المقابل تونس (٩٥) والصين (٢٧) وماليزيا (٢٣) وفق تقرير (٢٠١٧- ٢٠١٨) على الترتيب.

---

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

وتلاحظ عند تحليل بعض المؤشرات فرعية لدول المقارنة مايلى:

١- مؤشر المتطلبات الأساسية

أ- **مؤشر المؤسسات:**

أنعكس استكمال المؤسسات التشريعية فى مصر وتونس على ترتيب مؤشر المؤسسات حتى حقق الترتيب مصر (٦٤) وفي المقابل تونس (٨٠) والصين (٤١) وماليزيا (٢٧) وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب، ويعد ترتيب مصر وتونس في تقييم مؤشر المؤسسات عام ٢٠١٦ جعلهما في وضع تنافسي أفضل من عام ٢٠١٣؛ وتعتلي الصين وماليزيا بترتيبهما المتقدم ترتيب دول المقارنة عام ٢٠١٦.

ب- **مؤشر بيئة الاقتصاد الكلى**:

حققت مصر في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي عام ٢٠٠٩ ترتيب متراجع عن كل دول المقارنة وفق تقرير (٢٠١٠-٢٠١١)، واستمر التراجع فى ترتيب المؤشر رغم تحركة نسبياً فى عام ٢٠١٦ حيث تقدم ترتيب المؤشر بالنسبة لمصر إلى الترتيب (١٣٢) وفي المقابل ترتيب تونس (١٠٩) والصين (١٧) وماليزيا (٣٤) وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب، ويجدر الإشارة إلى المؤشرات الفرعية لبيئة الاقتصاد الكلي في عام ٢٠١٦ وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨) حيث تراجع ترتيب جميع المؤشرات الفرعية لبيئة الاقتصاد الكلي في مصر وتونس مقابل دول المقارنة، ويرجع تقدم الصين على ماليزيا إلى مؤشر المدخرات الوطنية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث احتلت الصين الترتيب (٢) وماليزيا (٣١) وفي المقابل مصر (١٢٢) وتونس (١٠٩)، كما تقدم ترتيب الصين في مؤشر الدين الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شغلت الصين المرتبه (٦٣) وماليزيا (٨١) وفي المقابل مصر (١٢١) وتونس (٨٧) وذلك وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب.

٢- مؤشر القدرة على الكفاءة:

حققت مصر في مؤشر القدرة على الكفاءة عام ٢٠٠٩ ترتيب متراجع عن كل دول المقارنة وفق تقرير (٢٠١٠-٢٠١١)، واستمر ذلك الوضع التنافسى حتى عام ٢٠١٦ حيث حقق ترتيب المؤشر بالنسبة لمصر تقدم إلى الترتيب (٨٧) وتقدمت تونس إلى (٩٩) وتقدم ترتيب الصين إلى (٢٨) واستقر ترتيب ماليزيا (٢٤) وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨)، وأدى تقدم ترتيب مصر في تقييم مؤشر القدرة على الكفاءة في عام ٢٠١٦ إلى تقدم التقييم الإجمالي للتنافسية العالمية فى مصر وحقق الترتيب (١٠٠) عام ٢٠١٦ بينما كان ترتيبها (١١٦) في عام ٢٠١٣، ومازالت تونس في وضع تنافسي دون ترتيبها عام ٢٠١٣؛ من ثم تعتلي الصين وماليزيا بترتيبهما المتقدم على ترتيب دول المقارنة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

تحليل بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على الكفاءة **منها:**

أ- مؤشر حجم السوق:

حققت مصر في مؤشر حجم السوق عام ٢٠٠٩ ترتيب متقدم على تونس ومتراجع عن الصين وماليزيا وفق تقرير (٢٠١٠-٢٠١١)، واستمر تقدم ترتيب مصر حتى حقق المؤشر فى عام ٢٠١٦ الترتيب مصر (٢٥) وفي المقابل تونس (٦٩) والصين (١) وماليزيا (٢٤) وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب؛ من ثم تعتلي الصين وماليزيا بترتيبهما دول المقارنة وتتنافس مصر وماليزيا في حجم السوق حيث ترتيب مصر (٢٥) وماليزيا (٢٤) في عام ٢٠١٦، ويجدر الإشارة إلى المؤشرات الفرعية لحجم السوق فى عام ٢٠١٦ وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨)، حيث تقدم ترتيب مصر مقابل تونس فى مؤشرات (حجم السوق المحلي – حجم السوق الأجنبي – الناتج المحلي الإجمالي (بمكافئ القوى الشرائية) ومازال ترتيب مصر متراجع فى تلك المؤشرات عن الصين وماليزيا كما تراجع ترتيب مصر فى مؤشر الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن جميع دول المقارنة .

ب- مؤشر كفاءة سوق السلع:

حققت مصر في مؤشر كفاءة سوق السلع عام ٢٠٠٩ ترتيب متراجع عن دول المقارنة وفق تقرير (٢٠١٠-٢٠١١)، واستمر تراجع تقييم المؤشر وبداء تقدم المؤشر فى عام ٢٠١٦ إلى الترتيب (٩٠) وفي المقابل ترتيب تونس (١١٢) والصين (٤٦) وماليزيا (٢٠) وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب، ويجدر الإشارة إلى تميز ماليزيا فى سياسات تمثل ركائز سوق السلع حيث تقدم ترتيب ماليزيا على الصين في فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار كما نجحت ماليزيا في سياسات تخفيض انتشار الحواجز غير الجمركية وحقق الإطار التشريعى في ماليزيا ميزة انتشار الملكية للمستثمر الأجنبي؛ وتعتلي ماليزيا والصين بترتيبهما المتقدم ترتيب دول المقارنة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) [١].

٣- مؤشر عوامل الابتكار والتطور:

حققت مصر في مؤشر عوامل الابتكار والتطور عام ٢٠٠٩ ترتيب متراجع عن كل دول المقارنة وفق تقرير (٢٠١٠-٢٠١١)، واستمر ترتيب مصر للمؤشر متراجع عن دول المقارنة حتى عام ٢٠١٦، حيث حققت مصر الترتيب (١٠١) وفي المقابل ترتيب تونس (٩٧) والصين (٢٩) وماليزيا (٢١) وفق تقرير (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب؛ من ثم تعتلي ماليزيا بترتيبها المتقدم في مؤشر عوامل الابتكار جميع دول المقارنة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

---

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه.

ثالثاً:ملامح حول تصنيف مصر في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)[١]:

وفقاً لتقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، تراجع مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالنسبة لمصر من الترتيب (١٠٦) إلى الترتيب (١٢٢) وذلك وفق تقريرى (٢٠١٠) ، (٢٠١٧) على الترتيب، وفى عام ٢٠١٦ حققت مصر في المؤشر الترتيب (١٢٢) وفي المقابل احتل ترتيب تونس (٧٧) والصين (٧٨) وماليزيا (٢٣) على الترتيب، من ثم تسبق ماليزيا ترتيب كل من الصين وتونس ومصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام ٢٠١٦، ويمثل عام ٢٠٠٩ أفضل ترتيب لتقييم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

ويلاحظ أنه عند إلقاء الضوء حول تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لدول المقارنة (مصر – الصين – ماليزيا – تونس) يمكن إن نتبين **ما يلي:**

١- تراجع **ترتيب مصر في مؤشر بدء النشاط التجاري** من الترتيب (٢٤) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (٣٩) وفى المقابل ترتيب تونس (١٠٣) والصين (١٢٧) وماليزيا (١١٢)، وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم يتقدم ترتيب مصر على تونس والصين وماليزيا في **مؤشر بدء النشاط التجاري** عام ٢٠١٦، ومازال ترتيب المؤشر (٢١) في عام ٢٠١١ هو أفضل ترتيب للمؤشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٢- تقدم ترتيب مصر في **مؤشر استخراج تراخيص البناء** من الترتيب (١٥٦) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (٦٤) وفى المقابل ترتيب تونس (٥٩) والصين (١٧٧) وماليزيا (١٣) وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب، وهو أفضل ترتيب للمؤشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، من ثم يتقدم ترتيب مصر على الصين وهو متراجع عن تونس وماليزيا، وتعتلي ماليزيا ترتيب كل من الصين وتونس ومصر في مؤشر استخراج تراخيص البناء عام ٢٠١٦.

٣- تراجع ترتيب مصر في مؤشر تسجيل الملكية من الترتيب (٨٧) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (١٠٩) وفى المقابل ترتيب تونس (٩٢) والصين (٤٢) وماليزيا (٤٠) وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم تراجع ترتيب مصر مقابل ترتيب تونس والصين وماليزيا في مؤشر تسجيل الملكية عام ٢٠١٦، ويعتبر ترتيب (٨٤) في عام ٢٠١٤ هو أفضل ترتيب للمؤشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

---

(١)البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، اعداد متفرقه خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) .

٤- تراجع ترتيب مصر في مؤشر الحصول على الائتمان من الترتيب (٧١) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (٨٢) وفى المقابل تونس (١٠١) والصين (٦٢) وماليزيا (٢٠)، وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم يعد تقدم في ترتيب مصر على تونس، وتعتلي ماليزيا ترتيب كل من مصر، وتونس، والصين في مؤشر الحصول على الائتمان في عام ٢٠١٦ ويعد ترتيب مؤشر الحصول على الائتمان في عام ٢٠٠٩ هو الأفضل خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٥- تراجع ترتيب مصر في **مؤشر حماية المستثمرين من** الترتيب (٧٣) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (١١٤) في عام ٢٠١٦ وهو يعكس تحسناً عن الترتيب (١٣٥) في عام ٢٠١٥ وفى مقابل ترتيب مصر (١١٤)، ترتيب تونس (١١٨) والصين (١٢٣) وماليزيا (٣) وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم يتقدم ترتيب مصر في المؤشر على ترتيب تونس، والصين، ومازالت ماليزيا تتقدم على ترتيب مصر وتونس والصين في **مؤشر حماية المستثمرين** عام ٢٠١٦، ويعتبر ترتيب مصر في مؤشر حماية المستثمرين عام ٢٠٠٩ هو الأفضل خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٦- تراجع **ترتيب مصر في مؤشر دفع الضرائب** من الترتيب (١٤٠) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (١٦٢) وفى المقابل ترتيب تونس (١٠٦) والصين (١٣١) وماليزيا (٦١)، في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم تراجع ترتيب مصر على ترتيب تونس وماليزيا والصين، واعتلت ماليزيا ترتيب دول المقارنة في **مؤشر دفع الضرائب** عام ٢٠١٦، ويعتبر ترتيب عام ٢٠٠٩ الأفضل للمؤشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٧- تقدم ترتيب مصر في مؤشر **تنفيذ العقود** من الترتيب (١٤٨) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (١٦٢) وفى المقابل ترتيب تونس (٧٦) والصين (٥) وماليزيا (٤٢)، وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم تراجع ترتيب مصر على ترتيب تونس وماليزيا والصين، واعتلت الصين ترتيب دول المقارنة في مؤشر تنفيذ العقود عام ٢٠١٦، ويعتبر ترتيب عام ٢٠١٤ هو أفضل ترتيب للمؤشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٨- تراجع **ترتيب مصر في مؤشر التجارة عبر الحدود** من الترتيب (٢٩) فى عام ٢٠٠٩ إلى الترتيب (١٦٨) وفى مقابل ترتيب تونس (٩٢) والصين (٩٦) وماليزيا (٦٠) وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم يتراجع ترتيب مصر عن تونس والصين كما تعتلي ماليزيا ترتيب دول المقارنة في **مؤشر التجارة عبر الحدود** عام

٢٠١٦، ومـازال ترتيـب عـام ٢٠٠٩ هـو أفضـل ترتيـب للمؤشـر فـي مصـر خـلال الفتـرة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٩- تقدم **ترتيب مصر في مؤشر تسوية النشاط التجاري** من الترتيب (١٣٢) فى عام ٢٠٠٩ إلى (١٠٩) في عام ٢٠١٦ هو الأفضل للمؤشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦). وفى مقابل ترتيب مصر (١٠٩)، ترتيب تونس (٥٨) والصين (٥٣) وماليزيا (٤٦)، وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب؛ من ثم تراجع ترتيب مصر على ترتيب تونس وماليزيا والصين، واعتلت ماليزيا ترتيب دول المقارنة في مؤشر تسوية النشاط التجاري في عام ٢٠١٦.

نستوضح مما سبق:

شهدت الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) أحداث الربيع العربي، وتصدر المشهد تغيرات سياسية رئيسية ويمثل عام ٢٠١٦، بداية تحسن لمعظم مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ومن ملامح بيئة الأعمال في مصر حققت بعض المؤشرات استقرار وتقدم وفق تقرير ٢٠١٧ والمؤشرات منها (تسجيل الملكية- بدء النشاط التجاري- استخراج تراخيص البناء- حماية المستثمرين- تسوية النشاط التجاري)، بينما تراجع مؤشرات منها (تنفيذ العقود- التجارة عبر الحدود- دفع الضرائب- الحصول على الائتمان)، وحققت بعض المؤشرات ترتيب تنافسي حيث اعتلى ترتيب مصر ترتيب تونس والصين في مؤشر بدء النشاط التجاري، وكذلك تقدمت مصر على الصين في ترتيب مؤشر استخراج تراخيص البناء وفق تقرير ٢٠١٧.

١٠- كما أوضحت إحدى الدراسات حول تطور بيئة الأعمال في مصر، حول المعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في مصر، وهى معوقات مؤسسية وإجرائية منها تعقد الإجراءات (الحصول على التراخيص- تسجيل الملكية)، وتعدد الجهات المسئولة عن إصدار التراخيص، ومعوقات تتعلق بفض وتسوية المنازعات ومنها طول مدة التقاضي أمام المحاكم، طول وتعقد إجراءات تنفيذ الأحكام، ضعف اللجوء إلى وسائل بديلة للوساطة وفض المنازعات، ومعوقات تتعلق بعملية صنع القرار منها الضرائب والحوافز وقوانين العمل، والتأمينات.

كما أشار إلى الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها وتؤثر على مناخ الأعمال في مصر **كالأتى** [(١)]:

أ- الإصلاحـات الاقتصاديـة (سعر الصرف- الإصلاحات الضريبية والجمركية- النظام المصرفى).

(١)خالد أمين، تطور بيئة الأعمال في مصر، معهد التخطيط القومى، (٢٠١٧)، ص٢.

ب- حزمة القوانين الجديدة وعلى رأسها قوانين الاستثمار والعمل والتأمينات الاجتماعية، وقد وضع قانون الاستثمار الإطار المؤسسي للاستثمار وحدد الجهات المسئولة عن وضع ومتابعة سياسات الاستثمار وتقديم الخدمات الجهات المسئولة عن وضع ومتابعة سياسات الاستثمار وتقديم الخدمات وهى(المجلس الأعلى للاستثمار- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة- مركز خدمات المستثمرين- مكاتب الاعتماد- لجنة التظلمات- اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار- اللجنة الوزارية لتسوية منازعات العقود- المركز المصري للتحكيم والوساطة).

جـ- وجود خارطة طريق متوسطة المدى للإصلاحات.

د- جهود الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

هـ- الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

و- طمأنة رجال الأعمال من قبل القيادة السياسية.

ز- إلزام كافة الجهات الحكومية بتنفيذ قرارات لجنة التسويات الوزارية.

١٢- كما أوضحت إحدى الدراسات حول مناخ الأعمال في تونس لسنة ٢٠١٦[١]، تقييم مناخ الأعمال من خلال المسح السنوي لمناخ الأعمال لسنة ٢٠١٦ في تونس، والذي يعكس انطباعات أصحاب المؤسسات حول الإطار التشريعي والمؤسسي الذي يعتبر أحد ركائز بيئة الأعمال والتي ترتكز على محاور منها البنية التحتية، الإطار الاقتصادي والتشريعي، التمويل البنكي، الضرائب، والأعباء الاجتماعية، الممارسات في السوق، الموارد البشرية، الوضع السياسي والوضع الاجتماعي.

ويعد من نتائج المسح السنوي لمناخ الأعمال لسنة ٢٠١٦ في تونس، تراجع نسبة الرضاء لدى أصحاب المؤسسات حول مناخ الأعمال الذي ينشطون في إطاره. وتتمثل المجالات التي كانت وراء تدهور مؤشر مناخ الأعمال في تونس هي التمويل البنكي، الإجراءات الإدارية والنظم القضائي، الفساد، الإطار الاقتصادي والتشريعي، والضرائب، والموارد البشرية، والبنية التحتية. في حين اتسم الوضع الأمني وكذلك المناخ الاجتماعي والمناخ السياسي بتحسن نسبي من حيث وجهة نظر أصحاب المؤسسات وحافظ المؤشر الخاص بمجال الممارسات في السوق على نفس المستوى. ولايزال الوضع السياسي يؤثر سلباً على

---

(١)المعهد التونسى للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، أهم نتائج المسح السنوي لمناخ الأعمال لسنة ٢٠١٦، ورشة عمل تطوير وتقييم مناخ الأعمال بالجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية، المعهد التونسى للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، تونس،(٢٠١٧)،ص ص ٢-٤.

مناخ الأعمال، وبغض النظر عن الحجم ونظام التصدير، تعتبر ٥١% من المؤسسات داخل العينة أن الوضع السياسي لا يزال غير مستقر وأن ذلك يمثل عائقاً كبيراً يحول دون تطور أنشطتها. وحالة عدم الاستقرار هذه، والتي تواصلت لسنوات، تعد السبب الرئيسي الذي جعل ٢٢% من أصحاب المؤسسات يحجمون عن الاستثمار سنة ٢٠١٦.

المبحث الثانى
تأثير الإنفاق على البحث والتطوير وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة على الصادرات السلعية

المبحث الثانى

تأثير الإنفاق على البحث والتطوير وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة على الصادرات السلعية

يتناول هذا المبحث الهيكل النسبي للصادرات السلعية في مصر في إطار عجز الميزان التجاري، ويتناول مقارنة الصادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية (مصر- تونس- الصين- ماليزيا)، وتأثير الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على صادرات الصناعة التحويلية. وتأثير ارتباط مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو قطاع الصناعات التحويلية والقيمة المضافة للصناعة. وتقييم سياسات الابتكار، وتوجيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية وانعكاس ذلك على الصادرات السلعية المصرية في مصر.

أولاً: الهيكل النسبي للصادرات السلعية في مصر في إطار عجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦):

جدول رقم (٣/٣) الهيكل النسبي للصادرات السلعية، وتغطية صادرات إلى واردات السلع وقيمة عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

عام	الصادرات السلعية		صادرات الوقود والزيوت ومنتجاتها من إجمالي الصادرات السلعية		السلع تامة الصنع من إجمالي الصادرات السلعية		السلع نصف المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية		نسبة تغطية الصادرات / الواردات السلعية %	عجز الميزان التجاري		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % (تكلفة عوامل الإنتاج)
	قيمة مليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	قيمة مليار دولار	النسبة من إجمالي الصادرات السلعية %	قيمة مليار دولار	النسبة من إجمالي الصادرات السلعية%	قيمة مليار دولار	النسبة من إجمالي الصادرات السلعية %		قيمة مليار دولار	نسبة من الناتج المحلي%	
٢٠٠٩	٢٥.٢	١٣.٣	٤٥.٢	١١.٤	١٠.٦	٤١.٨	١.٩	٧.٦	٥٠.٠	٢٥.٢	١٣.٤	٤.٧
٢٠١٠	٢٣.٩	١٠.٩	٤٤.٦	١٠.٦	١٠.١	٤٢.٢	١.٦	٦.٨	٤٨.٧	٢٥.١	١١.٥	٥.١
٢٠١١	٢٧.٠	١١.٥	٤٦.٧	١٢.٦	١٠.٩	٤٠.٢	٢.١	٧.٧	٥٣.٢	٢٣.٨	١٠.١	١.٩
٢٠١٢	٢٧.٠	١٠.٥	٥٠.١	١٣.٥	١٠.٤	٣٨.٤	١.٩	٧.٢	٤٦.٠	٣١.٧	١٢.٣	٢.٢
٢٠١٣	٢٦.٠	٩.٥	٤٦.٨	١٢.٢	١٠.٥	٤٠.٣	٢.٠	٧.٧	٤٥.٢	٣١.٥	١١.٦	٢.١
٢٠١٤	٢٦.١	٩.١	٤٨.١	١٢.٦	٩.٨	٣٧.٧	٢.٢	٨.٥	٤٣.٧	٣٣.٧	١١.٨	٢.١
٢٠١٥	٢٢.١	٦.٧	٣٩.٥	٨.٨	٩.٥	٤٣.٢	٢.٠	٨.٩	٣٦.٣	٣٩.١	١١.٧	٣.٤
٢٠١٦	١٨.٧	٥.٦	٣٠.٨	٥.٧	٨.٦	٤٦.٢	٢.٧	١٤.٤	٣٢.٦	٣٨.٧	١١.٥	٢.٣

المصدر: اعداد متفرقة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

يرتكز الهيكل النسبي للصادرات السلعية في مصر على مكونات رئيسية منها صادرات الوقود والزيوت، والصادرات تامة التصنيع، وصادرات السلع نصف المصنعة، وقد تراجعت الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٣.٣% بقيمة ٢٥.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢.١ مليار دولار بنسبة ٦.٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، ثم تراجعت إلى ١٨.٧ مليار دولار بنسبة ٥.٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦.

وارتفع عجز الميزان التجاري من ٢٥.٢ مليار دولار وهو يمثل نسبة ١٣.٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٩.١ مليار دولار وهو يمثل نسبة ١١.٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، ثم تراجع عجز الميزان التجاري إلى ٣٨.٧ مليار دولار وهو يمثل نسبة ١١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، كما تراجعت حصيلة تغطية الصادرات/الواردات السلعية من ٥٠ % في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٦.٣% في عام ٢٠١٥، ثم تراجعت إلى ٣٢.٦% في عام ٢٠١٦.

وارتفعت مدفوعات الواردات السلعية من ٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٦٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ثم تراجعت إلى ٥٧.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وتزامن ذلك مع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤.٧% في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.١% في عام ٢٠١٥، تلى ذلك تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢.٣% في عام٢٠١٦[١].

ويرجع ماسبق <u>للأتى</u> [٢] :

١- انخفضت صادرات الوقود والزيوت كنسبة من الصادرات السلعية حيث تراجعت من ٤٤.٦% بقيمة ١١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٩.٥ % بقيمة ٨.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، تلى ذلك تراجع إلى ٣٠.٨% بقيمة ٥.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك لانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام، ويعتبر عام ٢٠١٢ هي أعلى نسبة لصادرات الوقود والزيوت كنسبة من الصادرات السلعية حيث بلغت ٥٠.١% بقيمة ١٣.٥ مليار دولار، وتعتبر قيمة صادرات الوقود

---

(١)البنك المركزي المصري، (٢٠١٦)، التقرير السنوي (٢٠١٥-٢٠١٦)، البنك المركزي المصري، القاهرة، ص ٥٩.
أوضح البنك المركزي المصري بالتقرير السنوي (٢٠١٥-٢٠١٦)، حول الناتج المحلي الإجمالي، تشير البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري إلى أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج بلغ ٢.٣% خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، هذا في حين بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ٤.٣% خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

(٢)اعداد متفرقة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

والزيوت كنسبة من الصادرات السلعية في عام ٢٠١٦ هي أقل قيمة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٢- ارتفعت صادرات السلع نصف المصنعة كنسبة من الصادرات السلعية من ٧.٦% بقيمة ١.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٨.٩% بقيمة ٢.٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وارتفعت إلى ١٤.٤% بقيمة ٢.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وتعتبر قيمة صادرات السلع نصف المصنعة كنسبة من الصادرات السلعية عام ٢٠١٦ هي أعلى قيمة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٣- ارتفعت صادرات السلع تامة التصنيع كنسبة من الصادرات السلعية من ٤١.٨% بقيمة ١٠.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٣.٢% بقيمة ٩.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ثم ارتفعت كنسبة إلى ٤٦.٢ % وانخفضت قيمتها إلى ٨.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وتعتبر قيمة صادرات السلع تامة التصنيع كنسبة من الصادرات السلعية في عام ٢٠١٦ هي أقل قيمة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٤- ويجدر الإشارة إلى عام ٢٠١٥، في مقابل عام ٢٠١٤ نظراً للارتفاع الملاحظ لعجز الميزان التجاري وقيمته ٣٩.١ مليار دولار ويمثل ١١.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٣٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤، وانخفضت إجمالي التجارة الخارجية المصرية بمعدل ٣.٩% لتبلغ نحو ٨٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٨٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤، كما انخفضت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٥.٥% لتبلغ ٢٢.١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات الوقود والزيوت ونسبتها ٣٩.٩% من الصادرات السلعية بقيمة ٨.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وهى أقل نسبة مساهمة وكقيمة من عام ٢٠١٤ والتي بلغت مساهمتها ٤٨.١ % بقيمة ١٢.٦مليار دولار في عام ٢٠١٤. كما ارتفعت مدفوعات الواردات السلعية بمعدل ١.١% لتبلغ نحو ٦٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، مما أدى لانخفاض تغطية الصادرات السلعية/ للواردات السلعية إلى ٣٦.٣% في عام ٢٠١٥ مقابل ٤٣.٧ % خلال عام ٢٠١٤.

٥- ويمثل عام ٢٠١٦ تراجع واضح لقيمة الصادرات السلعية والتي بلغت ١٨.٧ مليار دولار بنسبة ٥.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وهى تمثل أقل قيمة ونسبة للصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ٣٨.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ مقابل ٣٩.١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، نتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٣.٩ مليار دولار لتسجل ٥٧.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وذلك نتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ٣.١ مليار دولار لتبلغ ٩.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦، كما تراجعت المدفوعات عن الواردات السلعية

غير البترولية لتبلغ ٤٨.١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ مقابل ٤٨.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وقد ساهم ذلك في انخفاض نسبة تغطية الصادرات/ الواردات السلعية إلى ٣٢.٦% في عام ٢٠١٦، مقابل ٣٦.٣% في عام ٢٠١٥، كما انخفض حجم التجارة الخارجية لمصر ليبلغ ٧٦.١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ مقابل ٨٣.٦ مليـار دولار في عام ٢٠١٥. [١]

٦- **ويتضح مماسبق** أهمية السياسة الصناعية في تنظيم الهيكل الإنتاجي بما يحقق ارتفاع قيمة الصادرات السلعية تامة التصنيع ويخفض نسبة صادرات السلع نصف المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية في شكل متوازن مع صادرات الوقود والزيوت بما ينعكس على إصلاح الخلل في الميزان التجاري.

٧- ووفقاً لبعض الآراء [٢]، يقترح أن يتم معالجة الفجوة في الميزان التجاري من خلال تنفيذ وتكامل سياسات زيادة الصادرات مع ترشيد الواردات من السلع الكمالية وغير الضرورية، وتنويع القاعدة الإنتاجية، والإحلال محل الواردات وخاصة في السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، وترسيخ الإجراءات الإصلاحية واستكمال خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يجب أن يكون معدل النمو في الصادرات أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وترشيد الواردات بحيث يكون معدل نموها أقل من معدل النمو في النـاتج المحلي الإجمالي.

٨- أثرت السياسة الصناعية على الخلل الهيكلي في الصادرات الصناعية التحويلية، مما عمق ما يطلق عليه الفجوة التكنولوجية التي أصبح يعاني منها الإنتاج الصناعي المصري، حيث أن ٢٥% فيه يعتمد على مواد أولية و٣٥% منه مدخلات ذات تكنولوجيا منخفضة، في حين أن حوالى ٣٥% من هذا الإنتاج يدخل فيه مستلزمات متوسطة التكنولوجيا ولا تتجاوز المدخلات مرتفعة التكنولوجيا نسبة ٥%، وهو ما انعكس على أن الصناعة المصرية تعاني من ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ذلك أن ٦٠% من الصادرات الصناعية تعتمد على المواد الأولية مرتفعة التكنولوجيا بنسبة ١%، في حين أنها تستخدم ٥% من مدخلاتها التكنولوجية ويبقى ٩٥% من مدخلات الصناعة المصرية منخفضة التكنولوجيا[٣].

---

(١) البـنك المركزي المصري، التقـريرالسنـوي (٢٠١٥-٢٠١٦) البنـك المركـزي المصـري، القاهـرة، (٢٠١٦)، ص ص٧٣- ٨١.

(٢) حسين صالح، حول استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ٢٠٢٠، النشرة رقم (١٩) من المكتب الفنى لرئيس معهد التخطيط القومى، معهد التخطيط القومى، القاهرة،(٢٠١٧)، ص ص١-٣.

(٣) فادية عبد السلام، بناء قواعد تصديرية صناعية للإقتصاد المصري، مرجع سابق، (٢٠١٣)،ص١١٢.

٩- يستلزم ارتكاز السياسة الصناعية على استراتجية بناء قواعد الصناعات التصديرية بغرض تحقيق توجهات مستقبلية لقطاع الصناعة التحويلية في مصر، ومحاورها تعظيم كفاءة الصناعات القائمة وتطوير وتحديث الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للصناعة، وبناء القدرة التنافسية معتمدة في تحقيق ذلك على هدف استرتيجي رئيسي هو تحقيق معدل نمو في قطاع الصناعات التحويلية أكبر على الأقل من معدل النمو الاقتصادي المحقق، على أن لا يقل معدل النمو الاقتصادي عن ٦% سنوياً وفي ظل حالة من الاستقرار السياسي والأمني بل وحالة من الاستقرار الاقتصادي، وعليه يقترح في الوقت الحاضر السعي نحو تحقيق معدل لنمو قطاع الصناعة التحويلية يصل إلى ضعف أو أكبر من معدل النمو الاقتصادي المحقق [١].

ثانياً: مقارنة صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية (مصر- الصين- ماليزيا – تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)[٢]:

أدى الاختلاف بين دول المقارنة في الاعتماد على السياسة الصناعية الداعمة لتنافسية الصادرات إلى تباين حصة صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية لكل منهم.

جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي (ب) مقارنة مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية بين (مصر- الصين- ماليزيا- تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

١- فى عام ٢٠٠٩ حققت صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية، مصر ٤٣.٨% والصين ٩٣.٦% وماليزيا ٦٩.٩% وتونس ٧٥.٤ % وتعتبر الصين هي أعلى نسبة صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية، ثم ماليزيا وتونس وأخيراً مصر عام ٢٠٠٩.

٢- فى عام ٢٠١٠ تراجعت حصة مصر في صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية حيث بلغت مصر ٤٣.٤% والصين ٩٣.٦% وماليزيا ٦٧.٢% وتونس٧٦%.

٣- فى عام ٢٠١١ ارتفعت حصة مصر في مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية حيث بلغت مصر ٤٥.١% والصين ٩٣.٣% وماليزيا ٦٢.٢% وتونس٦٢%، ويمثل عام ٢٠١١ تقدم مصر في المؤشر وفي المقابل تراجع كل من تونس وماليزيا والصين عن العام السابق.

---

(١)المرجع السابق مباشرة، ص١١٨.

(٢)البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

٤- فى عام ٢٠١٣ ارتفعت حصة مصر في مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية حيث بلغت مصر ٤٨.٧% والصين ٩٤% وماليزيا ٦٠.٨% وتونس٧٣.١%، ويمثل عام ٢٠١٣ تقدم مصر والصين وماليزيا في المؤشر وفي المقابل تراجعت تونس عن العام السابق.

٥- فى عام ٢٠١٥ ارتفعت حصة الصين في صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية وحققت دول المقارنة مصر ٥٢.٩% والصين ٩٤.٣% وماليزيا إلى ٦٦.٩%، وتونس ٧٩.٩% ويظهر ذلك مدى تأثير التركيز على السياسة الصناعية بين دول المقارنه وترتيبهم الصين- ماليزيا- تونس- مصر عام ٢٠١٥ على التوالي.

٦- فى عام ٢٠١٦ ارتفعت حصة مصر في مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية حيث بلغت مصر ٥٣.٩% وتراجعت الصين إلى ٩٣.٧% وتقدمت ماليزيا إلى ٦٨.٥% وتقييم تونس للمؤشر لم يدرج بقاعدة بيانات البنك الدولي في عام ٢٠١٦ وقد سجل أحدث تقييم لمؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية لتونس بنسبة ٧٩.٩% في عام ٢٠١٥.

٧- **نستوضح مما سبق** تقدم جميع دول المقارنة عن مصر في اتباع سياسة صناعية تدعم تنافسية الصادرات الصناعية حيث تقدموا جميعا في مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

ثالثاً: تأثير ارتباط سياسة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالى الناتج المحلى على صادرات الصناعة التحويلية في المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)[١]:

١- أوضح البنك الدولي، مفهوم مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي [٢]، كما أوضحت (اليونسكو، ٢٠١٧) أهمية نمو الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، ومواجهة انخفاض التمويل على أنشطة البحث والتطوير، وعلى الجانب الآخر تحافظ العديد من الدول على التزاماتها المالية للوصول إلى الأهداف الوطنية للاستثمار في البحوث، ويعتمد المحللون على مؤشر كثافة البحث والتطوير، وهو الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ،أطلس البحوث، قاعدة بيانات اليونسكو، معهد اليونسكو للإحصاء ٩ /٢٠١٧/٩، (٢٠١٧)،موقع معلومات اليونسكو على الانترنت.
http://tellmaps.com/uis/rd/#!/tellmap/-680879682

(٢)أوضح البنك الدولي، مفهوم مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من من إجمالي الناتج المحلي، هي النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية العامة والخاصة على العمل الإبداعي بشكل منهجي لزيادة المعرفة، بما في ذلك المعرفة الإنسانية والثقافة والمجتمع، واستخدام المعرفة لتطبيقات جديدة.

٢- وتعتبر الدول الخمسة التي تنفق أكبر حصة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير هي: إسرائيل ٤.٣%، وجمهورية كوريا ٤.٢%، واليابان ٣.٣%، والسويد ٣.٣%، والنمسا ٣.١% وذلك في عام ٢٠١٥ على الترتيب، وسجل متوسط دول الاتحاد الأوروبي ٢% وتعتلي ألمانيا تلك النسبة لتسجل ٢.٩%، وهى أعلى من فرنسا٢.٢%، إيطاليا ١.٣%، والولايات المتحدة الأمريكية ٢.٨%، بينما الصين ٢.١%، ماليزيا ١.٣%، مصر ٠.٧%، تونس ٠.٦%، ومتوسط دول العالم٢.٢ % وذلك في عام ٢٠١٥ على الترتيب[١].

٣- ويجدر الإشارة إلى الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في مصر فقد ارتفع من ٠.٤% في عام ٢٠٠٩، إلى ٠.٦% في عام ٢٠١٣، واستمر المؤشر عند ٠.٦% في عام ٢٠١٤، وبلغ المؤشر ٠.٧% في عام ٢٠١٥ في المقابل بلغ مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في دول المقارنة الصين ٢.١%، ماليزيا ١.٣%، تونس ٠.٦% وذلك في عام ٢٠١٥ على الترتيب، ويعتبر عام ٢٠١٥ هو أحدث تسجيل لتقييم مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بقاعدة بيانات البنك الدولي [٢].

٤- يوجد ارتباط بين صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) [٢]. جدول رقم (٢) الملحق الإحصائي (ب) [٣].

رابعاً: تحليل تقييم تنافسية سياسة الابتكار فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)[٤]:

١- الابتكار ذو أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تسعى لدمج التكنولوجيا المتقدمة، في القواعد الإنتاجية بغرض تحقيق ميزة تنافسية والانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، ويتطلب ذلك البيئة التنافسية التي تفضي إلى النشاط

---

(١)البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/١٢/٢٩، مرجع سابق.

(٢)البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/١٢/٢٩، (٢٠١٧)،مرجع سابق.

(٣) قام الباحث بإجراء تقدير لعلاقات الأرتباط بين كل من مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية في مصر متغير تابع (Y)، مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) وأوضح ما يلى: مربع معامل الإرتباط = ٠.٨٨٣ مما يدل على أن الإرتباط بين المتغير (Y,X) ارتباط طردي قوى بمستوى معنوية (٠.٠٠٢) .

(٤)جدول رقم (٢) الملحق الإحصائي (ب) تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية، ومؤشر الابتكار، ومؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

المبتكر وذلك بدعم من القطاعين العام والخاص، وهو ما يعني استثمارا كافيا في البحث العلمى والتطوير.

٢- ويجدر الإشارة إلى تراجع التقييم التنافسي للابتكار في مصر من الترتيب (٨٣) إلى الترتيب (١٢٢)، ثم تقدم إلى ترتيب (١٠٩) وفق تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٦-٢٠١٧)، (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب، وفي المقابل بلغ ترتيب التقييم التنافسي للابتكار في ماليزيا (٢٢) الصين(٢٨)، تونس (٩٩)، مصر (١٠٩) وذلك وفق تقرير التنافسية (٢٠١٧-٢٠١٨) على الترتيب

٣- أوضح تقييم التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨) انخفاض تنافسية ركائز سياسات الابتكار في مصر من خلال المؤشرات فرعية (القدرة على الابتكار الترتيب (١٢٣)- جودة مؤسسات البحث العلمي الترتيب (١٢١)- إنفاق الشركات على البحث والتطوير الترتيب (١٠٣)- التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير الترتيب (١١٧)- المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة الترتيب (٦١)- توافر العلماء والمهندسين الترتيب (٥٥)- طلبات البراءات الاختراع الترتيب (٧٣).

ونجمل ما سبق فى ما يلى:

قد يمكن القول بأن ارتفاع حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وسياسة الابتكار يؤثر على صادرات الصناعة التحويلية في مصر، كما ساهم انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كأحد الركائز الرئيسية في سياسات الابتكار في انخفاض حصة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة المصرية والموضحة في البند التالي.

خامساً: مقارنة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة (مصر- تونس- الصين- ماليزيا) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦):

تقدمت الصين على ماليزيا في اتباع سياسات تركز على نمو حصة صادرات السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة **كما يلى** [(١)]:

١- فى عام ٢٠٠٩ حققت ماليزيا تقدماً في حصة صادرات السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة بين دول المقارنة حيث مصر ٠.٨% الصين ٢٧.٥% وماليزيا ٤٦.٦ % وتونس ٤.١% عام ٢٠٠٩ على التوالي، وتعتبر نسبة المؤشر في مصر منخفضة عن الصين، وماليزيا، وتونس.

(١)البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٦، (٢٠١٧)،مرجع سابق.

٢- فى عام ٢٠١١ ارتفعت حصة مصر من صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة إلى ١% وفي المقابل حققت تونس ارتفاع بلغ ٥.٦% وتراجعت كل من الصين ٢٥.٨% وماليزيا ٤٣.٧% ونستوضح من ذلك تمايز ماليزيا في الصناعة ذات المستوى التكنولوجي المتقدم، من ثم تنامت قدرتها التنافسية على اختراق الأسواق الخارجية.

٣- فى عام ٢٠١٤ حققت مصر أعلى ارتفاعاً لصادرات السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) حيث بلغت النسبة للمؤشر مصر ١.٣% وفي المقابل تراجعت الصين قليلا إلى ٢٥.٤% وتقدمت كل من ماليزيا إلى ٤٦.٩ % وتونس إلى ٥.٥% عام ٢٠١٤ على التوالي.

٤- فى عام ٢٠١٦ تراجعت صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة مصر إلى ٠.٥%، والصين ٢٥% في المقابل تقدمت ماليزيا إلى ٤٣% وفي المقابل ولم يدرج تقييم تونس وذلك عام ٢٠١٦ على التوالي.

جدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي (ب) مقارنة مؤشر صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة بين (مصر- تونس – الصين- ماليزيا) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٥- <u>نستوضح مما سبق</u>:

أ- حققت السياسة الصناعية في مصر نمواً في حصة صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من صادرات السلع التي ارتفعت من ٤٣.٨ % عام ٢٠٠٩ إلى ٥٣.٩% عام ٢٠١٦، إلا أنها في ترتيب متراجع عن جميع دول المقارنة حيث تقدمت الصين من إلى ٩٣.٧% وماليزيا ٦٨.٥% في عام ٢٠١٦ على التوالي، وآخر تحديث في قاعدة بيانات البنك الدولي تونس ٧٦.٥% في عام ٢٠١٥.

ب- من ثم تحتاج السياسة الصناعية إلى بيئة تنافسية تدعم السياسات التنافسية لدفع قطاع الصناعات التحويلية المصرية نحو صادرات السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة والتي مازالت ذات مساهمة منخفضة في صادرات الصناعات التحويلية، حيث بلغت مصر ٠.٥%، بينما ماليزيا ٤٣% والصين ٢٥% في عام ٢٠١٦ على التوالي.

سادساً: تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو قطاع الصناعات التحويلية ومعدل النمو للقيمة المضافة للصناعة سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)[١]:

١- تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤.٧% في عام ٢٠٠٩ إلى ١.٩ % في عام ٢٠١١ كما تراجع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية من ٣.٧% إلى ٠.٩%، وتراجع معدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً من ٥.٥% إلى ٠.٥%، وذلك خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١١ على الترتيب.

٢- شهد عام ٢٠١٤ بداية تقدم لمؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٢.١ %، وتقدم معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية إلى ٨.٣% وهى أعلى نسبة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وتقدم معدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً إلى ١.٥%، وذلك خلال عام ٢٠١٤ على الترتيب.

٣- فى عام ٢٠١٥ استقر مرتفعاً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٣.١ %، وبلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية ٢.٩%، وتراجع معدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً إلى ١.١%، وذلك خلال عام ٢٠١٥ على الترتيب، وفى عام ٢٠١٦ تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٢.٣ %، وتراجع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية إلى ٠.٨%، وتراجع معدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً إلى ٠.٢%، وذلك خلال عام ٢٠١٦ على الترتيب.

جدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي (ب) [٢].

من ثم يمكن الاستدلال على ما يلى:

أدى تراجع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية، وتراجع معدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) .

سابعاً: تقييم سياسة توجيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة التحويلية فى مصر[٣]:

١- شهد عام ٢٠٠٩ تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ٤.٣% كنسبة من الناتج المحلي وقيمته ١٢.٨ مليار دولار، وتركزت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول

---

(١)اعداد متفرقة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

(٢)جدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي (ب) مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو قطاع الصناعات التحويلية ومعدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

(٣)اعداد متفرقة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

٧٥.٥% بقيمة ٩.٦٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ على الترتيب، واستمر قطاع البترول صاحب أعلى ترتيب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حتى بلغت مساهمته ٥٩.٦% بقيمة ٧.٦٩٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وذلك من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الذي بلغ ١.٩ %، وقيمته ١٢.٩ مليار دولار وذلك خلال عام ٢٠١٥ على الترتيب، وسجل المؤشر نسبة قطاع البترول من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ٥٣.٣% في عام ٢٠١٦.

٢- تراجع مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حتى بلغ ٦.٦ % بقيمة ٨٥١.٩ مليون دولار وذلك في عام ٢٠٠٩، وتقدم المؤشر إلى نسبة ٨.٤% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة ٨٠٣.٩ مليون دولار عام ٢٠١١. تلى ذلك تراجع للمؤشر في عام ٢٠١٣ حيث بلغت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة التحويلية ٢.٧% بقيمة ٢٦١.٠ مليون دولار، واستمر تراجع المؤشر حيث سجل نسبة ٢.٢% بقيمة ٢٨٢.٦ مليون دولار، ونسبة ٣.٤% بقيمة ٤٢٣.٢ مليون دولار وذلك في عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ على الترتيب.

٣- ويجدر الإشارة إلى الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت ١٣.٣% في عام ٢٠٠٩، وتراجعت إلى ١١.٥% في عام ٢٠١١، تلى ذلك تراجع إلى ٩.٥%، وإلى ٦.٦%، وأخيراً تراجعت إلى ٥.٦% في أعوام ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦ على الترتيب. جدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي (ب) [١].

٤- <u>يمكن أن نجمل ماسبق في عدة نقاط</u>:

تراجع إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي من ٤.٣% بقيمة ١٢.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٢.١% بقيمة ١٢.٥ مليار دولار عام ٢٠١٦، حيث تركزت مساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع البترول من ٧٥.٣% عام ٢٠٠٩ إلى ٥٣.٥ % عام ٢٠١٦ بينما سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى قطاع الصناعة تراجعاً من ٦.٦ % بقيمة ٨٥١.٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٤% بقيمة ٤٢٣.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦ خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

---

(١)جدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي (ب) الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي ونصيب قطاع الصناعة وقطاع البترول من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر صادرات السلع تامة الصنع من إجمالي الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٥- <u>من ثم يمكن الاستدلال على ما يلى:</u>

قد يؤدي ارتفاع مساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة إلى ارتفاع الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، نظراً لوجود ارتباط طردي قوى بينهم [١]، ويوضح ما سبق التباين في توجيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات المختلفة، ويظهر أهمية اتخاذ سياسات تسهم في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية بما يحقق دعم السياسات التنافسية لصادرات الصناعات التحويلية في مصر.

(١) قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الخطى البسيط بين كل من مؤشر الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي% في مصر متغير تابع (Y)، مؤشر نسبة قطاع الصناعة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) وأوضح ما يلى: مربع معامل الإرتباط = ٠.٤٧٥ مما يدل على أن الإرتباط بين المتغير (Y, X) ارتباط طردي متوسط بمستوى معنوية (٠.٠٥٩) .

المبحث الثالث

تأثير السياسات التنافسية (الخفض التنافسي لسعر الصرف- فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار) على صادرات الصناعة التحويلية في مصر

المبحث الثالث

تأثير السياسات التنافسية (الخفض التنافسي لسعر الصرف- فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار على صادرات الصناعة التحويلية في مصر

يتناول المبحث تطور سعر صرف الدولار ومعدل التضخم السنوي في مصر، ويتناول تأثير سياسة سعر الصرف على صادرات الصناعة التحويلية في مصر، وملامح الخفض التنافسي لسعر صرف الدولار، وتأثيره على الميزان التجاري المصري، وارتباط سياسة فاعلية مكافحة الاحتكار مع صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

أولاً: تطور سعر صرف الدولار ومعدل التضخم السنوي في مصر:

١- فى نطاق مسيرة التحرير الاقتصادي في مصر، تم إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار وتعويم سعر صرف الجنيه المصري تعويماً مداراً في ٢٩ يناير ٢٠٠٣، وقد صاحب ذلك انخفاض قيمة الجنيه، ليبلغ المتوسط العام المرجح لسعر صرف الدولار ٦.٠٣ جنيه وذلك في نهاية يونيو ٢٠٠٣ مقابل ٤.٢٦ جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٢، أى بإنخفاض في قيمة الجنيه المصري بلغ معدله ٢٣.٣ % خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى ٤% خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقابل ٢.٧% خلال السنة المالية السابقة وفق التقرير السنوي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ [١].

٢- كما شهد عام ٢٠٠٤ استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي، حيث بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار ٦.٢ جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٤ مقابل ٦.٠٣ جنيه في يونيو ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض للجنيه بلغ ٢.٧% خلال السنة. وتزامن ذلك مع ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى ١١.١% خلال السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقابل ٤% خلال السنة المالية السابقة وفق التقرير السنوي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ [٢].

٣- عام ٢٠٠٥ ارتفع قيمة الجنيه المصري وانخفض سعر الدولار الأمريكي إلى ٥.٧ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٠٥، وارتفع قيمة الجنيه حيث بلغت نسبته ٧.١٧% خلال السنة، وتزامن ذلك مع تراجع معدل التضخم السنوي إلى ٤.٧% خلال السنة المالية

---

(١)البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٣/٢٠٠٢، البنك المركزي المصري،القاهرة،(٢٠٠٣)، ص ص ٢٤، ٧١.

(٢)البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٤/٢٠٠٣، البنك المركزي المصري، القاهرة، (٢٠٠٤)،ص ص، ٦٤.

٢٠٠٥/٢٠٠٤ مقابل ١٦.١% خلال الفترة أغسطس/يونيو من السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وفق التقرير السنوي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ [١].

٤- مع بداية الحد الزمني للدراسة عام ٢٠٠٩، انخفضت قيمة الجنيه المصري وارتفع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار من ٥.٣ جنيه في يونيو ٢٠٠٨ إلى ٥.٥ جنيه في يونيو ٢٠٠٩ أى بانخفاض في قيمة الجنيه بمعدل ٤.٧% خلال سنة التقرير، وتزامن ذلك مع تراجع ملحوظ في معدل التضخم السنوي، حيث اقتصر على نحو ٩.٩% في يونيو ٢٠٠٩ مقابل ٢٠.٢% في يونيو ٢٠٠٨.

٥- وتعكس السنة المالية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ أعلى مستوى لمعدل التضخم السنوي منذ أوائل التسعينات، وقد يرجع ما سبق كأحد تداعيات الأزمة المالية العالمية، ومن أسباب تراجع معدل التضخم السنوي عام ٢٠٠٩ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار سياسات ضبط الأسعار، ومنها إلغاء الجمارك على بعض السلع الغذائية المستوردة، ومنع تصدير الأرز، وطرح سلع غذائية بأسعار أقل من سعر السوق وفق التقرير السنوي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ [٢].

٦- وفى عام ٢٠١٥ قام البنك المركزي المصري بتحريك سعر صرف الدولار أمام الجنيه في العطاءات الدورية، والتي بدأ تقديمها للبنوك منذ ديسمبر ٢٠١٢، وبلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار ٧.٥ جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٥، مقابل ٧.١٤ جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٤، بانخفاض في قيمة الجنيه بلغ معدلة ٥.٢% خلال سنة التقرير، وتزامن ذلك مع ارتفاع التضخم السنوي بمعدل ١١.٤% في يونيو ٢٠١٥ مقابل ٨.٢% في يونيو ٢٠١٤، وفق التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٤ [٣].

٧- ويجدر الإشارة إلى قرار البنك المركزي المصري في عام ٢٠١٦، الذي انتهج سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف تعكس آليات العرض والطلب بهدف التغلب على التشوهات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تم تخفيض قيمة الجنيه المصري بمعدل ١٢.٧% ليبلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار ٨.٨٥ جنيه، واستمر تراجع قيمة الجنيه المصري حتى بلغ

---

(١)البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٥/٢٠٠٤، البنك المركزي المصري،القاهرة، (٢٠٠٥)،ص ص د، ٧٣.

(٢)البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، البنك المركزي المصري،القاهرة،(٢٠٠٩)، ص ص ٢٧، ٥٨.

(٣)البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٤، البنك المركزي المصري،القاهرة،(٢٠١٥)، ص ص ٣١، ٦٤.

المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار ١٧.٩٤ جنيه بانخفاض في قيمة الجنيه بلغ ٥١.١ % مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٦، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى ١٤% في يونيو ٢٠١٦ مقابل ١١.٤% في يونيو ٢٠١٥ وفق التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٦[١].

(١)البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٦، البنك المركزي المصري،القاهرة، (٢٠١٦)،ص ص ٣١، ٦٤.

يمكن أن نجمل ماسبق في ما يلي:

١- الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، تم تعويم سعر صرف الجنيه المصري في ٢٩ يناير ٢٠٠٣، وصاحب ذلك انخفاض سعر صرف الجنيه، ليبلغ المتوسط العام المرجح لسعر صرف الدولار ٦.٠٣ جنيه وذلك في نهاية يونيو ٢٠٠٣، وارتفع معدل التضخم السنوي إلى ٤% وذلك بنهاية يونيو ٢٠٠٣، واستقر سعر صرف الدولار في عام ٢٠٠٤ عند ٦.٢ جنيه، وارتفعت قيمة الجنيه اعتباراً من عام ٢٠٠٥ وبلغ سعر صرف الدولار ٥.٧ جنيه، وبلغ سعر صرف الدولار ٥.٣ جنيه في يونيو ٢٠٠٨، إلا أن معدل التضخم السنوي استمر في الارتفاع حتى بلغ ٢٠.٢% في يونيو ٢٠٠٨.

٢- الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٦)، انخفضت قيمة الجنيه المصري وارتفع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار إلى ٥.٥ جنيه في يونيو ٢٠٠٩ وتراجع معدل التضخم السنوي، حيث اقتصر على نحو ٩.٩% في يونيو ٢٠٠٩، وفي عام ٢٠١٥ تم تحريك سعر صرف الدولار أمام الجنيه في العطاءات الدورية، وبلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار ٧.٥ جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٥، وتزامن ذلك مع ارتفاع التضخم السنوي بمعدل ١١.٤% في يونيو ٢٠١٥.

٣- بمقارنة عام ٢٠٠٩ مع عام ٢٠١٦ فقد تراجعت قيمة الجنيه المصري بوضوح لارتفاع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار من ٥.٥ جنيه في يونيو ٢٠٠٩ إلى ١٧.٩٤ جنيه في يونيو ٢٠١٦، أى بزيادة في سعر صرف الدولار بلغت ١٢.٤٤ جنيه مصري خلال ٨ سنوات، كما ارتفع معدل التضخم السنوي من ٩.٩% في عام ٢٠٠٩ إلى ١٤% في عام ٢٠١٦.

ويجدر الإشارة إلى تراجع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في شهر أكتوبر ٢٠١٧ حيث سجل ١٧.٦٤ جنيه ومازال معدل التضخم السنوي عند معدلات مرتفعة حيث سجل ٣٠.٨٢% في شهر أكتوبر ٢٠١٧ [١].

من ثم يمكن القول يعتبر عام ٢٠٠٩ بداية مرحلة أعقبت الأزمة المالية العالمية وتزامن معها استقرار سعر صرف الدولار وارتفعت قيمة الجنيه المصري وتراجع معدل التضخم السنوي وذلك مقارنة بعام ٢٠٠٨.

---

(١)البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية رقم ٢٤٨ نوفمبر عام ٢٠١٧، البنك المركزي المصري، القاهرة، (٢٠١٧)، ص ص ٢،٥ .

ثانياً: ارتباط مؤشر سعر الصرف الرسمي مع صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية [١]:

١-أوضح البنك الدولي[٢]، تراجع سعر الصرف الرسمي في مصر من ٥.٥% في عام ٢٠٠٩ إلى ٦.١% في عام ٢٠١٢، وذلك لأحداث الربيع العربي والتي انعكست على قيمة العملة الوطنية، واستمر انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وبلغ مؤشر سعر الصرف الرسمي ٦.٩%، ٧.١%، ٧.٧%،١٠% وذلك خلال عام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ على الترتيب، كما ارتفعت صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية المصرية من ٤٣.٨% في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٢.٩% في عام ٢٠١٥، وارتفعت إلى ٥٣.٩ % في عام ٢٠١٦.

جدول رقم (٦) بالملحق الإحصائي (ب) تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر سعر الصرف الرسمي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

٢-يؤثر **سعر الصرف الرسمي في صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية المصرية** تأثير طردي قوي إيجابي، ويعتبر ارتفاع نسبة سعر الصرف **الرسمي** هو انخفاض لقيمة الجنيه المصري؛ من ثم تعكس علاقة الارتباط أنه كلما انخفضت قيمة الجنيه المصري، ارتبط ذلك بإرتفاع **صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية المصرية**، خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) [٣].

ثالثاً: ملامح عن الخفض التنافسي لسعر الصرف[٤]:

١- تتنافس الدول فيما بينها في خفض قيمة العملة الوطنية بغرض زيادة الصادرات والحد من الواردات، وتحسين الميزان التجاري وزيادة النمو الاقتصادي، وقد تزايدت وتيرة المنافسة على الصعيد العالمي في خفض أسعار الصرف، وهناك قوى رئيسية تمارس سياسات الخفض

---

(١) البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

(٢) يشير البنك الدولي نحو مفهوم سعر الصرف الرسمي(عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، هو سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو إلى المعدل المحدد في سوق الصرف المعتمد قانونا،ويتم احتسابها كمتوسط سنوي على أساس المتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي).

(٣) قام الباحث بإجراء تقدير لعلاقات الأرتباط بين كل من صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية متغير تابع (Y)، ومؤشر سعر الصرف الرسمي متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) جدول رقم (٦) بالملحق الإحصائي (ب)، يتضح ما يلى: مربع معامل الإرتباط = ٠.٨١١ مما يدل على أن الإرتباط بين المتغيرين (Y, X) ارتباط قوى بمستوى معنوية (٠.٠٠٢) .

(٤) ماجدة قنديل، سياسة الخفض التنافسي لأسعار الصرف وآثرها على الصادرات المصرية، مجلة آراء في السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، (٢٠١١)،ص ص١-٨.

التنافسي لقيمة العملة، منها الصين حيث تقوم بالإبقاء على اليوان عند أقل من قيمته الفعلية للمحافظة على الميزة النسبية للصادرات الصينية في الأسواق الرئيسية، والولايات المتحدة الأمريكية حيث تواصل اتباع سياسة (التيسير الكمي) بهدف الإسراع من وتيرة التعافي الاقتصادي، إذ استمر بنك الاحتياطي الفيدرالي في تطبيق استراتيجية شراء السندات الحكومية وغيرها من الديون، وهو ما أدى إلى زيادة السيولة المحلية، ومن ثم ساهم في استمرار انخفاض الدولار الأمريكي، وقد تزامنت هذه الاستراتيجية مع الاعتماد على النمو القائم على زيادة الصادرات.

٢- كما تسعى اقتصادات صاعدة رئيسية للخفض التنافسي لسعر الصرف دولاً منها البرازيل والتي خفضت من قيمة عملتها الوطنية، وانعكس ذلك على ارتفاع سعر الصرف الرسمي من ٢% في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٢% في عام ٢٠١٧، والتي تسعى للتدخل بصورة دائمة في سوق الصرف الأجنبي بغية الحد من الضغوط المؤدية إلى ارتفاع عملاتها، وذلك في ضوء ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة نتيجة زيادة الفرق في سعر الفائدة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة في البلدان المتقدمة، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدل التضخم السنوي في البرازيل من ٥.٧% في عام ٢٠٠٩ إلى ٩% في عام ٢٠١٧[١].

٣- ينعكس تخفيض سعر الصرف على زيادة التضخم ومن ثم يهدد التنافسية، خاصة في ظل ارتفاع درجة الاعتماد في مصر على السلع الوسيطة المستوردة؛ من ثم ينبغي إدارة سياسة سعر الصرف بصورة تحقق التوازن بين تعزيز النمو واحتواء التضخم، على أن يتسق ذلك مع الأساسيات الاقتصادية وأولويات السياسة الاقتصادية المحلية، غير أن هذا التوازن المنشود يصطدم بتحدٍ مستمر ألا وهو استمرار تدفق الأموال الساخنة التي تجوب العالم بحثا عن تحقيق عوائد مرتفعة، وللحد من مخاطر هذا النوع من التدفقات يمكن اتخاذ تدابير مؤقتة مثل فرض قيود على رؤوس الأموال واتخاذ تدابير ضريبية.

أدى الاختلال في موازين التجارة الخارجية إلى تفاقم حدة الضغوط الناجمة عن اتباع سياسة الخفض التنافسي لأسعار الصرف، فالبلدان التي تحقق فوائض، وفي مقدمتها الصين حركت سعر الصرف الرسمي من ٦.٨% في عام ٢٠٠٩ إلى ٦.٢% في عام ٢٠١٥ تلى ذلك تخفيض لقيمة العملة الوطنية وارتفع معها مؤشر سعر الصرف الرسمي إلى ٦.٦% في عام ٢٠١٦، واستمرت الصين لفترة طويلة في الحفاظ على تنافسية صادراتها من خلال الحد من الضغوط المؤدية لارتفاع سعر الصرف وقامت الصين بشراء الدين الحكومي الأمريكي، مما أدى

(١)البنك الدولي،المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،(٢٠١٨)، مرجع سابق.

إلى خفض قيمة اليوان من خلال عودة الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية لسد العجز المستمر في الحساب الجاري الأمريكي.

٤- تتأثر تنافسية الصادرات المصرية بتضخم الأسعار النسبية وتقلبات سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري، وتعكس المقارنة بين معدل التضخم في مصر ونظيره في الشركاء التجاريين الرئيسيين فجوة آخذة في الاتساع، الأمر الذي يشكل تهديداً مستمراً على تنافسية مصر وفي الحقيقة، بينما يعد سعر الصرف الفعّال الاسمي في مصر هو الأدنى مقارنة بشركائها التجاريين، إلا أن أخذ تضخم الأسعار النسبية في الاعتبار يجعل سعر الصرف الفعّال الحقيقي في مركز أعلى نسبيا. أي أن السلع المصرية تكون هي الأعلى كُلفةً في مقاصدها التصديرية المستهدفة مقارنة بسلع الشركاء التجاريين الرئيسيين.

٥- ويجدر الإشارة إلى معدل التضخم السنوي في مصر، حيث ارتفع معدل التضخم السنوي في مصر من ١١.٤ % في عام ٢٠١٥ إلى ٢٣.٣% في ديسمبر عام ٢٠١٦، واستمر في الارتفاع وسجل ٢٨.١% في يناير عام ٢٠١٧ [١]، ثم ارتفع إلى ٣٠.٨٢% في أكتوبر ٢٠١٧ [٢]، في المقابل سجل معدل التضخم السنوي مع أهم الشركاء التجاريين، الولايات المتحدة الأمريكية ١%، والصين١.٩% وذلك في عام ٢٠١٦ على الترتيب [٣].

٦- يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة الضغوط التضخمية، إذ يتم تمرير الارتفاع في تكاليف الواردات إلى الاقتصاد المحلي، وفي ظل سيناريو يفترض عدم مرونة الواردات، الأمر الذي يعكس ارتفاع درجة الاعتماد على السلع الوسيطة والأساسية المستوردة، سوف يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قيمة الواردات وتكلفة السلع المستوردة.

ويُذكر أن ارتفاع سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي أدى إلى خفض كبير في نسبة الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية ورغم ذلك، فقد ثبت عدم مرونة الواردات وعلى النقيض، يبدو أن التقلبات الدورية في الواردات تتبع مثيلتها في الصادرات، وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة الواردات من السلع الوسيطة. وتظهر أنماط مماثلة في تحركات سعر الصرف الثنائي للجنيه أمام اليورو.

---

(١)البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية العدد (٢٣٨) يناير ٢٠١٧، البنك المركزي المصري، القاهرة، (٢٠١٧)، ص ٢١.

(٢)البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية العدد (٢٤٨) نوفمبر ٢٠١٧، البنك المركزي المصري،القاهرة، (٢٠١٧)، ص ٧.

(٣)البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٦، البنك المركزي المصري،القاهرة،(٢٠١٦)، ص ص ٥، ٦٤.

٧- يتعين أن يستهدف الخفض التدريجي للتضخم بمضي الوقت تعزيز التنافسية والحد من ارتفاع سعر الصرف الفعّال الحقيقي، ولتعزيز التنافسية يلزم أن تعمل الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية على خدمة المصالح المتبادلة للشركاء التجاريين دون الحاجة إلى التسابق للخفض التنافسي لسعر الصرف فمن خلال هذه الاتفاقيات، يقوم كل شريك تجاري بالاستفادة من ميزته النسبية التي تعكس التكلفة والجودة.

٨- يرتبط تأثير الخفض التنافسي لسعر الصرف في مصر بالأبعاد الآتية:

أ- التقلبات التي يشهدها الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بفعل التجارة والتدفقات المالية، فضلا عن تدخلات البنك المركزي.

ب- تقلبات سعر الدولار الأمريكي مقابل اليورو والعملات الرئيسية الأخرى نتيجة اختلاف السياسات المحلية.

جـ- معدل التضخم في مصر مقارنة بنظيره في الشركاء التجاريين الرئيسيين.

٩- وفي إطار نتائج إحدى الدراسات [١] حول تأثير سياسة سعر الصرف على صادرات الصناعة التحويلية في مصر:

أ- أثر سعر الصرف الحقيقى المبالغ فيه للجنيه المصري سلباً على إجمالي صادرات الصناعة التحويلية وعلى صناعة المنتجات الغذائية والغزل والمنسوجات الجاهزة والخشب وصناعة المواد الكيمائية ووسائل النقل، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير ارتفاع قيمة العملة المحلية يختلف باختلاف نوع الصادرات والمستوى التكنولوجي المستخدم بها، ويؤثر سعر الصرف الحقيقى ومساندة الصادرات على إجمالي صادرات الصناعة التحويلية، إلا أن تأثير سعر الصرف الحقيقى تفوق على مساندة الصادرات. وقد يكون الأخطر من سعر الصرف في التأثير على التكلفة هو سعر الفائدة المحلي الذي يزيد عن مثيله من الأسعار العالمية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة إقامة المشروعات الصناعية. كما أن الزيادة في أداء الصادرات قد لا تتحقق حتى في ظل تخفيض اسمي للعملة حيث أن هذه المكاسب يمكن أن تتلاشى بفضل التضخم المحلي وزيادات الأجور.

ب- وبمراجعة هيكل صادرات الصناعة التحويلية الحالي نجد أن نسبةً لا بأس بها من الصادرات التحويلية تنتمى لفئة الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية والطاقة مثل (الحديد والصلب، والأسمنت، والكيماويات)، وهذه الصناعات قد تقل فيها تكلفة العمل كعامل محدد للربحية ولعرض الصادرات، وهناك قطاعات كثيفة العمل كالملابس يمكن أن تمثل

---

(١) فادية عبد السلام، بناء قواعد تصديرية صناعية للإقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٨)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، (٢٠١٣)،ص ص٨٧- ٩١.

تنافسية تكلفة عنصر العمل مصدراً هاماً أكثر من الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية والطاقة و قد تلجأ الدول المستوردة لاتخاذ إجراءات موائمة في الأجل الطويل منها تطبيق سياسات حمائية أو تخفيض قيمة عملتها لمواجهة آثار تخفيض قيمة الجنيه المصري على واردتهم.

١٠- <u>هل التعويم الأخير للجنيه يدعم تنافسية الصادرات</u> [(١)]:

أ- يترتب على أثر خفض قيمة العملة المحلية، ارتفاع في تكلفة واردات السلع الوسيطة والرأسمالية مقومة بالجنيه، وهي التي يعتمد عليها الإنتاج المحلي اعتماداً أساسيا قد يصل إلى درجة الاعتماد شبه الكلي في بعض القطاعات؛ كما ستزداد تكلفة الإنتاج نتيجة خفض الدعم الحكومي المقدم لبعض المدخلات ذات المنشأ المحلي وخاصة الطاقة.

ب- يرجح أن يحدث كذلك ارتفاع في النفقة الحدية والمتوسطة للإنتاج المحلي، سواء منه الزراعي أو الصناعي، نتيجة "أثر التداعي" عبر الحلقات المختلفة لدورة الإنتاج والنقل والتسويق والبيع في سوق الجملة والتجزئة، وخاصة في ضوء تشوه وتجزؤ السوق المحلية وتزايد النزعات الاحتكارية وضعف الرقابة على المنتجات من حيث السعر والجودة والمواصفات الصحية والبيئية والتقنية.

ج- هناك مشكلة تتعلق بأثر الزيادة الجزئية في الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية، مقابل الرسوم المنخفضة نسبياً على واردات مستلزمات الإنتاج الوسيطة والقطع المفككة من الآلات والأجهزة ومعدات ووسائل النقل المعدة للتجميع أو التركيب، فإن ذلك قد يؤدي إلى محاباة أنشطة التجميع التي تنتهي بتقديم منتجات ربما ذات جودة أقل من المستورد ولكن بأسعار مرتفعة بفعل أسوار الحماية الجمركية الإسمية من جهة، والحماية الفعلية الناجمة عن انخفاض التعريفة الجمركية على استيراد المدخلات من جهة أخرى.

د- يجب الأخذ في الاعتبار ما يدخل في حساب "الحماية الفعلية" من دعم الصادرات للمنتجات المصنعة أو المجمّعة محليا، وأثر الضريبة ممثلا في فترات الإعفاء الممنوحة للمشروعات الاستثمارية الجديدة في مجالات ومناطق معينة، وانخفاض معدل الضريبة على الدخل عموما، والبالغ في حده الأقصى ٢٢.٥% حاليا، وقد يحدث نتيجة لذلك، نوع من التراخي في زيادة نسبة التصنيع المحلي للمكونات والأجزاء ذات النصيب النسبي المرتفع من من القيمة المضافة، وإطالة المدى الزمني لعمليات التجميع بنسب مختلفة،

---

(١)محمد عبد الشفيع، القرارات الاقتصادية الأخيرة وحماية الإنتاج المحلي، النشرة رقم (٤) من المكتب الفنى لرئيس معهد التخطيط القومى، معهد التخطيط القومى، القاهرة،(٢٠١٦)، ص ص١-٣.

مما يعيق "التعميق الصناعي"، نظراً لارتفاع الربحية النسبية لمبيعات السلع المعمرة والآلات ووسائل النقل المجمعة في الداخل.

هـ- يعتبر قرار تحرير سوق النقد الأجنبي وما استتبعه من انخفاض في قيمة الجنيه بالسوق الرسمية، جعل الواردات المصرية أكثر تكلفة، كما منح الصادرات المصرية ميزة تنافسية؛ حيث يُمثل تخفيض قيمة العملة المحلية أحد البدائل المتاحة أمام اقتصادات الدول في تعزيز قدراتها التنافسية، وهو التوجه الذي تبنته دول مثل الصين وتركيا، إلا أن هذا الأثر يظل مرهون بقدرات القطاعات الإنتاجية ونجاحها في التصدير(١).

١١- تصحيح عجز الميزان التجاري ودفعة نحو الوضع التوازني في الاجل القصير (٢):

أ- الحد من المغالاة في القيمة الحقيقية للجنيه باستهداف التضخم على استقرار الأسعار بتحفيز المنتجين ورفع الإنتاجية، وتعزيز المنافسة في الأسواق للحد من الممارسات الاحتكارية في الإنتاج والتوزيع.

ب- تحفيز الإنتاج للتصدير وتوفير السلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية من خلال الإنفاق الحكومي وإتاحة الائتمان للقطاع الخاص.

ج- الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية بين مصر وشركائها التجاريين في زيادة الصادرات، وتحسين نوعيتها، وزيادة النفاذ للأسواق الخارجية المتنوعة.

د- تقييم سعر صرف الجنيه مقابل سلة من العملات الأجنبية وليس عملة واحدة الدولار.

١٢- في ضوء النتائج السابقة هل سيترتب على التعويم الحر منذ نوفمبر ٢٠١٦ زيادة في الصادرات أم لا ؟:

أ- قد يمكن التوقع في المدى القريب بما يلي:

(١) يؤثر ارتفاع نسبة التضخم السنوي نتيجة التعويم الحر على ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة وانخفاض التنافسية السعرية للصادرات المصرية مما يصعب من التبادل التجاري مع أهم الشركاء التجاريين

---

(١)عمر البدويهى، استمرار السوق الموازية لسعر الصرف الأجنبي بعد قرار التعويم، مجلة أراء في قضايا التخطيط والتنمية، مركز السياسات الاقتصادية الكلية، النشرة رقم (١٠) من المكتب الفنى لرئيس معهد التخطيط القومى، القاهرة،مارس٢٠١٧، (٢٠١٧)،ص ص١-٣.

(٢)أمينة حلمى، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، (٢٠١٥)،ص ص٢٢-٣٣.

لانخفاض معدلات التضخم السنوي في تلك الدول، والذي سوف يؤدي إلى انخفاض توقعات حدوث طفرة على المدى القريب في الصادرات المصرية.

(٢) ومن المتوقع أن يحد من تنامى صادرات السلع المصرية، النمو المستمر للطلب المحلي على السلع مع انخفاض الواردات نتيجة القيود على الاستيراد والتي أعقبت التعويم الحر.

(٣) قد يؤدي ارتفاع عائد الفائدة على ودائع الجنيه المصري بغرض مواجهة التضخم السنوي، في المدى القريب إلى انخفاض معدلات التمويل للاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة التحويلية، وقد ينعكس ذلك على صادرات السلع المصرية.

(٤) قد يكون منتظر في المدى القريب تحسن نسبي في الميزان التجاري لانخفاض الواردات بصفة عامة والذي من شأنه الحد من حرية التبادل التجاري والذي سوف يؤثر على نمو الصادرات سلباً لارتباط نمو الصادرات بحرية التجارة وعدم فرض قيود أو حماية التجارة الخارجية، إلا أنه سوف ينعكس إيجابياً على ارتفاع الاحتياطى من النقد الأجنبي في مصر.

ب - قد يمكن التوقع في المدى المتوسط على ما يلى:

(١) يؤدي ارتفاع تكلفة دعم الإنفاق على البحث العلمى وعوامل الابتكار نتيجة التعويم الحر منذ نوفمبر ٢٠١٦، إلى الحد من تنامى فرص الابتكار والتطوير، وقد يؤثر ذلك في المدى الطويل سلباً على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

(٢) ومن المتوقع مع استقرار السياسة النقدية واتجاه كل من معدل التضخم السنوي وسعر الفائدة نحو الانخفاض في مصر، بداية تحسن نسبي في نمو قطاع الصناعة التحويلية وتبدأ معه خلق ميزات تنافسية تمكن الصادرات من قطاع الصناعة التحويلية للدخول في أسواق جديدة وارتفاع حصة الصادرات المصرية في السوق العالمي في المدى المتوسط.

(٣) كما أن تكلفة دعم الصادرات والعائد المنتظر منها، سوف تحتاج مراجعات مستمرة في المدى المتوسط عقب التعويم الحر للدولار منذ نوفمبر ٢٠١٦ لبحث تحويل دعم الصادرات من دعم مباشر، إلى دعم غير مباشر لصالح سياسات ومحاور البيئة التنافسية التي تدعم الميزات التنافسية، والابتكار والبحث العلمى بما ينعكس على نمو صادرات الصناعة المصرية.

رابعاً: ارتباط كل من مؤشر فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار مع صادرات الصناعة التحويلية في مصر[١]:

١- إن سياسة فاعلية مكافحة الاحتكار هي إحدى السياسات التنافسية ضمن تقييم التنافسية العالمية، وركيزة لمؤشر كفاءة سوق السلع، تعكس حرية التجارة في سوق تتمتع السلع فيه بالمنافسة، سواء المحلية والأجنبية، مما يدفع الشركات للابتكار وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، لتكوين ميزة تنافسية جديدة للدخول في أسواق جديدة على المستوى المحلي والأجنبي، ويتم إعاقة المنافسة من خلال الاحتكار، كما تؤدي التدابير الحمائية إلى الحد من نشاط الاقتصاد الكلي ومنها (الضرائب على التجارة الدولية) وتقيد التبادل التجاري بين الدول مما يحد من نمو الصادرات.

٢- ويلاحظ تراجع مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار في مصر من تقييم ٣.٥ عند الترتيب (١٠٦) إلى تقييم ٣.٢ عند الترتيب (١٢٤) وذلك وفق تقريري التنافسية (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١١-٢٠١٢) على الترتيب، متزامناً مع تراجع صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية من ٤٣.٨% في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٣.٤% في عام ٢٠١٠.

تلى ذلك تقدم في مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار في مصر من تقييم ٣.٥ عند الترتيب (١١١) إلى تقييم ٣.٦ عند الترتيب (٧٨) وفق تقريري التنافسية (٢٠١٤-٢٠١٥)، (٢٠١٦-٢٠١٧) على الترتيب، متزامناً مع تقدم صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية من ٤٨.٧% في عام ٢٠١٣ إلى ٥٢.٩ % في عام ٢٠١٥، وإلى ٥٣.٩% في عام ٢٠١٦، وقد يرجع ذلك نتيجة للارتباط بين مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار وصادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية [٢].

---

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٦-٢٠١٧، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٦)، ص٦.

(٢) قام الباحث بإجراء تحليل بإستخدام الأنحدار الخطى البسيط بين كل من مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية متغير تابع (Y)، مع مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)،جدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي (أ). أوضح ما يلى: مربع معامل الإرتباط = ٠.٦٣٣ مما يدل على أن الإرتباط بين المتغيرين (Y, X) ارتباط طردي قوى إيجابي. بمستوى معنوية (٠.٠١٨).

٣- ويجدر الإشارة إلى ترتيب المؤشر في دول المقارنة ترتيب مصر (١١٥) في المقابل ترتيب الصين (٣٠)، وماليزيا الترتيب (٢٣) وتونس الترتيب (٩٣) وفق تقرير التنافسية (٢٠١٧-٢٠١٨) [١].

وتعتلي ماليزيا الترتيب في مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار يليها الصين ثم مصر واخيراً تونس، مما يوضح أهمية اتخاذ آليات إضافية لمكافحة الاحتكار في مصر.

جدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي (ب) تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

خامساً: ارتباط مؤشر الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات مع صادرات الصناعة التحويلية فى مصر:

أوضح البنك الدولي مفهوم الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات[٢]، وانخفاض نسبة الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات في مصر من ٤.٩% في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٤% في عام ٢٠١٤. وقد أثر ذلك على صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية حيث ارتفعت من ٤٣.٨% في عام ٢٠٠٩، إلى ٥١.٥% في عام ٢٠١٤ نظراً لوجود ارتباط عكسي مع الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات، وارتفعت صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية إلى ٥٢.٩% متزامنة مع الارتفاع النسبي للضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات والتي بلغت ٤.١% في عام ٢٠١٥ [٣].

---

(١)المنتدى الاقتصادي العالمي،تقرير التنافسية العالمية٢٠١٧-٢٠١٨، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، (٢٠١٦)، ص ص ٩١، ١٩٣،١١٠، ٢٩١.

(٢)أوضح البنك الدولي،مفهوم الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات، بإنها تشمل رسوم الاستيراد، أو رسوم التصدير.

(٣)قام الباحث بإجراء تحليل بإستخدام الأنحدار الخطى البسيط بين كل مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية متغير تابع (y)، ومؤشر الضرائب على التجارة الدولية متغير مستقل (X) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) جدول رقم (٨) بالملحق الإحصائي (أ)، يتضح ما يلى: مربع معامل الإرتباط = ٠.٦٧٥ مما يدل على أن الإرتباط بين المتغيرين (Y, X) ارتباط قوى عكسي بمستوى معنوية (٠.٠٢٣).

وتعتبر الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات في مصر ٤.١% ذات ارتفاع ملحوظ عن كثير من الدول، حيث ماليزيا ١.٧% وذلك في عام ٢٠١٥ على الترتيب[١].

مما يوضح التأثير السلبي للضرائب على التجارة الدولية وانعكاس ما سبق على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

جدول رقم (٨) بالملحق الإحصائي (ب) ارتباط صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥).

سادساً: كما تؤثر تكلفة التصدير (دولار امريكي لكل حاوية) في البيئة التنافسية في مصر:

أوضح البنك الدولي، مفهوم تكلفة التصدير (دولار امريكي لكل حاوية)[٢]، حيث بلغ تكلفة التصدير للحاوية في مصر ٧٣٧ دولار وفي المقابل الصين ٢٧٥ دولار، وماليزيا ٤٥٠ دولار، تونس ٧٧٣ دولار، وكوريا الجنوبية ٧٤٢ دولار وذلك في عام ٢٠٠٩ على الترتيب، وتتنافس الدول فيما بينها لتخفيض تكلفة التصدير لتكوين ميزة تنافسية، حيث بلغت تكلفة التصدير للحاوية في مصر ٦٢٥ دولار وفي المقابل الصين ٨٢٣ دولار، وماليزيا ٥٢٥ دولار، وتونس ٨٠٥ دولار، كوريا الجنوبية ٦٧٠ دولار وذلك في عام ٢٠١٥ على الترتيب، وعلى الجانب الآخر الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت تكلفة التصدير للحاوية من ٦٣٠ دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١.٢٢٤ دولار في عام ٢٠١٥. من ثم تعتبر تكلفة التصدير للحاوية في مصر في وضع تنافسي متقدم عن تونس، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، بينما تبقى ماليزيا في صدارة تلك الدول من حيث تخفيض تكلفة التصدير.

---

(١)البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧/١١/١١، مرجع سابق.

(٢)أوضح البنك الدولي،مفهوم تكلفة التصدير (دولار امريكي لكل حاوية)، هي تكلفة الرسوم المفروضة على حاوية ٢٠ قدما بالدولار الأمريكي، ويتضمن ذلك جميع الرسوم المرتبطة بإتمام إجراءات تصدير أو استيراد البضائع، وتشمل تكاليف الوثائق والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة التقنية ورسوم السمسرة الجمركية ورسوم النقل الداخلي، ولا يشمل ذلك مقياس التكلفة التعريفات الجمركية أو الضرائب التجارية .

سابعاً: ملامح عامة حول أحدث الاجراءات لتحسين البيئة التنافسية للصادرات:

١- نشأة صندوق تنمية الصادرات:

صدر القانون رقم ١٥٥ سنة ٢٠٠٢م الذي تضمن إنشاء صندوق لتنمية الصادرات له الشخصية الاعتبارية العامة بغرض تنمية الصادرات المصرية بما يحقق زيادة حجمها وتوسعة مجالاتها وفتح أسواق جديدة لها ورفع قدرتها علي المنافسة في الأسواق العالمية.

٢- اهداف صندوق تنمية الصادرات:

أ- زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته.

ب- رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمات.

جـ- العمل على خفض أعباء عمليات التصدير في قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي.

٣- كما أوضحت إحدى الدراسات [١] حول دور دعم الصادرات فى تحسين أداء الميزان التجاري المصري ما يلى:

أ- هناك تأثير ملموس للمساندة التصديرية على تحسن أداء الميزان التجاري المصري من خلال معدلات النمو السنوية في صادرات القطاعات التي استفادت من هذه المساندة، إلا أنها غير كافية لتقليل الفجوة بين الصادرات السلعية والواردات السلعية، ومن سلبيات المساندة المالية للصادرات الاعتماد الكامل للمنتجين والمصدرين على الدعم، وعدم اهتمامهم بتطوير منتجاتهم وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. والواقع يبين عدم زيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الدولية طبقاً لما هو مخطط لها، ولذلك اقترح وضع معايير جديدة تضمن توجيه الدعم أو المساندة المالية التصديرية للشركات لتشجيع الشركات على الإبداع واستخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان ميزة وطنية تنافسية في الصناعات الرائدة.

ب- **من أهداف المساندة التصديرية الأتى:**

(١) يهدف تعديل محاور المساندة التصديرية إلى جعلها أكثر ديناميكية وحتى تتماشي مع فتح الأسواق وزيادة حجم الصادرات، وتحديد القطاعات التي ستطبق عليها المنظومة من خلال تحديد الفرص الاستثمارية في كل قطاع ومدى إمكانية رفع حجم صادراته.

(٢) نظراً لأن برنامج رد أعباء الصادرات هو في الأصل تعويض عن مشاكل بيئة الأعمال في مصر والتي تجعل الصادرات المصرية غير قادرة على المنافسة في

---

(١)أحمد عبد المقصود، دوردعم الصادرات في تحسين أداء الميزان التجاري المصري دراسة مقارنة مصر – الصين– تونس، مرجع سابق، (٢٠١٤)،ص ص١٥٠-١٥٨.

الخارج، فإن الإجراءات المتكاملة لتنشيط الصادرات يجب أن تتضمن أيضاً العمل على الإسراع بتحسين بيئة الأعمال في مصر.

(٣) معالجة المشاكل المرتبطة بالإنتاج في القطاعات الإنتاجية المختلفة، والعمل على إصلاح الخلل في مختلف إجراءات تيسير التجارة، والتي من بينها تسهيل إجراءات الإفراج وإقامة مراكز لوجستية ولاسيما في الدول الأفريقية.

(٤) وأهمية توسيع قاعدة المصدرين من خلال تشجيع صغار المصدرين، وكذلك تشجيع المصدرين غير المباشرين من خلال تشجيع الروابط بين كبار المصدرين والمنتجين.

٤- <u>قواعد برنامج المساندة التصديرية لتنمية الصادرات في عام٢٠١٦ [١]</u>:

تستهدف قواعد المساندة التصديرية تطوير البرنامج المطبق على نحو يعكس أولويات السياسة الاقتصادية الحالية وبما يسمح بالانتقال إلى مرحلة جديدة ترتكز على تحقيق المزيد من تعميق الصناعة وإعطاء أولوية لظهور ونمو جيل جديد من المصانع الصغيرة المصدرة وتوسيع قاعدة الشركات المستفيدة من الصندوق الأمر الذي يسهم في تحقيق طفرة جوهرية في الصادرات المصرية خلال المرحلة المقبلة، وبرنامج رد أعباء الصادرات تشمل محاور منها **<u>ما يلى</u>:**

أ- محور تعميق الصناعة من خلال تطبيق معيار القيمة المضافة بحيث تتزايد نسبة المساندة الممنوحة للمصدرين مع زيادة القيمة المضافة وفقاً لمعايير واضحة يتم التنسيق في شأنها بين هيئة التنمية الصناعية واتحاد الصناعات على أن يقوم اتحاد الصناعات بتقديم برامج لتعميق الصناعة لكل برنامج مستفيد.

ب- محور البنية الأساسية للتصدير ويشمل مساندة الخطوط الملاحية (خط روسيا البحر الأسود/ خط إيطاليا، أوروبا من خلال فينسيا/ خط مباسا، تنزانيا/ خط غرب أفريقيا كوت ديفوار)، ومساندة ضمان الصادرات للدول الأفريقية، وبرنامج لمساندة المعارض.

ج- محور تنمية الصعيد والمناطق الحدودية بحيث يتم منح نسبة ٥٠% إضافية من المساندة الأساسية لصادرات المصانع المقامة في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.

---

(١)المركز المصري للدراسات الاقتصادية، صندوق تنمية الصادرات يوافق على القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية عام ٢٠١٦/٢٠١٧، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة،(٢٠١٦)، ص ص١-٢.

د- تعزيز النفاذ لأفريقيا والأسواق الجديدة وتعزيز التوجه للسوق الأفريقي حيث يتم منح المصدر إلى الدول الافريقية نسبة ٢% إضافية على النسبة الأساسية للمساندة، مع تحمل ٥٠% من تكلفة الشحن لأفريقيا، بالإضافة إلى منح المصدر إلى الأسواق الجديدة نسبة ٥٠ % إضافية من المساندة الأساسية للأسواق الجديدة خاصة أسواق روسيا والصين ودول أمريكا الجنوبية.

هـ- محور زيادة الصادرات يستهدف تحفيز المصدرين على تحقيق نمو سريع في الصادرات مع منح نسبة إضافية من المساندة الأساسية على الزيادة المحققة في الصادرات على أن يحصل المصدر الصغير على نسبة أكبر من المصدر الكبير، ويهدف محور تنمية صادرات المشروعات الصغيرة إلى تنمية جيل جديد من صغار المصدرين، كما تتمثل العناصر الأساسية لتحفيز المصدرين الصغار على منح المصدر الصغير نسبة إضافية ٢% على النسبة الأساسية للمساندة ومنحه ٦٠% من تكلفة شهادة الجودة في حالة حصوله عليها ومساندة مشاركة المصدر الصغير في المعارض الخارجية بنسبة ٨٠% من التكلفة.

و- المحور الأخير رفع جودة الصناعة المصرية من خلال برنامج شهادات الجودة المتخصصة.

ثامناً: إعفاء الصادرات من ضريبة القيمة المضافة الصادرة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦:

لا تخل أحكام هذا القانون بالإعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية، وتشير المادة رقم ٣ من الفصل الأول بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ يكون سعر الضريبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها الائحة التنفيذية. وقد صدرت الائحة التنفيذية لقانون القيمة المضافة بالقرار رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧، ونوجز منها **مايلى:**

١- وقد تناولت الإعفاء الضريبى من ضريبة القيمة المضافة لصادرات السلع، حيث تشير المادة رقم ٥ يكون سعر الضريبة (صفر) على السلع والخدمات المصدرة من داخل البلاد إلى خارجها وفقاً للأوضاع والشروط بالنسبة للسلع المصدرة، أن يتبع المصدر عند قيامه بتصدير سلعة الإجراءات الجمركية المقررة، وأن يحتفظ لمدة خمس سنوات بالمستندات المتعلقة بالعملية، والمستندات الدالة على تمام التصدير.

٢- وأقرت المادة ٨ الإعفاء الضريبى للسلع العابرة، بشرط أن يتم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك واتباع الإجراءات والشروط والضمانات المقررة، وإعفاء انتقال السلعة من مرحلة إنتاج إلى مرحلة إنتاج أخرى بين خطوط الإنتاج داخل المصنع

أو خارجة، وذلك دون الإخلال باستحقاق الضريبة على الخدمات المؤداة على ذات السلعة.

٣- كما أقرت المادة رقم ٩ أن: يخضع للضريبة بسعر (صفر) ما تستورده من الخارج مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك الأماكن.

تاسعاً: تحسين البيئة التنافسية للصادرات من خلال قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

١- حيث حدد القانون أهداف الاستثمار ومبادئه كما يلى:

يهدف الاستثمار في جمهورية مصر العربية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلاد وزيادة معدلات الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل وتشجيع التصدير وزيادة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتعمل جميع أجهزة الدولة المختصة على جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويحكم الاستثمار المبادئ **الآتية:**

أ- المساواة في الفرص الاستثمارية ومراعاة تكافؤ الفرص بغض النظر عن حجم المشروع ومكانه ودون تمييز بسبب الجنس.

ب- دعم الدولة للشركات الناشئة وزيادة الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمكين الشباب وصغار المستثمرين.

ج- مراعاة جميع النواحي ذات البعد الاجتماعي وحماية البيئة والصحة العامة.

د- حرية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك.

هـ- اتباع مبادئ الحوكمة والشفافية والإدارة الرشيدة وعدم تضارب المصالح.

و- العمل على استقرار السياسيات الإستثمارية وثابتها.

ز- سرعة إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم بما يحقق مصالحهم المشروعة.

ح- حق الدولة في الحفاظ على الأمن القومى والمصلحة العامة.

ط- وتسرى مبادئ الاستثمار المشار إليها علي المستثمر والدولة كل فيما يخصه.

٢- **ضمانات الاستثمار:**

للمستثمر الحق في إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه، وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه والتصرف فيه وجنى أرباحه

وتحويلها إلى الخارج وتصفية المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية كله أو بعضه إلى الخارج وذلك دون الإخلال بحقوق الغير.

وتسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المتصل بالاستثمار الاجنبي بحرية وبدون إبطاء إلى أراضيها وخارجها، بعملة قابلة للتحويل الحر كما تسمح الدولة بتحويل العملة المحلية إلى عملة قابلة للاستخدام بحرية دون تأخير.

ومن أهم ضمانات الاستثمار:

أ- تتمتع جميع الاستثمارات المقامة في جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمنصفة.

ب- وتكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني.

ج- ويجوز استثناء بقرار من مجلس الوزراء تقرير معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

د- ولا تخضع الأموال المستثمرة لأي إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتمييز.

هـ- وتمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة في جمهورية مصر العربية طوال مدة المشروع، وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لذلك وعلي النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

و- وتلتزم الدولة باحترام وإنفاذ العقود التي تبرمها ولا يتمتع المشروع الاستثماري المقام بناءً علي غش أو تدليس أ وفساد بالحماية أو الضمانات أو المزايا أو الإعفاءات المقررة بموجب أحكام هذا الاقنون، ويكون إثبات ذلك كله بموجب حكم قضائي بات صادر من القضاء المختص أو بحكم تحكيم.

ز- لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية، ولا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة، وبمقابل تعويض عادل يدفع مقدماً دون تأخير، وتكون قيمته معادلة للقيمة الاقتصادية العادلة للمال المنزوع ملكيته في اليوم السابق علي صدور قرار نزع الملكية، وتكون التعويضات قابلة للتحويل دون قيد.

ح- ولا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة علي تلك المشروعات، ولا تفرض الحراسة عليها إلا بموجب حكم قضائي نهائي، كما لا يجوز التحفظ عليها إلا بموجب أمر أو حكم قضائي، ولا يكون ذلك كله إلا في الأحوال المبينة في القانون.

ط- ولا يجوز الحجز علي أموال المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها إلا بناءً علي أمر قضائي أو حكم نهائي، وذلك عدا الديون الضريبية، واشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة للدولة التي يجوز تحصيلها عن طريق الحجز بجميع أنواعه، مع عدم الإخلال بما يتفق عليه في العقود التي تبرمها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة مع المستثمر.

٣- <u>حوافز الاستثمار:</u>

أ- <u>الحوافز العامة:</u>

(١) تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

(٢) وتسرى على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم ١٨٦لسنة ١٩٨٦الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢%) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، كما تسرى هذة الفئة الموحدة على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروعات المرافق العامة، من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها أو استكمالها.

(٣) ومع عدم الإخلال بأحكام الإفراج المؤقت المنصوص عليها في قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والاسطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج.

ب-<u>الحوافز الخاصة:</u>

تمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقاً للخريطة الاستثمارية، حافزا استثماريا خصما من صافى الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو **<u>الآتى:</u>**

(١) نسبة (٥٠%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ): ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية طبقاً للخريطة الاستثمارية وبناء على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(٢)نسبة (٣٠%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب): ويشمل باقى أنحاء الجمهورية وفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الاتية:

المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة وفقاً للضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون، والمشروعات المتوسطة والصغيرة، والمشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها، والمشروعات القومية والاستراتيجية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى، والمشروعات السياحية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى، ومشروعات إنتاج الكهرباء، وتوزيعها التي تصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني بشئون الكهرباء ووزير المالية، وصناعة السيارات والصناعات المغذية لها، والصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية، وصناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرارات التجميل، والصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية، والصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود، والمشروعات التي يصدر إنتاجها إلى الخارج الإقليم الجغرافى لجمهورية مصر العربية.

(٣)وفى جميع الاحوال يجب الايجاوز الحافز الاستثمارى(٨٠%) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط وذلك فقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

(٤)كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط.

(٥)ويصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بناءً على عرض مشترك من الوزير المختص ووزير المالية والوزير المعني، بتحديد توزيع القطاعات الفرعية لأنشطة الاستثمار بالقطاعين (أ) و(ب) المشار إليهما.

(٦) وتبين اللائحتين التنفيذية لهذا القانون مفهوم التكلفة الاستثمارية، والنطاق الجغرافى للقطاعين (أ) و(ب)، وشروط منح الحوافز الخاصة وضوابطة وتدرج بها أنشطة الاستثمار الفرعية التي يتضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إلية فور صدورة، وتجوز إضافة أنشطة جديدة للتمتع بالحوافز الخاصة بقرار من المجلس الأعلى للاستثمار.

ج- <u>الحوافز الإضافية:</u>

مع عدم الإخلال بالحوافز والمزايا والإعفاءات المنصوص عليها، يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح حوافز إضافية للمشروعات المنصوص عليها من هذا القانون وذلك على النحو التالى:

(١) السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثمارى أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.

(٢) تتحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثمارى أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.

(٣) تتحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.

(٤) رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.

(٥) تخصيص أراضٍ بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقاً للضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن.

(٦) كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص استحداث حوافز أخرى غير ضريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

خلاصة الفصل الثالث

خلص الفصل الثالث إلى ما يلى:

١- رغم تراجع المركز التنافسي المصري لمصر بالمقارنة مع الصين، ماليزيا، تونس إلا أنه يوجد مؤشرات فرعية تقدمت فيها مصر ومنها مؤشر حجم السوق حيث سجل الترتيب بالنسبة لمصر (٢٥) مقارنة بتونس (٦٩) الصين (١) ماليزيا (٢٤) وفق تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨)، مما يعكس أهمية الاعتماد على حجم السوق من خلال نافذة التبادل التجاري لتصبح حافز لجذب الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم، في إطار ارتباط السياسة الصناعية بالبيئة التنافسية؛ مما يؤدي إلى وضع تنافسي متقدم يحقق ميزة تنافسية للصادرات الصناعية.

٢- قد يمكن القول أن اتباع سياسة تنافسية تدعم الابتكار والمعرفة يؤثر إيجابيا على الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤثر ارتفاع حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير على ارتفاع صادرات الصناعة التحويلية في مصر وذلك لوجود ارتباط طردي قوى بينهم، ويتطلب ذلك ارتفاع نسبة مؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في مصر حيث سجل ٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ في المقابل بلغ تقييم المؤشر الصين ٢.١%، ماليزيا ١.٣%، وتونس ٠.٦% في عام ٢٠١٥ على الترتيب.

٣- يؤثر ارتفاع مساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة على ارتفاع الصادرات السلعية، ويجدر الإشارة إلى تركز مساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة نحو قطاع البترول من ٧٥.٣% في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٣.٦ % في عام ٢٠١٦ بينما سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه كنسبة نحو قطاع الصناعة التحويلية تراجعاً مستمراً من ٦.٦ % بقيمة ٨٥١.٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٤% بقيمة ٤٢٣.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦ خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)؛ من ثم يظهر أهمية اتخاذ سياسات تسهم في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية بما يحقق دعم السياسات التنافسية للصادرات السلعية فى مصر.

٤- أدى نتيجة للتعويم الحر للدولار منذ نوفمبر ٢٠١٦، أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم السنوي على ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة وانخفاض تنافسية الصادرات المصرية مما يصعب من التبادل التجاري مع أهم الشركاء التجاريين لانخفاض معدلات التضخم السنوي في تلك الدول، والذي سوف يؤدي إلى انخفاض توقعات حدوث طفرة على المدى القريب في الصادرات المصرية، وقد يكون

الأخطر من سعر الصرف في التأثير على التكلفة هو سعر الفائدة المحلي الذي يزيد عن مثيله من الأسعار العالمية.

٥- ومن المتوقع نتيجة للتعويم الحر للدولار منذ نوفمبر ٢٠١٦ في المدى المتوسط مع انخفاض معدل التضخم السنوي إلى رقم فردي وانخفاض سعر الفائدة واستقرار السياسة النقدية، ومع تقدم ترتيب الوضع التنافسي لمصر، ودعم الإنفاق على الابتكار والبحث والتطوير الذي يؤثر إيجابياً على الصادرات، ومع تمتع الصادرات المصرية بضريبة تنافسية، قد تتمكن صادرات الصناعة التحويلية في المساهمة بنمو حصة الصادرات المصرية كنسبة من إجمالي صادرات العالم والتي بلغت ٠.١% بينما الصين ١٣.١%، ماليزيا ١.٢%، تونس٠.١% في عام ٢٠١٦ على الترتيب [١].

٦- تؤثر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار في صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية المصرية تأثير طردي قوى إيجابي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، حيث تنعكس سياسة مكافحة الاحتكار على البيئة التنافسية.

٧- تؤثر الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات على صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية المصرية تأثيراً سلبياً؛ ومن المتوقع مع إعفاء الصادرات المصرية من ضريبة القيمة المضافة الصادرة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، حدوث تحسن إيجابي للصادرات المصرية.

٨- من المتوقع في المدى المتوسط تحسين البيئة التنافسية للصادرات الصناعية من خلال قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي سوف ينعكس إيجابياً على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال والوضع التنافسي لمصر.

---

(١)مركز التجارة الدولية، (٢٠١٨)، قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية،٢٠١٨/٢/١، موقع معلومات مركز التجارة الدولية على الانترنت. http://www.trademap.org.

النتائج والتوصيات

اولا: نتائج الدراسة:

١- تراجعت السياسات التنافسية المؤثرة فى البيئة التنافسية لمصر بالمقارنة (الصين- ماليزيا – تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) وفق تقارير التنافسية العالمية حتى تقرير(٢٠١٧-٢٠١٨)، نتيجة تراجع تنافسية سياسات القدرة على الكفاءة بمؤشرات (حجم السوق الاجنبى- كفاءة سوق السلع- كفاءة سوق العمل – تطوير السوق المالية – التعليم العالي والتدريب – الاستعداد للتكنولوجيا)، وتراجعت تنافسية سياسات المتطلبات الأساسية ومنها (المؤسسات – البنية التحتية – الصحه والتعليم الاساسى – بيئة الاقتصاد الكلى) ، وتراجعت تنافسية سياسات الابتكار والتطوير وأعتلت ماليزيا مرتبة متقدمة نسبيآ فى تقييم التنافسية العالمية ترتيب دول المقارنة (الصين ثم تونس ومصر)، ويعتبر عام ٢٠١٦ بداية تحسن معظم مؤشرات تقييم التنافسية فى مصر مقارنة بعام ٢٠١٥ ومنها القدرة الكفاءة حيث تقدم من الترتيب (١٠٠) فى عام ٢٠١٥ إلى الترتيب (٨٧) فى عام ٢٠١٦.

٢- تأثرت بيئة الأعمال فى مصر بما شهدته الإحداث على المستوى الاقليمى والمحلى، وتراجع **مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال** فى مصر بالمقارنة بدول العينة (الصين- ماليزيا – تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وقد اعتلت ماليزيا الترتيب(٢٣) وتونس (٧٧) والصين (٧٨) واخيرآ مصر (١٢٢) وذلك فى عام ٢٠١٦؛ ومن المؤشرات التى تفسر تراجع ترتيبها فى مصر (تنفيذ العقود – دفع الضرائب –الحصول على الائتمان)، وعلى العكس حققت مصر فى مؤشر بدء النشاط التجارى ترتيب تنافسى حيث أعتلى ترتيب مصر دول المقارنة وذلك فى عام ٢٠١٦ .

٣- لم تحدث السياسة الصناعية طفرة فى صادرات الصناعات التحويلية فى مصر فى المقابل دول المقارنة اعتمدت الصين على السياسة الصناعية فى اطار يعتمد على ركائز البيئة التنافسية مما أدى إلى ارتفاع الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية للصين ٩٣.٧%، وفى ماليزيا ٦٨.٥% ، مصر ٥٣.٩% وتونس ٨١.٧% فى عام ٢٠١٦ على الترتيب، كما لم تحدث السياسة الصناعية تقدم ملحوظ فى صادرات الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات الصناعية المصرية، حيث تراجعت النسبة حتى ٠.٥% فى المقابل حققت ماليزيا ٤٣%، وهى تسبق الصين ونسبتها للمؤشر ٢٥% ، وتونس ٦.١% وذلك فى عام ٢٠١٦ على الترتيب، وقد يتطلب ذلك الاعتماد على السياسة الصناعية فى مصر لأعادة تنظيم الهيكل الانتاجى بما يحقق ارتفاع قيمة الصادرات السلعية تامة الصنع، ونمو صادرات الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات

الصناعية المصرية، ويخفض نسبة صادرات السلع نصف المصنعة من اجمالى الصادرات السلعية بما ينعكس على اصلاح الخلل فى الميزان التجارى.

٤- تراجعت تنافسية سياسات الابتكار فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦). حتى سجلت الترتيب (١٠٤) وفق تقييم التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨) وذلك لانخفاض تنافسية ركائز سياسات الابتكار فى مصر من خلال المؤشرات فرعية (القدرة على الابتكار الترتيب (١٢٣) - جودة مؤسسات البحث العلمي الترتيب (١٢١) - إنفاق الشركات على البحث والتطوير الترتيب (١٠٣) - التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير الترتيب (١١٧) - المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة الترتيب (٦١) - توافر العلماء والمهندسين الترتيب (٥٥) - طلبات البراءات الاختراع الترتيب (٧٣)).

٥- أثر تراجع حجم الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى سلبيآ على صادرات قطاع الصناعة التحويلية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، وقد يؤدى ارتفاع الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر والذى سجل ٠.٧% فى السنوات الأخيرة إلى معدل يقترب من ١% فى المدى المتوسط إلى نمو صادرات الصناعات التحويلية فى مصر .

٦- أثر انخفاض مساهمة تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع الصناعة التحويلية على نمو الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، من ثم تتضح اهمية اتخاذ سياسات تسهم فى توجيه الاستثمار الاجنبى المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية فى توازن مع قطاع البترول بما يؤثر ايجابيآ على نمو صادرات الصناعات التحويلية.

٧- أثر سعر الصرف على صادرات الصناعات التحويلية فى مصر، ومع انخفاض قيمة الجنية المصرى نتيجة التعويم الحر للدولار من المتوقع مع استقرار السياسة النقدية فى المدى المتوسط ، قد يسهم فى تعزيز منافسة الصادرات المصرية لنظيرتها فى السوق الأجنبى، الا أن استمرار معدل التضخم السنوى فى مصر بشكل يتجاوز المعدلات العالمية يصعب من التبادل التجارى مع أهم الشركاء التجاريين.

<u>ومن خلال الدراسة وما توصلت اليه من نتائج:</u>

<u>تم أثبات صحة فرض الدراسة:</u>

لم تحدث سياسات دعم التنافسية طفرة فى صادرات قطاع الصناعات التحويلية في مصرخلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

ثانياً :التوصيات:

في إطار الدراسة وما توصلت إليه من نتائج، يمكن إقتراح بعض التوصيات كالأتى:

١- دعم البيئة التنافسية فى مصر فى اطار دعم تنافسية صادرات الصناعات التحويلية، وذلك فى من خلال سياسات تنافسية تهدف لتنامى مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلى وتسعى لرفع كفاءة سوق السلع ودفعة نحو المنافسة مع الاستفادة من الكبر النسبى لحجم السوق المصرى فى نقل التكنولوجيا ودعم الانفاق على أنشطة الابتكار والتطوير، والعمل على دعم اليات سهولة ممارسة انشطة الأعمال لتحقيق وضع تنافسى متميز فى المدى القريب.

٢- تحويل المناطق الصناعية المصرية إلى بيئة تنافسية ذات تشريعات خاصة؛ بما ينعكس على ممارسة الأعمال فى اطار من السياسة الصناعية المحفزة للقطاع الخاص بما يحقق حرية التجارة ويواجه الاحتكار.

٣- توجيه الاستثمار الاجنبى المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية وبشكل متوازن مع قطاع البترول بما يحقق نمو قطاع الصناعة التحويلية وارتفاع نسبة وقيمة الصادرات السلعية تامة الصنع من اجمالى الصادرات السلعية، وانخفاض نسبة الصادرات نصف المصنعة من اجمالى الصادرات السلعية المصرية.

٤- تحويل دعم الصادرات المباشر إلى دعم غير مباشر، يرتكز على سياسات تنافسية تدعم صادرات الصناعات التحويلية فى بيئة تنافسية، والتركيز على دعم سياسات الابتكار بما يحقق تقليص لفجوة التكنولوجيا مع تنامى تعاون مؤسسات البحث العلمي والجامعات مع أنشطة قطاع الصناعة التحويلية فى مصر.

٥- العمل على ارتفاع معدل الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر من ٠.٧% إلى نسبة تقترب من مؤشر متوسط ماليزيا والذى سجل ١.٣% فى عام ٢٠١٥، والذى ينعكس فى المدى المتوسط على الصادرات فى قطاع الصناعة التحويلية فى مصر.

٦- العمل على تحقيق استقرار فى السياسة النقدية واتخاذ اجراءات لخفض معدل التضخم السنوى لرقم فردى بما يقارب مؤشر التضخم السنوى فى أهم الدول الشركاء التجاريين، بما ينعكس على حجم التجارة ونمو الصادرات فى ظل حرية التجارة.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة للحصول على درجة ماجستير التخطيط والتنمية

تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية في مصر

إعداد الباحث / خالد محمد محمود أبو ليلة

يعد النشاط التصديرى خياراً استراتيجياً للنمو والتنمية، وينبع الاهتمام بالصادرات المصرية من وجود تحدٍ رئيسي يواجه الاقتصاد القومي وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتوفير العملات الاجنبية؛ من ثم يعد التوجه للتصدير قاطرة للنمو الاقتصادي, وذلك فى ظل الافتراض الضمني بأن انتعاش الصادرات يحقق تشغيلاً للطاقات الإنتاجية, ويسمح بتحقيق الوفورات الداخلية للحجم, وتبني تكنولوجيا متقدمة، ويرتبط نمو الصادرات بالقدرة التنافسية لصادرات قطاع الصناعة التحويلية، كونه الأداة الأكثر فاعليةً فى تحويل الاقتصاد إلى نشاطات ذات قيمة مضافة مرتفعة، مما يفرض على الاقتصاد دخول معركة التنافس واقتحام ميدان التصدير.

تراجع الوضع التنافسى للبيئة التنافسية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وانعكس ذلك على سياسات دعم تنافسية صادرات الصناعات التحويلية وتراجعت الصادرات السلعية المصرية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ١٣.٣% بقيمة ٢٥.٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٥.٦% بقيمة ١٨.٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٦، وأنعكس ذلك على تنافسية الصادرات المصرية بالاسواق الاجنبية، حيث تراجعت حصة صادرات مصر كنسبة من الصادرات العالمية من ٠.٢% فى عام ٢٠٠٩ إلى ٠.١% فى عام ٢٠١٦، مما ادى إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات / الواردات السلعية حتى بلغت ٣٢.٦% فى عام ٢٠١٦، وتزامن ذلك مع ارتفع عجز الميزان التجارى من ٢٥.٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٣٨.٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٦، وانتهج البنك المركزى فى عام ٢٠١٦ سياسة نقدية للاصلاح الاقتصادى ودعم تنافسية الصادرات من خلال مرونة سعر الصرف مما يساهم فى نمو الصادرات الا أن ارتفاع معدل التضخم السنوى لمعدلات اكبر من معدل التضخم السنوى بدول أهم الشركاء التجاريين يمثل تحدى رئيسى أمام الصادرات المصرية.

أهداف الدراسة:

١- توضيح الملامح العامة عن بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية، وأهمية تنافسية الدولة والسياسة الصناعية، ومحددات الميزة التنافسية التي تسعى لتحقيق نمو اقتصادي يعتمد على تنافسية الصادرات في إطار السياسات التجارية وتحسين مناخ الاستثمار.

٢- تقييم الوضع التنافسي طبقاً لتقييم التنافسية العالمية ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال مقارنة (مصر – الصين– ماليزيا– تونس).

٣- تقييم تأثير كل من الإنفاق على البحث والتطوير، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية على الصادرات السلعية المصرية، وكذلك تأثير الخفض التنافسي لسعر الصرف، وفاعلية سياسة مكافحة الاحتكار على صادرات الصناعة التحويلية في مصر.

الدراسات السابقة:

تم استعراض العديد من الدراسات التى كان محور اهتمامها تنمية الصادرات ودعمها من خلال اليات الدعم المباشر والغير مباشر واصلاح الخلل فى الميزان التجارى وقد توصلت نتائج بعض الدراسات إلى نتيجة مفادها انه مازالت برامج المساندة المالية التى يقدمها صندوق تنمية الصادرات ذات تأثير منخفض على معدل النمو السنوى للصادرات السلعية ، ولم يحقق الصندوق منذ إنشائة آى طفرة في الصادرات المصرية، تكون كافية لتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية، وذلك بسبب عدم تحسن القدرة التنافسية للصادرات السلعية، وبالتالى استمر عجز الميزان التجارى المصرى.

وخلصت احدى الدراسات إلى أن نسبة السلع التى تعتمد على توافر المواد خام مرتفعة فى هيكل الصناعة المصرية وهو دليل على الاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية، كما أن الانتاج الصناعى ذو محتوى تكنولوجى ومهارى منخفض، وهو ما يؤدى الى انخفاض القدرة التنافسية للصناعة المصرية ، ويرجع ذلك للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة دون الاهتمام بالبحث والتطوير لخلق التكنولوجيا داخلياً، كما خلصت الى أن دور الدولة ذو أهمية كبيرة فى تجارب دول شرق اسيا حيث استطاعت ان تحقق طفرة تنموية من خلال انتهاجها لمفهوم الدولة التنموية التى تضطلع بدور ريادى فى رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية .

وخلصت احدى الدراسات، يعتبر الابتكار عنصر أساسي من عوامل المنافسة والكفاءة الديناميكية للأسواق، ويجب على المنتجين المبتكرين أن يأخذوا حصة في السوق أكبر من غير

المبتكرين، وعلى المدى الطويل، فإن المبتكرين سوف ينمون بشكل أسرع، ويكونون أكثر كفاءة، مما يجعلهم فى نهاية المطاف أكثر ربحية من غير المبتكرين، والشركات التى ترتكز على الابتكار من المرجح أن تحقق نموآ من التصدير أكثر من الشركات غير الابتكارية .

كما اوصت احدى الدراسات إلى ضرورة وضع سياسة صناعية حديثة تعمل الحكومة على تحقيقها، وتستند تلك السياسة الصناعية على المزايا النسبية للاقتصاد المحلى سواء كانت مزايا استاتيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها فى المستقبل)، وإعادة هيكلة القطاع الصناعى بما يتمشى والاتجهات العالمية.

وفيما يلى نستعرض موجزآ عن فصول الدراسة:

تناول الفصل الأول ملامح عامة عن سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية، حيث تناول المبحث الأول ملامح عامة عن التنافسية ومحددات الميزة التنافسية للدولة من خلال توضيح بعض المفاهيم منها التنافسية على مستوى الدولة والقطاع الصناعى والمنشأة، ثم تناول مراحل الميزة التنافسية، وتناول المبحث الثانى السياسة الصناعية وارتباطها بقطاع الصناعات التحويلية، من خلال توضيح ملامح عامة حول السياسة الصناعية، ثم تناول الآراء المؤيدة والمتحفظة على السياسة الصناعية، كما تناول ملامح الممارسات الاحتكارية المؤثرة على المنافسة ودور الدولة فى دعم المناخ الملائم للمنافسة، وتناول المبحث الثالث ملامح عامة لسياسات التجارة الخارجية، من خلال توضيح الإطار العام لأهم مبررات الحماية وحرية التجارة الخارجية، ثم انتقل المبحث إلى التأكيد على توضيح أهمية ارتفاع حجم الانفاق على البحث والتطوير والابتكار والعمل على تبادل المعرفة لتخفيض الفجوة فى التكنولوجيا، ثم تناول ملامح استراتيجية الإحلال محل الواردات، وملامح استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات وتمثل فيها قطاعات التصدير للصناعات التحويلية القوة الدافعة نحو النمو الاقتصادى.

وتناول الفصل الثانى ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة(الصين – ماليزيا– تونس)، وتناول المبحث الأول ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة الصين من خلال توضيح ملامح عن إستراتيجية النمو الموجه بالصادرات فى الصين، كما تناول تحليل الوضع التنافسى للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وتناول تحليل نمو الصادرات السلعية وإرتباطه مع نمو الواردات السلعية، كما تناول تطور القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى للصين، كما تناول الادخار وسعر الصرف فى الصين، واخيرآ تناول اعفاء صادرات السلع الصينية من ضريبة القيمة المضافة. كما تناول المبحث الثانى ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة ماليزيا، من خلال تحليل الوضع التنافسى لماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وتناول تحليل الصادرات

الصناعية الماليزية كنسبة من الصادرات السلعية، كما تناول تحليل للقيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى ماليزيا، ثم تناول الادخار وسعر الصرف فى ماليزيا، واوجه من حوافز السياسة الصناعية ودعم تنافسية الصادرات فى ماليزيا، وتناول المبحث الثالث ملامح عن بعض سياسات دعم تنافسية الصادرات من تجربة تونس، من خلال توضيح دعم نمو القدرة التنافسية لصادرات تونس، وملامح الوضع التنافسى لتونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ثم تناول نمو الصادرات، ثم تناول تحليل صادرات السلع ذات مستوى التكنولوجيا المتقدمة من اجمالى الصادرات الصناعية فى تونس، وتناول بالتحليل معدل القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى، وتناول سعر الصرف فى تونس، وتناول ملامح كل من قانون الاستثمار رقم ٧١ سنة ٢٠١٦ فى تونس، وقانون الحوافز الضريبية رقم ٨ سنة ٢٠١٧ فى تونس.

وتناول الفصل الثالث تقييم بعض سياسات دعم تنافسية صادرات قطاع الصناعات التحويلية ضمن اطار الوضع التنافسى فى مصر، حيث تناول المبحث الأول الوضع التنافسى فى مصر مقارنة مع (الصين – ماليزيا– تونس)، ثم تناول ملامح حول تصنيف مصر فى تقارير ممارسة أنشطة الأعمال بالمقارنة مع (الصين – ماليزيا – تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦). وتناول المبحث الثانى تحليل الهيكل النسبى للصادرات السلعية فى مصر فى اطار عجز الميزان التجارى خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)،

ثم تناول مقارنة صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية (مصر – الصين– ماليزيا– تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ثم تناول تقييم تأثير سياسة الابتكار على الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ثم تناول تقييم تأثير ارتباط سياسة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى على صادرات الصناعة التحويلية فى المصرية، ثم تناول عقد مقارنة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة(مصر – الصين– ماليزيا– تونس)، كما تناول تحليل نمو الناتج المحلى الاجمالى ونمو قطاع الصناعات التحويلية ومعدل النمو للقيمة المضافة للصناعة سنوياً فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)،

ثم تناول تقييم سياسة توجيه الاستثمار الاجنبى المباشر نحو قطاع الصناعة التحويلية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وتناول المبحث الثالث تأثير السياسات التنافسية (الخفض التنافسى لسعر الصرف– سياسة مكافحة الاحتكار) على صادرات الصناعة التحويلية فى مصر، من خلال توضيح تطور سعر صرف الدولار ومعدل التضخم السنوى فى مصر، ثم تناول ارتباط مؤشر سعر الصرف الرسمى مع صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من

الصادرات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ثم تناول ارتباط فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار مع صادرات الصناعة التحويلية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ثم تناول تقييم تأثير مؤشر الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات على صادرات الصناعة التحويلية فى مصر، ثم تناول ملامح عامة حول احدث الاجراءات لتحسين البيئة التنافسية للصادرات المصرية، ومنها قواعد برنامج المساندة التصديرية لتنمية الصادرات المصرية فى عام ٢٠١٦، واعفاء الصادرات من ضريبة القيمة المضافة الصادرة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ فى مصر.

ومن <u>نتائج الدراسة</u>:

١- تراجعت السياسات التنافسية المؤثرة فى البيئة التنافسية لمصر بالمقارنة (الصين- ماليزيا - تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦) وفق تقارير التنافسية العالمية حتى تقرير(٢٠١٧-٢٠١٨)، نتيجة تراجع تنافسية سياسات القدرة على الكفاءة بمؤشرات (حجم السوق الاجنبى- كفاءة سوق السلع- كفاءة سوق العمل - تطوير السوق المالية - التعليم العالي والتدريب - الاستعداد للتكنولوجيا)، وتراجعت تنافسية سياسات المتطلبات الأساسية ومنها (المؤسسات - البنية التحتية - الصحه والتعليم الاساسى - بيئة الاقتصاد الكلى) ، وتراجعت تنافسية سياسات الابتكار والتطوير وأعتلت ماليزيا مرتبة متقدمة نسبياً فى تقييم التنافسية العالمية ترتيب دول المقارنة (الصين ثم تونس ومصر)، ويعتبر عام ٢٠١٦ بداية تحسن معظم مؤشرات تقييم التنافسية فى مصر مقارنة بعام ٢٠١٥ ومنها القدرة الكفاءة حيث تقدم من الترتيب (١٠٠) فى عام ٢٠١٥ إلى الترتيب (٨٧) فى عام ٢٠١٦.

٢- تأثرت بيئة الأعمال فى مصر بما شهدته الإحداث على المستوى الاقليمى والمحلى، وتراجع **مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال** فى مصر بالمقارنة بدول العينة (الصين- ماليزيا - تونس) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وقد اعتلت ماليزيا الترتيب(٢٣) وتونس (٧٧) والصين (٧٨) واخيراً مصر (١٢٢) وذلك فى عام ٢٠١٦؛ ومن المؤشرات التى تفسر تراجع ترتيبها فى مصر (تنفيذ العقود - دفع الضرائب -الحصول على الائتمان)، وعلى العكس حققت مصر فى مؤشر بدء النشاط التجارى ترتيب تنافسى حيث أعتلى ترتيب مصر دول المقارنة وذلك فى عام ٢٠١٦ .

٣- لم تحدث السياسة الصناعية طفرة فى صادرات الصناعات التحويلية فى مصر فى المقابل دول المقارنة اعتمدت الصين على السياسة الصناعية فى اطار يعتمد على ركائز البيئة التنافسية مما أدى إلى ارتفاع الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية للصين ٩٣.٧%، وفى ماليزيا ٦٨.٥% ، مصر ٥٣.٩% وتونس ٨١.٧% فى عام ٢٠١٦ على الترتيب، كما لم تحدث السياسة الصناعية تقدم ملحوظ فى صادرات الصناعة ذات

التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات الصناعية المصرية، حيث تراجعت النسبة حتى ٠.٥% فى المقابل حققت ماليزيا ٤٣%، وهى تسبق الصين ونسبتها للمؤشر ٢٥% ، وتونس ٦.١% وذلك فى عام ٢٠١٦ على الترتيب، وقد يتطلب ذلك الاعتماد على السياسة الصناعية فى مصر لأعادة تنظيم الهيكل الانتاجى بما يحقق ارتفاع قيمة الصادرات السلعية تامة الصنع، ونمو صادرات الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات الصناعية المصرية، ويخفض نسبة صادرات السلع نصف المصنعة من اجمالى الصادرات السلعية بما ينعكس على اصلاح الخلل فى الميزان التجارى.

٤- تراجعت تنافسية سياسات الابتكار فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦). حتى سجلت الترتيب (١٠٤) وفق تقييم التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨) وذلك لانخفاض تنافسية ركائز سياسات الابتكار فى مصر من خلال المؤشرات فرعية (القدرة على الابتكار الترتيب (١٢٣) - جودة مؤسسات البحث العلمي الترتيب (١٢١) - إنفاق الشركات على البحث والتطوير الترتيب (١٠٣) - التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير الترتيب (١١٧) - المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة الترتيب (٦١) - توافر العلماء والمهندسين الترتيب (٥٥) - طلبات البراءات الاختراع الترتيب (٧٣)).

٥- أثر تراجع حجم الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى سلبيآ على صادرات قطاع الصناعة التحويلية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، وقد يؤدى ارتفاع الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر والذى سجل ٠.٧% فى السنوات الأخيرة إلى معدل يقترب من ١% فى المدى المتوسط إلى نمو صادرات الصناعات التحويلية فى مصر .

٦- أثر انخفاض مساهمة تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع الصناعة التحويلية على نمو الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، من ثم تتضح اهمية اتخاذ سياسات تسهم فى توجيه الاستثمار الاجنبى المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية فى توازن مع قطاع البترول بما يؤثر ايجابيآ على نمو صادرات الصناعات التحويلية.

٧- أثر سعر الصرف على صادرات الصناعات التحويلية فى مصر، ومع انخفاض قيمة الجنية المصرى نتيجة التعويم الحر للدولار من المتوقع مع استقرار السياسة النقدية فى المدى المتوسط ، قد يسهم فى تعزيز منافسة الصادرات المصرية لنظيرتها فى السوق الأجنبى، الا أن استمرار معدل التضخم السنوى فى مصر بشكل يتجاوز المعدلات العالمية يصعب من التبادل التجارى مع أهم الشركاء التجاريين.

وقد أوصت الدراسة:

١- دعم البيئة التنافسية فى مصر فى اطار دعم تنافسية صادرات الصناعات التحويلية، وذلك فى من خلال سياسات تنافسية تهدف لتنامى مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلى وتسعى لرفع كفاءة سوق السلع ودفعة نحو المنافسة مع الاستفادة من الكبر النسبى لحجم السوق المصرى فى نقل التكنولوجيا ودعم الانفاق على أنشطة الابتكار والتطوير، والعمل على دعم اليات سهولة ممارسة انشطة الأعمال لتحقيق وضع تنافسى متميز فى المدى القريب.

٢- تحويل المناطق الصناعية المصرية إلى بيئة تنافسية ذات تشريعات خاصة؛ بما ينعكس على ممارسة الأعمال فى اطار من السياسة الصناعية المحفزة للقطاع الخاص بما يحقق حرية التجارة ويواجه الاحتكار.

٣- توجيه الاستثمار الاجنبى المباشر نحو قطاع الصناعات التحويلية وبشكل متوازن مع قطاع البترول بما يحقق نمو قطاع الصناعة التحويلية وارتفاع نسبة وقيمة الصادرات السلعية تامة الصنع من اجمالى الصادرات السلعية، وانخفاض نسبة الصادرات نصف المصنعة من اجمالى الصادرات السلعية المصرية.

٤- تحويل دعم الصادرات المباشر إلى دعم غير مباشر، يرتكز على سياسات تنافسية تدعم صادرات الصناعات التحويلية فى بيئة تنافسية، والتركيز على دعم سياسات الابتكار بما يحقق تقليص لفجوة التكنولوجيا مع تنامى تعاون مؤسسات البحث العلمي والجامعات مع أنشطة قطاع الصناعة التحويلية فى مصر.

٥- العمل على ارتفاع معدل الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر من ٠.٧% إلى نسبة تقترب من مؤشر متوسط ماليزيا والذى سجل ١.٣% فى عام ٢٠١٥، والذى ينعكس فى المدى المتوسط على الصادرات فى قطاع الصناعة التحويلية فى مصر.

٦- العمل على تحقيق استقرار فى السياسة النقدية واتخاذ اجراءات لخفض معدل التضخم السنوى لرقم فردى بما يقارب مؤشر التضخم السنوى فى أهم الدول الشركاء التجاريين، بما ينعكس على حجم التجارة ونمو الصادرات فى ظل حرية التجارة.

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة

المراجع بالغة العربية:

أولآ: الكتب:

١- الأمم المتحدة، كتيب الإحصاء للأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة، نيويورك،(٢٠١٦) .

٢- روبرت جى ويتمان، واخرين، التخطيط الاستراتيجى، كيف تحصل على أقصى قيمة باتباع إستراتيجية أعمال فاعلة، (ترجمة: بسمة ياسين)، مجموعة النيل العربية،القاهرة، (٢٠١١).

٣- كمال المنوفى، جابر سعيد عوض، النموزج الماليزى للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، (٢٠٠٥).

٤- كمال المنوفى وآخرين ، الأطلس الماليزي ، برنامج الدراسات الماليزية ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة، (٢٠٠٦).

٥- محسن الخضيرى ، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية،القاهرة،(٢٠٠٤).

ثانيا: الدوريات العلمية:

١- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، صندوق تنمية الصادرات يوافق على القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية عام ٢٠١٧/٢٠١٦، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، (٢٠١٦).

٢- المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، سياسة الخفض التنافسى لأسعار الصرف وآثرها على الصادرات المصرية، مجلة آراء فى السياسة الاقتصادية، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، القاهرة، العدد(٢٦) ،(٢٠١١).

٣- المعهد التونسى للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ، أهم نتائج المسح السنوى لمناخ الأعمال لسنة ٢٠١٦، ورشة عمل تطوير وتقييم مناخ الاعمال بالجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية ، المعهد التونسى للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، تونس، (٢٠١٧).

٤- أمينة حلمى، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجارى المصرى ، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، القاهرة، (٢٠١٥).

٥- جامعة أكسفورد، تغيير النماذج في أمريكا اللاتينية، جامعة أكسفورد،المملكة المتحدة، (٢٠١١).

٦- حسين صالح، حول استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ٢٠٢٠، مجلة أراء فى قضايا التخطيط والتنمية، مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد التخطيط القومى، القاهرة، النشرة رقم (١٩) من المكتب الفنى / رئيس معهد التخطيط القومى،(٢٠١٧) .
٧- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية (حالة مصر)، أوراق عمل رقم ٣٠٢، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت،(٢٠٠٢).
٨- عمر البدويهى، استمرار السوق الموازية لسعر الصرف الأجنبي بعد قرار التعويم، مجلة أراء في قضايا التخطيط والتنمية، مركز السياسات الاقتصادية الكلية، النشرة رقم (١٠) من المكتب الفنى لرئيس معهد التخطيط القومى، القاهرة،مارس٢٠١٧، (٢٠١٧).
٩- فادية عبد السلام، بناء قواعد تصديرية صناعية للإقتصاد المصرى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٨)، معهد التخطيط القومى، القاهرة،(٢٠١٣).
١٠- فادية عبد السلام ،التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية وماليزيا والصين: الإستراتيجيات والسياسات الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١)، معهد التخطيط القومى، القاهرة،(٢٠٠٨).
١١- فادية عبد السلام ،آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التنمية والسياسات الأقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد ٣، العدد١، (٢٠٠٠).
١٢- فادية عبد السلام ، محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت،المجلد الثالث،العدد الأول، (٢٠٠٠).
١٣- لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية فى ضؤ الجات،هل هناك حاجة للتصحيح؟ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة، المجلد ٨، العدد ٢،(٢٠٠٠).
١٤- محمد عبد الشفيع، القرارات الاقتصادية الأخيرة وحماية الإنتاج المحلي النشرة رقم (٤) من المكتب الفنى لرئيس معهد التخطيط القومى ، معهد التخطيط القومى، القاهرة،(٢٠١٦).
١٥- محمد عبد العزيزعجمية وأيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،(٢٠٠٠).
١٦- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ورقة عن الاستثمارات العالمية في البحث والتطوير، معهد اليونسكو للإحصاء، فرنسا،(٢٠١٥).
١٧- نيفين حسين شمت، نحو دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، المجلد١٤، العدد٢، (٢٠٠٦).

١٨- وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية٢٠١٦/٢٠٢٠، ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التجارة والصناعة، القاهرة، (٢٠١٦).

ثالثا: المؤتمرات والندوات:

١- ابوهنطش عبد المجيد أحمد، السياسات الأقتصادية فى ظل السوق ومؤشرات أداء الأقتصاد المصرى بين الأقتصاديات العالمية، المؤتمر العلمى ٢٦ للاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية للأقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع(١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٧)، القاهرة، (٢٠٠٧).

٢- تسو تو شيباتا ، السياسة الصناعية : تكوين السياسة وأدواتها، ندوة إدارة سياسات التنمية، البنك الدولى ، معهد التنمية الاقتصادية ، سلزبورج- النمسا، (١٩٩٥).

٣-عبد الله أمين، ورقة عمل :ثلاثون مشكلة تعوق تنمية الصادرات المصرية والحلول المقترحة لتطويرها، المؤتمر السنوى الرابع تنمية الصادرات المصرية (٢٢-٢٣ أبريل٢٠٠٣) ، كلية التجارة، جامعة بنها، (٢٠٠٣).

٤- عنايات ابراهيم حافظ ،المزايا التنافسية فى المنطقة العربية، الواقع والمستقبل،المؤتمر الثالث لكلية التجارة، فرع جامعة الأزهر للبنات،القاهرة،(٢٠٠٠).

٥-نجوى على خشبة، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعى فى الاقتصادالمصرى، المؤتمر ٢٣ للاقتصاديين المصريين(٨-١٠مايو٢٠٠٣)، جمعية الاقتصاد والسياسى والاحصاء التشريع، القاهرة، (٢٠٠٣).

رابعا:التقارير:

١- البنك الدولى، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اعداد منفصلة اعتبارا من ٢٠٠٩- ٢٠١٦، البنك الدولى، الولايات المتحدة الامريكية، واشنطن.

٢- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى اعداد منفصلة اعتبارا من ٢٠٠٩- ٢٠١٦، البنك المركزى المصرى،القاهرة.

٣- البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية العدد (٢٣٨) يناير ٢٠١٧ ، والعدد (٢٤٨) نوفمبر ٢٠١٧، البنك المركزى المصرى،القاهرة ، (٢٠١٧).

٤- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية اعداد منفصلة اعتبارا من تقرير (٢٠١٠-٢٠١١) وحتى (٢٠١٦-٢٠١٧) ، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف.

٥- رابطة دول جنوب شرق آسيا (asean) ، التقرير السنوى عام٢٠١٦ ، رابطة دول جنوب شرق آسيا ، جاكارتا، اندونيسيا، (٢٠١٧).
٦- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، تقرير التنمية الصناعية عام ٢٠١٦، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة نظرة عامة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو) ،فيينا، (٢٠١٦).
٧- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)،تقرير التنمية الصناعية (عام ٢٠١٣)، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي ،منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، النمسا.
٨- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، (٢٠١٣)، تقرير التجارة والتنمية (عام ٢٠١٣)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، نيويورك، (٢٠١٣).

خامسا: الرسائل الدكتوراة والماجستير:

١- أحمد محمد عبد المقصود ، دور دعم الصادرات في تحسين أداء الميزان التجاري المصري دراسة مقارنة: مصر- الصين – تونس، رسالة ماجستير فى الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠١٤).
٢- أمين محفوظ مرعى، دور تمويل الصادرات فى دعم الأداء التصديرى فى مصر، "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراة، قسم الإقتصاد ،كلية التجارة ،جامعة ين شمس، القاهرة، (٢٠٠٣).
٣- حافظ عثمان، تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر بالتطبيق على الصناعات الهندسية ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس،القاهرة، (٢٠١١).
٤- حسن السيد ، تقييم استراتيجيات التصنيع فى مصر فى ضوء تجربة كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية ، رسالة ماجستير ، كلية اقتصاد و العلوم السياسية ،جامعة القاهرة، (٢٠٠٩).
٥- دعاء محمد سالمان ، مدى أثر تعميق السياسات التنافسية على اقتصاديات الدول الشرق أوسطية (دراسة مقارنة للاقتصاد المصرى)، رسالة دكتوراة فى الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة، (٢٠٠٤).
٦- شريف الشافعى، إطار مقترح لسياسات حوافز التصدير فى مصر ضؤ المتغيرات العالمية :دراسة ميدانية لقطاع الصناعة، رسالة دكتوراة، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة، (٢٠٠٥).

٧- شيرين معروف،تحديث الصناعه المصريه ودورها في دعم القدره التنافسيه للصادرات المصريه مع التطبيق علي قطاع الصناعات الغذائيه، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،القاهرة،(٢٠٠٤).
٨- مرام نعيم، القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وانعكاسة على الهيكل السعلى للتجارة الخارجية فى مصر (دراسة مقارنة)،رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس،القاهرة،(٢٠١٤).
٩- مروة حسين ،الصناعة فى ضوء اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية بالتطبيق على قطاع الصناعات الهندسية، رسالة ما جستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة،(٢٠٠٨).
١٠- نيفين شمت، القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية فى ظل الإقتصاد العالمى الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،(٢٠٠٤).

سادسا: مراجع أخرى:

١- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، الصادر فى ١٨ يناير عام ٢٠١٤.
٢- اعفاء الصادرات المصرية من ضريبة القيمة المضافة الصادرة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.
٣- قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بتشجيع الإستثمار فى تونس (حوافز دعم الصادرات).
٤- قانون الاستثمار رقم ٧١ سنة ٢٠١٦ فى تونس.
٥- قانون الحوافز الضريبية رقم ٨ سنة ٢٠١٧.

سابعا: المواقع الالكترونية:

١- البنك الدولى، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، موقع معلومات مجموعة البنك الدولى على الانترنت،(٢٠١٧).
http://www.albankaldawli.org
٢- الأمم المتحدة ، قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية ١٨ /٢٠١٧/٨، موقع معلومات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية،(٢٠١٧). https://comtrade.un.org

٣- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، أطلس البحوث ، قاعدة بيانات اليونسكو، معهد اليونسكو للإحصاء ٩ /٢٠١٧/٩، موقع معلومات اليونسكو على الانترنت، (٢٠١٧).

http://tellmaps.com/uis/rd/#!/tellmap/-680879682

٤- رابطة دول جنوب شرق آسيا (asean)، التقرير السنوى عام ٢٠١٦، رابطة دول جنوب شرق آسيا ، جاكارتا، اندونيسيا،(٢٠١٧).

http://www.asean-competition.org/publication

http://www.china-briefing.com/news

المراجع باللغة الاجنبية

First :Books:

1) Dani, Rodrick,(2007), Normalizing Industrial Policy Harvard University, United States of America.
   www.Ksg-harvard.edu/rodrik/Septemper 2007.
2) Dani Rodrik;(2004), Industrial policy for the twenty-first century, Harvard University, United States of America.
3) Second industrial master plan (1996-2005) , Ministry of international trade and industry , Malaysia , 1996.
   Third industrial Master Plan (IMP3) (2006-2020)- Ministry of International Trade and Industry – Malaysia, 2006.

Working papers:-

1) Alan Hughes, Imperial College Business, (2017), creates the competitive edge: A new relationship between operations management and industrial policy, Journal of Operations Management.
   http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0272696317300104
2) Arvind Panagariya, China's Export Strategy: What Can We Learn From It?, Department of International and Public Affairs and Economics, School of International and Public Affairs, Colombia University, New York, USA, policy papers, June 1995.
3) Chee Kian Leong, A Tale of Two Countries: Openness and Growth in China and India,Dynamics, Economic Growth, and International Trade Conference, DEGIT - XII. Melbourne, Australia, June 29-30, 2007, Conference Paper.

4) Sourafel Girma and others, Can production subsidies explain China's export performance?, Evidence from firm level data, Kiel Institute for the World Economy, working paper No. 1442, August, 2008, p23. (www.ifw-kiel.de).
5) Wayne M. Morrison, Congressional Research Service Careers, (2017), China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service Careers, United States.
https://fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf
6) Guoxiang Song, Faculty of Business ,(April 2017), Will both China and the US benefit from China's exchange rate reform? Faculty of Business,University of Greenwich,London,United Kingdom.
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2807796
7) Duanjie Chen, University of Calgary,(2015), Paper for Workshop on Tax Incentives and Base Protection New York, 23-24 April 2015, United Nations ,Department of Economic and Social Affairs,United Nations Secretariat, New York, USA .
8) Kevin Chow, Xiao Hong, John Fu and Sylvia Li, Economic Research Division, Research Department, Hong Kong Monetary Authority (2017),CHINA'S CHANGING TRADE STRUCTURE AND ITS IMPLICATIONS, Hong Kong.

Secand : Scientific periodicals:

1) Fernando de Holanda Barbosa, (1998), Economic Development: The Brazilian Experience, Macmillan Education, London.
2) Sangaya lall , (1990), Promoting Industrial Competitiveness in developing countries: lessons from Asia – commonwealth secretariat, economic paper, no. 39 .

3) Sanjaya Lall , (1990), selective industrial and trade policies in developing countries; theoretical and Empirical Issues.
4) Mustapha K: Nabli, others "The Political Economy of Industrial Policy in the Middle east and North Africa ECES – Working Paper no. 110. May 2006.
5) MR. LU SIM HOAY. “Environmental and industrial policies and financing of environmentally sound technologies in Malaysia” - Sirim Berhad, Malaysia. www.unescap.org/tid/publicatio.chap4-2127-malay. page 161.
6) Linnemann, Hans and Cees Van Beers,(1988), Measures of Export Import Similarity, and the Linder Hypo Thesis Once Again, Review ofWorld Economics, Vol. 124,
7) World Bank (1998), Competition Policy and Economic Reform, Washington DC, USA.

Third:Reports:

1) Haider A. Khan- Lessons from the Experiences of South Korea, Malaysia, Thailand and Vietnam - World Institute for Development Economics Research - Working Paper No. 2010/10 –February 2010.
2) SMIDEC, The Central Coordination Agency of the Malaysian Ministry of International Trade and Industry "Policies, incentives, programs and financial assistance for SMEs – Jan 2007 – page 19: 21. http://www.smecorp.gov.my/index.php/en
3) All rights reserved. PwC refers to the PwC network and/or one or more of its member firms, each of which is a separate legal entity. Please see www.pwc.com/structure for further details,2017, Tunisia Corporate - Tax credits and incentives. http://taxsummaries.pwc.com/ID/Tunisia-Corporate-Tax-credits-and-incentives.

الملاحـــــــــق

جدول رقم (١) ملحق (أ)

تحليل إحصائى لارتباط الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ونمو اجمالى الناتج المحلى سنويا للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	الصين	
		الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا %
١	٢٠٠٩	٢.٦	٩.٤
٢	٢٠١٠	٤.٠	١٠.٦
٣	٢٠١١	٣.٧	٩.٥
٤	٢٠١٢	٢.٨	٧.٩
٥	٢٠١٣	٣.٠	٧.٨
٦	٢٠١٤	٢.٦	٧.٣
٧	٢٠١٥	٢.٢	٦.٩
٨	٢٠١٦	١.٥	٦.٧

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.848[a]	.720	.673	.8045

a. Predictors: (Constant), % الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من إجمالي الناتج المحلي

b. Dependent Variable: % نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.975	1	9.975	15.410	.008[b]
	Residual	3.884	6	.647		
	Total	13.859	7			

a. Dependent Variable: % نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا

b. Predictors: (Constant), % الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٨/٣/٧، موقع معلومات مجموعة البنك الدولى على الانترنت. http://www.albankaldawli.org

التحليل الاحصائى: معامل الارتباط طردى قوى ويوجد تأثير ايجابى للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى على نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا %

جدول رقم (٢) ملحق (أ)

تحليل إحصائى ارتباط صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ونمو اجمالى الناتج المحلى سنويا للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	الصين	
		صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا %
١	٢٠٠٩	٢٤.٤	٩.٤
٢	٢٠١٠	٢٦.٣	١٠.٦
٣	٢٠١١	٢٦.٥	٩.٥
٤	٢٠١٢	٢٥.٤	٧.٩
٥	٢٠١٣	٢٤.٥	٧.٨
٦	٢٠١٤	٢٤.١	٧.٣
٧	٢٠١٥	٢٢.٠	٦.٩
٨	٢٠١٦	١٩.٦	٦.٧

المصدر:

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

التحليل الاحصائى : معامل الارتباط طردى قوى ويوجد تأثير صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى على نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا %

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.779a	.607	.541	.9528

a. Predictors: (Constant), صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %

b. Dependent Variable: نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا %

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.412	1	8.412	9.267	.023b
	Residual	5.446	6	.908		
	Total	13.859	7			

a. Dependent Variable: نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا %

b. Predictors: (Constant), صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %

جدول رقم (٣) ملحق (أ)

التحليل الإحصائى لارتباط مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ، والصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	الصين		
		صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى%	واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى%	الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية %
١	٢٠٠٩	٢٤.٤	٢٠.١	٩٣.٦
٢	٢٠١٠	٢٦.٣	٢٢.٦	٩٣.٦
٣	٢٠١١	٢٦.٥	٢٤.١	٩٣.٣
٤	٢٠١٢	٢٥.٤	٢٢.٧	٩٣.٩
٥	٢٠١٣	٢٤.٥	٢٢.١	٩٤.٠
٦	٢٠١٤	٢٤.١	٢١.٦	٩٤.٠
٧	٢٠١٥	٢٢.٠	١٨.٥	٩٤.٣
٨	٢٠١٦	١٩.٦	١٧.٤	٩٣.٧

المصدر:

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، (٢٠١٧)،مرجع سابق.

التحليل الاحصائى: يوجد ارتباط بين واردات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وصادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فى الصين

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.944a	.891	.873	.8204

a. Predictors: (Constant), واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى

b. Dependent Variable: صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	33.161	1	33.161	49.265	.000b
	Residual	4.039	6	.673		
	Total	37.200	7			

Predictors: (Constant), واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى

Dependent Variable صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى

جدول رقم (٤) ملحق (أ)

مؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ومؤشر نمو الناتج المحلي الاجمالى سنوياً ومؤشر صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلى للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

الصين			
عام	مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	مؤشرنمو الناتج المحلي الاجمالى سنوياً %	مؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
٢٠٠٩	٢٤.٤	٩.٤	٤٥.٩
٢٠١٠	٢٦.٣	١٠.٦	٤٦.٤
٢٠١١	٢٦.٥	٩.٥	٤٦.٤
٢٠١٢	٢٥.٤	٧.٩	٤٥.٣
٢٠١٣	٢٤.٥	٧.٨	٤٤
٢٠١٤	٢٤.١	٧.٣	٤٣.١
٢٠١٥	٢٢.٠	٦.٩	٤٠.٩
٢٠١٦	١٩.٦	٦.٧	٣٩.٨

المصدر:

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٢١، (٢٠١٧)، مرجع سابق.

http://www.albankaldawli.org

جدول رقم (٥) ملحق (أ)

تطور مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، ومؤشر نمو الناتج المحلى الاجمالى سنوياً ومؤشر إجمالى الادخار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، ومؤشر سعر الصرف للصين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	مؤشرات اقتصادية لدولة الصين				
		مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من إجمالي الناتج المحلي %	مؤشر صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلى %	مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي سنوياً%	مؤشر إجمالي الادخار نسبة من إجمالي الناتج المحلي فى الصين %	سعر الصرف الرسمي (بالعملة المحلية مقابل الدولار الامريكى)
١	٢٠٠٩	٢.٦	٢٤.٤	٩.٤	٥١.١	٦.٨
٢	٢٠١٠	٤.٠	٢٦.٣	١٠.٦	٥١.٥	٦.٨
٣	٢٠١١	٣.٧	٢٦.٥	٩.٥	٤٩.٥	٦.٥
٤	٢٠١٢	٢.٨	٢٥.٤	٧.٩	٤٩.٨	٦.٣
٥	٢٠١٣	٣.٠	٢٤.٥	٧.٨	٤٩.٩	٦.٢
٦	٢٠١٤	٢.٦	٢٤.١	٧.٣	٤٩.٧	٦.١
٧	٢٠١٥	٢.٢	٢٢.٠	٦.٩	٤٨.٤	٦.٢
٨	٢٠١٦	١.٥	١٩.٦	٦.٧	٤٦.١	٦.٦

المصدر:

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦،(٢٠١٧)، مرجع سابق.

يوجد ارتباط بين نمو اجمالى الناتج المحلى سنوياً وإجمالي الادخار نسبة من إجمالي الناتج المحلي فى الصين.

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.777a	.604	.539	.9559

a. Predictors: (Constant), إجمالي الادخار نسبة من إجمالي الناتج المحلي فى الصين

b. Dependent Variable: نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.377	1	8.377	9.168	.023b
	Residual	5.482	6	.914		
	Total	13.859	7			

a. Dependent Variable: نمو اجمالى الناتج المحلى سنوياً

b. Predictors: (Constant) إجمالي الادخار نسبة من إجمالي الناتج المحلي فى الصين

جدول رقم (٦) ملحق (أ)

صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، والصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية فى ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

عام	ماليزيا		
	واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	صادرات الصناعة نسبة من الصادرات السلعية %
٢٠٠٩	٧١.١	٩١.٤	٦٩.٩
٢٠١٠	٧١.٠	٨٦.٩	٦٧.٢
٢٠١١	٦٩.٧	٨٥.٣	٦٢.٢
٢٠١٢	٦٨.٥	٧٩.٣	٦١.٧
٢٠١٣	٦٧.١	٧٥.٦	٦٠.٨
٢٠١٤	٦٤.٥	٧٣.٨	٦١.٨
٢٠١٥	٦٣.٣	٧٠.٩	٦٦.٩
٢٠١٦	٦٢.٩	٦٧.٧	٦٨.٥

المصدر:

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، (٢٠١٧)،مرجع سابق.

يوجد ارتباط بين واردات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وصادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فى ماليزيا.

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.966a	.934	.923	2.3194

a. Predictors: (Constant), واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

b. Dependent Variable: صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	455.420	1	455.420	84.655	.000b
	Residual	32.278	6	5.380		
	Total	487.699	7			

a. Dependent Variable: صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

b. Predictors: (Constant), واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

جدول رقم (٧) ملحق (أ)

تطور مؤشر نمو الناتج المحلى الاجمالى سنوياً ومؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

عام	ماليزيا	
	مؤشر نمو الناتج المحلى الاجمالى سنوياً	مؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %
٢٠٠٩	٢.٥	٣٨.٥
٢٠١٠	٧.٠	٣٧.٨
٢٠١١	٥.٣	٤٠.٥
٢٠١٢	٥.٥	٣٩.٨
٢٠١٣	٤.٧	٤٠.١
٢٠١٤	٦.٠	٣٩.٩
٢٠١٥	٥.٠	٣٩.١
٢٠١٦	٤.٢	٣٨.٣

المصدر:

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٦/٦، (٢٠١٧)،مرجع سابق.

جدول رقم (٨) ملحق (أ)

تطور مؤشر الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشرإجمالى الادخار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر نمو إجمالى الناتج المحلى سنويا ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	ماليزيا			
		مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	مؤشر إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي %	سعر الصرف الرسمى	مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً
١	٢٠٠٩	٠.١	٣٣.٤	٣.٥	٢.٥
٢	٢٠١٠	٤.٣	٣٣.٥	٣.٢	٧.٠
٣	٢٠١١	٥.١	٣٤.١	٣.١	٥.٣
٤	٢٠١٢	٢.٨	٣٠.٩	٣.١	٥.٥
٥	٢٠١٣	٣.٥	٢٩.٤	٣.٢	٤.٧
٦	٢٠١٤	٣.١	٢٩.٤	٣.٣	٦.٠
٧	٢٠١٥	٣.٧	٢٨.١	٣.٩	٥.٠
٨	٢٠١٦	٠.١	٢٨.٢	٤.١	٤.٢

المصدر: اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى.

المرجع السابق مباشرة.

جدول رقم(٩) ملحق (أ)

مؤشر معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى سنوياً ومؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة الناتج المحلي الاجمالى تونس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

عام	تونس				
	صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	صادرات الصناعة نسبة من الصادرات السلعية %	صادرات السلع إلى الدول مرتفعة الدخل كنسبة من الصادرات السلعية	مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالى سنوياً %	مؤشر القيمة المضافة للصناعة كنسبة الناتج المحلي الاجمالى %
٢٠٠٩	٤٥.٠	٧٥.٤	٧٩.٨	٣.٠	٣٠.٣
٢٠١٠	٤٩.٥	٧٦	٨١.٠	٣.٥	٣١.٥
٢٠١١	٤٨.٥	٧٣.٢	٨٣.٣	٢.٤	٣١.٥
٢٠١٢	٤٨.٥	٧١.٣	٨٢.١	٣.٧	٣١.١
٢٠١٣	٤٧	٧٣.١	٨١.٩	٢.٣	٣٠.٣
٢٠١٤	٤٥	٧٦.٩	٨٢	٢.٣	٢٩.٠
٢.١٥	٤٠.١	٧٦.٥	٨٢.٥	٠.٨	٢٧.٢
٢٠١٦	٣٩.٦	غير مدرج	٨١.٦	١.٢	٢٦.٤

المصدر

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦،(٢٠١٧)، مرجع سابق.

http://www.albankaldawli.org

جدول رقم (١٠) ملحق (أ)

تطور مؤشر الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، ومؤشر نمو إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى ومؤشر نمو اجمالى الناتج المحلى سنويا، وارصدة الدين الخارجى كنسبة من إجمالى الدخل القومى، وسعر الصرف الرسمى تونس

خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	تونس				
		مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى %	مؤشر نمو إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى	مؤشر نمو الناتج المحلي الاجمالى سنوياً%	ارصدة الدين الخارجى كنسبة من إجمالي الدخل القومى	سعر الصرف الرسمى
١	٢٠٠٩	٣.٥	٢١.٩	٣.٠	٥٤.٩	١.٤
٢	٢٠١٠	٣.٠	٢١.٢	٣.٥	٥٣.٥	١.٤
٣	٢٠١١	٠.٩	١٥.٥	١.٩	٥١.٩	١.٤
٤	٢٠١٢	٣.٥	١٦.٠	٤.٠	٥٨.٦	١.٦
٥	٢٠١٣	٢.٣	١٤.١	٢.٩	٥٨.١	١.٦
٦	٢٠١٤	٢.٢	١٣.٩	٢.٨	٥٧.٥	١.٧
٧	٢٠١٥	٢.٢	١٠.٩	١.١	٦٤.٩	٢.٠
٨	٢٠١٦	١.٧	٩.٠	١.٢	٦٩.٥	٢.١

المصدر:

اعداد الباحث من قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، (٢٠١٧)، مرجع سابق.

يوجد ارتباط عكسى بين سعر الصرف الرسمى و مؤشر نمو إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى كلما ارتفع سعر الصرف الرسمى انخفضت العملة الوطنية وادى ذلك لانخفاض الادخار

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.886a	.785	.749	.1366

a. Predictors: (Constant), سعر الصرف الرسمى

b. Dependent Variable: مؤشر نمو إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.408	1	.408	21.881	.003b
	Residual	.112	6	.019		
	Total	.520	7			

a. Dependent Variable: مؤشر نمو إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى

b. Predictors: (Constant), سعر الصرف الرسمى

جدول رقم (١) ملحق (ب)

مقارنة مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية بين (مصر - تونس – الصين- ماليزيا) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية			
		مصر	تونس	الصين	ماليزيا
١	٢٠٠٩	٤٣.٨	٧٥.٤	٩٣.٦	٦٩.٩
٢	٢٠١٠	٤٣.٤	٧٦.٠	٩٣.٦	٦٧.٢
٣	٢٠١١	٤٥.١	٦٢.٢	٩٣.٣	٦٢.٢
٤	٢٠١٢	٤٥.٥	٧١.٣	٩٣.٩	٦١.٧
٥	٢٠١٣	٤٨.٧	٧٣.١	٩٤.٠	٦٠.٨
٦	٢٠١٤	٥١.٥	٧٦.٩	٩٤.٠	٦١.٨
٧	٢٠١٥	٥٢.٩	٧٦.٥	٩٤.٣	٦٦.٩
٨	٢٠١٦	٥٣.٩	---	٩٣.٧	٦٨.٥

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولى:
البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى، ٢٠١٧/٨/٠٤، (٢٠١٧)، رجع سابق.

جدول رقم (٢) ملحق (ب)

تطور مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية ، ومؤشر الابتكار، ومؤشر الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى%	صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية	مؤشر الابتكار	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى
١	٢٠٠٩	١٣.٣	٤٣.٨	٣.٠	٠.٤
٢	٢٠١٠	١٠.٩	٤٣.٤	٢.٨	٠.٤
٣	٢٠١١	١١.٥	٤٥.١	٢.٨	٠.٥
٤	٢٠١٢	١٠.٥	٤٥.٥	٢.٨	٠.٥
٥	٢٠١٣	٩.٥	٤٨.٧	٢.٧	٠.٧
٦	٢٠١٤	٩.١	٥١.٥	٢.٧	٠.٧
٧	٢٠١٥	٦.٦	٥٢.٩	٢.٧	٠.٧
٨	٢٠١٦	٥.٦	٥٣.٩	٢.٧	غير مدرج

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال :

(١)البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦،(٢٠١٧)، مرجع سابق.

(٢)المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمية، اعداد متفرقه، مرجع سابق.

(٣)البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى، اعداد متفرقه، مرجع سابق.

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.940a	.883	.860	1.4215

a. Predictors: (Constant), الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

b. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	76.391	1	76.391	37.804	.002b
	Residual	10.103	5	2.021		
	Total	86.494	6			

a. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

b. Predictors: (Constant), الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

جدول رقم (٣) ملحق (ب)

مقارنة مؤشر صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات الصناعة بين (مصر - تونس – الصين- ماليزيا) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	مؤشر صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة نسبة من صادرات الصناعة %			
		مصر	تونس	الصين	ماليزيا
١	٢٠٠٩	٠.٨	٤.١	٢٧.٥	٤٦.٦
٢	٢٠١٠	٠.٩	٤.٩	٢٧.٥	٤٤.٥
٣	٢٠١١	١.٠	٥.٦	٢٥.٨	٤٣.٤
٤	٢٠١٢	٠.٦	٤.٧	٢٦.٣	٤٣.٧
٥	٢٠١٣	٠.٥	٤.٩	٢٧.٠	٤٣.٦
٦	٢٠١٤	١.٣	٥.٥	٢٥.٤	٤٣.٩
٧	٢٠١٥	٠.٨	٦.٣	٢٥.٨	٤٢.٨
٨	٢٠١٦	٠.٥	---	٢٥.٠	٤٣.٠

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولى:

البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

جدول رقم (٤) ملحق (ب)

مؤشر معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو قطاع الصناعات التحويلية ومعدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	السنة المالية	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية	معدل نمو القيمة المضافة للصناعة سنوياً
١	٢٠٠٩	٤.٧	٣.٧	٥.٥
٢	٢٠١٠	٥.١	٥.١	٤.٠
٣	٢٠١١	١.٩	٠.٩	٠.٥
٤	٢٠١٢	٢.٢	٠.٧	١.٠
٥	٢٠١٣	٢.١	٢.٣	٠.٦
٦	٢٠١٤	٢.١	٨.٣	١.٥
٧	٢٠١٥	٣.٤	٢.٩	١.١
٨	٢٠١٦	٢.٣	٠.٨	٠.٢

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولى وتقارير البنك المركزى كالأتى:

(١) البنك الدولى ،المؤشرات الاقتصادية ، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

(٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١٦)، ص ١٣٠.

(٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١٥)،ص ١٢٩.

(٣) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠١٤)، ص ١٢٢.

(٤) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١٣)،ص ١٣٠.

(٥) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠١٢)، ص ١٣٠.

(٦) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١١)، ص ١٢٩ .

(٧) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠١٠)، ص ١١٩.

(٨) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠٠٩)، ص١٢٠.

جدول رقم (٥) ملحق (ب)

الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى ونسبة قطاع الصناعة و قطاع البترول من اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ومؤشر صادرات السلع تامة الصنع من اجمالى الصادرات السلعية المصرية

خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	السنة المالية	اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر نسبة من الناتج المحلى%	قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر (مليون دولار)	نسبة قطاع الصناعة من اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر %	اجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الموجهة للصناعة (مليون دولار)	نسبة قطاع البترول من اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر	الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى%	صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية
١	٢٠٠٩/٠٨	٤.٣	١٢٨٣٦.١	٦.٦	٨٥١.٩	%٧٥.٣	١٣.٣	٤٣.٨
٢	٢٠١٠/٠٩	٣.١	١١٠٠٨.١	٤.١	٤٥٦.٣	%٦٨.٨	١٠.٩	٤٣.٤
٣	٢٠١١/١٠	٠.٩	٩٥٧٤.٤	٨.٤	٨٠٣.٩	%٧٣.٣	١١.٥	٤٥.١
٤	٢٠١٢/١١	٠.٨	١١٧٦٨.١	٦.٢	٧٣٢.٦	%٦٠.٣	١٠.٥	٤٥.٥
٥	٢٠١٣/١٢	١.١	٩٦١٤.٠	٢.٧	٢٦١.٠	%٦٨.٧	٩.٥	٤٨.٧
٦	٢٠١٤/١٣	١.٤	١٠٨٩٢.٩	٢.٠	٢١٥.٣	%٧١.٧	٩.١	٥١.٥
٧	٢٠١٥/١٤	١.٩	١٢٥٤٦.٢	٢.٣	٢٨٢.٦	%٥٩.٦	٦.٧	٥٢.٩
٨	٢٠١٦	٢.١	١٢٥٢٨.٧	٣.٤	٤٢٣.٢	٥٣.٥	٥.٦	٥٣.٩

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولى وتقارير البنك المركزى كالأتى:

(١) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠١٦)، ص ص ٩، ٧٢، ٧٩.
(٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١٥)، ص ٨٠.
(٣) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١٤)، ص ٨٠.
(٤) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١٣)، ص ص٨٠، ٨٦.
(٥) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠١٢)، ص ص ٧٦،٨١.
(٦) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١١)،ص ٧٥ .
(٧) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة، (٢٠١٠)، ص ص ٧١،٨٣.
(٨) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، البنك المركزى المصرى،القاهرة،(٢٠٠٩)، ص ص٧٠، ٨٢.
(٩) البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٧/٢١،(٢٠١٧)، مرجع سابق.

التحليل الاحصائى: يوجد علاقة بين الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ونسبة قطاع الصناعة من اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ناتجة من الارتباط المتوسط بينهم.

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.689a	.475	.388	1.9718

a. Predictors: (Constant), نسبة قطاع الصناعة من اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر

b. Dependent Variable: الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21.132	1	21.132	5.435	.059b
	Residual	23.327	6	3.888		
	Total	44.459	7			

a. Dependent Variable: الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

b. Predictors: (Constant), نسبة قطاع الصناعة من اجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر

جدول رقم (٦) ملحق (ب)

ارتباط صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر سعر الصرف الرسمي فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية	مؤشر سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الامريكى، متوسط الفترة)
١	٢٠٠٩	٤٣.٨	٥.٥
٢	٢٠١٠	٤٣.٤	٥.٦
٣	٢٠١١	٤٥.١	٥.٩
٤	٢٠١٢	٤٥.٥	٦.١
٥	٢٠١٣	٤٨.٧	٦.٩
٦	٢٠١٤	٥١.٥	٧.١
٧	٢٠١٥	٥٢.٩	٧.٧
٨	٢٠١٦	٥٣.٩	١٠.٠

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال :

(١)البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

(٢)البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى، اعداد متفرقه، مرجع سابق.

التحليل الاحصائى:

يوجد ارتباط قوى بين مؤشر سعر الصرف الرسمي وصادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.901a	.811	.780	1.9832

a. Predictors: (Constant), مؤشر سعر الصرف الرسمي

b. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	101.342	1	101.342	25.767	.002b
	Residual	23.598	6	3.933		
	Total	124.940	7			

a. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

b. Predictors: (Constant), مؤشر سعر الصرف الرسمي

جدول رقم (٧) ملحق (ب)

ارتباط مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	عام	صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية	الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى%	تقييم فعالية سياسة مكافحة الاحتكار	ترتيب مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار
١	٢٠٠٩	٤٣.٨	١٣.٣	٣.٥	١٠٦
٢	٢٠١٠	٤٣.٤	١٠.٩	٣.٢	١٢٤
٣	٢٠١١	٤٥.١	١١.٥	٣.٢	١٣٣
٤	٢٠١٢	٤٥.٥	١٠.٥	٣.٢	١٣٢
٥	٢٠١٣	٤٨.٧	٩.٥	٣.٥	١١١
٦	٢٠١٤	٥١.٥	٩.١	٣.٦	٩٢
٧	٢٠١٥	٥٢.٩	٦.٧	٣.٦	٧٨
٨	٢٠١٦	٥٣.٩	٥.٦	٣.٦	١١٥

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال :

(١)البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

يوجد ارتباط طردى قوى بين فعالية سياسة مكافحة الاحتكار وصادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.795a	.633	.572	2.76528

a. Predictors: (Constant), تقييم فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار

b. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	79.059	1	79.059	10.339	.018b
	Residual	45.881	6	7.647		
	Total	124.940	7			

a. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

b. Predictors: (Constant), تقييم فاعلية سياسة مكافحة الاحتكار

جدول رقم (٨) ملحق (ب)

ارتباط مؤشر صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية مع مؤشر الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

م	عام	صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية	الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات
١	٢٠٠٩	٤٣.٨	٤.٩
٢	٢٠١٠	٤٣.٤	٤.٨
٣	٢٠١١	٤٥.١	٤.٦
٤	٢٠١٢	٤٥.٥	٤.٢
٥	٢٠١٣	٤٨.٧	٤.٢
٦	٢٠١٤	٥١.٥	٣.٤
٧	٢٠١٥	٥٢.٩	٤.١
٨	٢٠١٦	٥٣.٩	---

المصدر:

الجدول اعداد الباحث هو تجميع للبيانات من خلال :

(١)البنك الدولى ، المؤشرات الاقتصادية، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولى،٢٠١٧/٨/٦، مرجع سابق.

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.821a	.675	.610	2.3724

a. Predictors: (Constant), الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات

b. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	58.353	1	58.353	10.368	.023b
	Residual	28.142	5	5.628		
	Total	86.494	6			

a. Dependent Variable: صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية

b. Predictors: (Constant), الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الإيرادات

Egyptian market in technology transfer and supporting spending on Innovation and development, and supporting the mechanisms of ease of doing business to achieve a competitive position in the near term.

2. Transforming the Egyptian industrial zones into a competitive environment with special legislations, which will be reflected in the practice of business within the framework of the industrial policy that motivates the private sector to achieve freedom of trade and face monopoly.
3. Directing foreign direct investment towards the manufacturing sector in a balanced manner with the petroleum sector in order to achieve the growth of the manufacturing sector and the increase in the percentage and value of finished goods exports from the total Egyptian commodity exports.
4. Transforming direct export subsidies to indirect support, based on competitive policies that support manufacturing exports in a competitive environment, and focusing on supporting innovation policies to reduce the technology gap, with a growing cooperation of scientific research institutions and universities with the activities of the manufacturing sector in Egypt.
5. Increasing the expenditure on R & D as a percentage of GDP in Egypt from 0.7% to close to Malaysia's average index of 1.3% in 2015, which will be reflected in the medium term on exports in the manufacturing sector in Egypt.
6. Stabilizing the monetary policy and taking measures to reduce the annual inflation rate of individual figure, close to the annual inflation index in the most important trading partner countries, which will be reflects on the volume of trade and export growth under free trade.

in Tunisia. Tunisia achieved 6.1% in 2016 respectively. This may require reliance on industrial policy in Egypt to reorganize the productive structure in order to increase the value of finished goods exports and reduce the proportion of exports of semi-finished goods from the total commodity exports, which is reflected in repairing the imbalance in the trade balance.

2. Competitive policies affecting the competitive environment of Egypt compared to (China-Malaysia-Tunisia) during the period (2009-2016) according to the Global Competitiveness Reports until the report (2017-2018) . 2016 is the beginning of the improvement of most indicators of competitive assessment in Egypt compared to 2015, including capacity efficiency, from ranking (100) in 2015 to ranking (87) in 2016.
3. The impact of the decline in the volume of expenditure on R & D as a percentage of GDP is negative on the exports of the manufacturing sector in Egypt during the period (2009-2015). The increase in expenditure on R & D as a percentage of the gross domestic product in Egypt (0.7% Recent years) to an average close to 1% in the medium term may lead to the growth of manufacturing exports in Egypt.
4. The decline in the contribution of FDI inflows in the manufacturing sector affected the growth of commodity exports as a percentage of the GDP in Egypt during the period (2009-2016). Hence the importance of adopting policies that contribute to directing foreign direct investment towards the manufacturing sector in balance with the oil sector, which positively affects the growth of exports of manufacturing industries.
5. The exchange rate affected exports of manufacturing industries in Egypt. Devaluation of the Egyptian pound due to the free float of the dollar, and the medium term stability of monetary policy, may contribute to enhancing the competitiveness of Egyptian exports to its counterparts in the foreign market. However, the continuation of the annual inflation rate in Egypt beyond the global rates makes it difficult to trade with the most important trading partners.

The study recommended:

1. Supporting the competitive environment in Egypt in the framework of supporting the competitiveness of exports of manufacturing industries, through competitive policies aiming at increasing indicators of the macroeconomic environment and seeking to raise the efficiency of the commodities market and push it towards competition while benefiting from the relatively huge size of the

of FDI policy towards the manufacturing sector in Egypt during the period (2009-2016). The analysis showed that the increase in the contribution of foreign direct investment flows towards the manufacturing sector may lead to an increase in Egyptian commodity exports.

The third section dealt with the impact of competitive policies (competitive exchange rate reduction - antitrust policy) on exports of manufacturing in Egypt by clarifying the evolution of the dollar exchange rate and the annual inflation rate in Egypt, and then tackling the correlation of the official exchange rate index with the exports of manufacturing industries as a percentage of commodity exports during the period (2009-2016). The analysis explained that the official exchange rate is linked to and affects the exports of manufacturing industries as a percentage of Egyptian commodity exports. The increase in the official exchange rate of the dollar is a decrease in the value of the Egyptian pound, and the correlation relationship shows that the lower the value of the Egyptian pound the higher the value of exports of manufacturing industries as a percentage of Egyptian commodity exports. , And then dealt with the features of the competitive reduction of the exchange rate, and then dealt with the link between the effectiveness of antitrust policy with the exports of manufacturing in Egypt during the period (2009-2016), then addressed the assessment of the impact of the tax index on international trade as a percentage of revenues on manufacturing exports in Egypt. .The analysis showed an inverse correlation between taxes on international trade as a percentage of revenues and exports of manufacturing industry in Egypt during the period (2009-2016). Then discussed general features on the latest measures to improve the competitive environment of Egyptian exports, including the rules of export support program for the development of Egyptian exports in 2016, and exempting exports from the value added tax issued by Law No. 67 of 2016 in Egypt.

Results of the study:

1. Industrial policy did not make a leap in the exports of manufacturing industries in Egypt. In comparison, China relied on industrial policy in a framework that depends on the pillars of the competitive environment, Which led to the rise of industrial exports as a percentage of China's commodity exports 93.7%, in Malaysia 68.5%, Egypt 53.9% and Tunisia 81.7% in 2016 respectively, and industrial policy has not made significant progress in exports of high technology industry as a proportion of Egyptian industrial exports, Where the percentage dropped to 0.5%. In contrast, Malaysia scored 43%, ahead of China and 25%

analyzing the Malaysian industrial exports as a percentage of commodity exports. Statistics showed a correlation between exports of goods and services and imports of goods and services as a percentage of GDP in Malaysia, which is consistent with China in similar reasoning. It also analyzed the value added of the industry as a percentage of the GDP in Malaysia and then dealt with saving and exchange rate in Malaysia. It also addressed of industrial policy incentives and export competitiveness support in Malaysia. The third section deals with some of the policies of supporting the export competitiveness of the Tunisian experience by clarifying the support of the growth of the competitiveness of Tunisia's exports, the features of the competitive situation of Tunisia during the period (2009-2016), and then the growth of exports in Tunisia. The exports in Tunisia are a major component of the local GDP. Then it analyses the high-technology goods exports as a part of the total of industrial exports in Tunisia, and the value added of industry as a percentage of GDP and the exchange rate in Tunisia and the features of the Investment Law No. 71 of 2016 in Tunisia, Tax incentives Law No. 8 of 2017 in Tunisia.

The third chapter discussed the evaluation of some policies to support the competitiveness of exports of the manufacturing sector within the framework of the competitive situation in Egypt. The first section dealt with the competitive situation in Egypt compared with (Tunisia - China - Malaysia). Egypt 's ranking is retreating compared to all comparison countries during the period (2009-2016) It then discussed the classification of Egypt in the Doing Business reports compared with (Tunisia - China - Malaysia) during the period (2009-2016). The second topic dealt with the impact of expenditure on R & D and directing foreign direct investment towards industry on commodity exports by clarifying the relative structure of commodity exports in Egypt within the framework of the trade deficit during the period (2009-2016), and then comparing the exports of manufacturing industries as a percentage of commodity exports (Egypt - Tunisia - China - Malaysia). All comparison countries advanced on Egypt during the period (2009-2016). Then, they discussed the impact of the innovation policy on Egyptian commodity exports and analyzed the statistical value of the innovation index during the period 2009-2016. It assess the evaluation of the impact of the expenditure policy on R & D as a percentage of GDP on manufacturing exports, then discussed the comparison of exports of high technology goods as a percentage of exports of the industry (Egypt - China - Malaysia - Tunisia), then analysis of GDP growth, growth of the manufacturing sector and growth rate of the value added of industry in Egypt during the period (2009-2016),, And then addressed the evaluation

As recommended by one study the need to develop a modern industrial policy that the government works to achieve, and this industrial policy is based on the relative advantages of the local economy, whether the benefits are static (present) or dynamic (can be developed in the future) , and restructuring of the industrial sector in line with global trends.

The following is a summary of the chapters:

The first chapter deals with the competitive advantages of the exports of the manufacturing sector general features. The first section dealt with general features of competitiveness and the determinants of the competitive advantage of the state by clarifying some concepts including competitiveness of the state, industrial sector and establishment, industrial competitiveness and competitive position. Building the technological capacity, The second section deals with industrial policy and its association with the manufacturing sector by clarifying general features on industrial policy, then it took up supporting and conservative views on industrial policy, as well as the features of monopolistic practices affecting competition and the role of the State in supporting the climate of competition. The third section dealt with the general features of foreign trade policies by clarifying the general framework of the most important reasons for protection and the freedom of foreign trade. It emphasizes the role of Expenditure on R & D, innovation and knowledge sharing to reduce the technology gap, and then address the features of the import substitution strategy, the features of the export-led growth strategy where the export sectors of the manufacturing industries represents the driving force towards economic growth.

The second chapter deals with some of the policies of supporting export competitiveness from the experience of China-Malaysia and Tunisia). The first section deals with some of the policies in supporting the export competitiveness in the Chinese experience by clarifying the features of the export-oriented growth strategy in China. It also discussed an analysis of the competitive situation of China during the period 2009-2016, and dealt with the analysis of commodity export growth and its correlation with the growth of commodity imports. It also discussed the development of the value added of industry as a percentage of China's gross domestic product, as well as the saving and exchange rate in China. Finally, the exemption of China's commodity exports from value added tax and the promotion of export competitiveness.

The second section deals with some of the policies of supporting the export competitiveness of the Malaysian experience, by presenting the competitive situation of Malaysia during the period (2009-2015), and

2) Evaluating the competitive situation according to the global competitiveness assessment and indicators of ease of doing business compared
(Egypt - China - Malaysia - Tunisia).

3) Evaluating the impact of both R & D spending, directing foreign direct investment towards the manufacturing sector on Egyptian commodity exports, as well as the impact of competitive exchange rate depreciation and the effectiveness of antitrust policy on manufacturing exports in Egypt.

Previous studies:

A number of studies have been reviewed which focused on export development and support through direct and indirect support mechanisms and repairing trade imbalance. The results of some studies have concluded that the financial support programs provided by the Export Development Fund still have a low impact on the annual growth rate of exports. The Fund has not achieved any boom in Egyptian exports since its establishment, which is sufficient to reduce the gap between commodity exports and imports, due to the lack of improvement in the competitiveness of commodity exports and consequently the deficit of the Egyptian trade balance.

One study concluded that the percentage of goods that depend on the availability of raw materials is high in the structure of the Egyptian industry, which is evidence of reliance on the comparative advantage of the state without developing it to become a competitive advantage. Industrial production has low technological and skill content, leading to lower competitiveness of the Egyptian industry, this is due to the reliance on imported technology without interest in research and development to create technology internally. The study also concluded that the role of the state is of great importance in the experiences of the East Asian countries where it was able to achieve a development boom through the concept of the state development, which plays the role of Leadership in the formulation of public policies and the implementation of economic and social plans.

One another study concluded that innovation is an essential element of competition and dynamic efficiency of markets. Innovative producers must take a larger market share than non-innovators. In the long run, innovators will grow faster and be more efficient, ultimately making them more profitable than non-innovators. Innovation-based firms, is likely to generate more export growth than non-innovative companies.

Summary of the study for the Master degree of Planning and Development
Evaluation of some competitive support policies for the manufacturing sector exports in Egypt
Prepared by researcher / Khaled Mohamed Mahmoud Abu Lailh

Export activity is a strategic choice for growth and development. The interest in Egyptian exports stems from a major challenge facing the national economy: achieving economic growth rates capable of creating new jobs and providing foreign currencies; export orientation is therefore a locomotive for economic growth, with the implicit assumption that the recovery of exports achieves production capacity, allows for internal economies of scale, and adopts advanced technology. Export growth is linked to the competitiveness of manufacturing sector exports, as it is the most effective tool in transforming the economy into high value-added activities, forcing the economy to enter the battle of competition and penetration into the field of export.

The competitive situation of the competitive environment in Egypt declined during the period (2009-2016). This was reflected in the policies to support the competitiveness of manufacturing industries exports. Egyptian commodity exports as a percentage of GDP declined from 13.3% at 25.2 billion dollars in 2009 to 5.6% at $ 18.7 billion in 2016, and this was reflected in the competitiveness of Egyptian exports in foreign markets. The share of Egypt's exports as a percentage of international exports decreased from 0.2% in 2009 to 0.1% in 2016, which led to a decrease in the ratio of commodity exports / imports to 32.6% in 2016, coinciding with a rise in trade balance deficit of 25.2 billion dollars in 2009 to $ 38.7 billion in 2016. In 2016, the Central Bank adopted a monetary policy for economic reform and to support the competitiveness of exports through exchange rate flexibility, which contributes to the growth of exports. However, the annual inflation rate is higher than the annual inflation rates in the major trading partner countries is a major challenge to Egyptian exports.

Objectives of the study:

1) Clarifying the general features of some of the competitive support policies of manufacturing sector exports, the importance of state competitiveness and industrial policy, and the determinants of competitive advantage that seek to achieve economic growth based on export competitiveness within the framework of trade policies and improving the investment climate.

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Evaluation of Some Competitive Policies to Support the Manufacturing Sector's Exports in Egypt

From

Khaled Mohammed Mahmoud Abu Laila

Master's Degree in Planning & Development

Under Supervisor

Prof. Dr./ Fadia Mohamed Ahmed Abdel Salam

Professor of International Economic Relations at the National Planning Institute and Director of the National Planning Institute.

Cairo

2018